الحرية

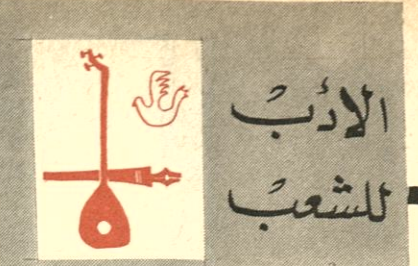
اسبوعية
سياسية
عربية

في سبيل الشيوعية:
موضوعات مجموعة "المانيفستو"
حول الخط العالمي

بيروت - ٥-٤-١٩٧١ - العدد ٥٦١ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • AL-HOURRIAH - No. 561 - 5-4-1971 - BEYROUTH



■ مرحلة جديدة في نضال فلاحي عكار



٣

من ديوان يعيش أهل بلدي

■ الحمدلله صبّاطنا تحت باطاتنا

الحمدلله صبّاطنا
تحت باطاتنا
ياما أحلا
رجعة ضباطنا
من خط النار
* * * *
يا اهل مصر المحمية
بالحرامية
الفول كثير والطعمية
والبرّ عمار
والعيشة معدن
وهيْ ماشية
آخر أشيا
مادام جنابه
والحاشية
بكروش وكبار
* * * *
لاتقولّي فينا
وما فيناش
ماتِدوِشنَاش
ماستمِيَّة أوتوبيس ماشي
ساحبين أنفار
ايه يعني لما يموت مليون
او كل الكون
العمر اصلاً مش مضمون
والناس أعمار
* * * *
ايه يعني شعبي
في ليل ذلّه
ضايع كله
ده كفاية بس
أمّا تقوله
إحنا الثوار ؟
* * * *
ايه يعني في العتبة
جرينا
وإلاّ في سينا
لهي الهزيمة
تنسّينا
اننا أحرار ؟
* * * *
الحمدلله ولاحوله
مصر الدولة
غرقانة في الكذب
على ولا
والشعب احتار
الحمدلله وهيْ زاطِت
والبيه حاطط
في كل حِتّه
مدير ضابط
وطبيعي حمار
* * * *
كفاية اسيادنا البُعَدا
عايشين سُعَدا
بفضل ناس تملا المعدة
وتقول أشعار
اشعار تمجّد وتماين
حتى الخاين
وانشا الله يخربها
مداين عبدالستّار
* * * *
عمره مافكر فكرة وصابت
عمره مابذّر زرعة وطابت
يزرع سكر يلقاه شطّة
* * * *
بابا عشان
خدها بالملحوظ
بقى ضابط
وتعيّن ملحوظ
وترّقى سفير
فوزير
ايه السرّ
السرّ في بير
والسرّ في طرف النبوت
واللي يحلّ السرّ يموت
ياما نفسى يابلدنا يا شابة
يبقوا الوزرا في بلاد حوت
وقلوبهم مليانة مبطّة

■ حطّة يابطّة

حطّة يابطّة
يادقن القطة
بابا جاي
وشايل الشنطة
ايه في الشنطة
فيها ما فيها
غش وبولوتيكا واوَنطا
* * * *
حاكم بابا
شغلته ضابط
ضابط هابط
شابط لابط
راقع خابط
طالع شافط
نازل لاهط
* * * *
يابلدنا
يازادنا وزوّادنا
ياأم جدودنا
وبنت ولادنا
ايه آخرتها
مع الضباط
بيرقراط على تكنقراط
حكما فلاسفة
فشر سقراط
واحنا ياعيني
غلابة بساط
فردانية مابيناش رابطة
* * * *
حطّة يابطّة
يادقن القطة
بابا جاي
وشايل الشنطة
ايه في الشنطة
فيها مافيها
غش وبولوتيكا واونطا
* * * *

■ الشيخ إمام

دور ياكلام على كيفك
دور خلي بلدنا تقوم في النور
ارمي الكلمة في بطن الضلمة
تحبل سلمى
وتولد نور
يكشف عيبنا
ويلهلبنا
لسعة في لسعة زهب نثور
دور يا كلام
* * * *
عمّ دياب شايل غاب
ومسوّح في بلاد الناس
من شوفه نوله
يغزل قوله
ويغني مرفوع الراس
بلدي يا نبع النور يازلال
يسقي الفكرة للأجيال
بلدي يانهر الخير سلسال
يهدي اللقمة
للأكّال
ياأم النيل
سايل مواويل
كل مغنّي وله موّال
وانا أغولي لما يمول
سوى ف الآخر
سوى ف الأول
مش ح يغني
إلا يامصر
ياركوبة ركاب النصر
سرقوكي ساكنين القصر
والظابط
عبدالمأمور
دور ياكلام على كيفك
دور

■ شعر : أحمد فؤاد نجم
■ تلحين وغناء : الشيخ امام
■ ريشة : بول غيراغوسيان



الاسبوع في سطور

مدرسة الآداب العليا

وحدة المعركة مع الجامعة الوطنية

جاء اضراب الجامعة اللبنانية ليوضح أمام طلاب مدرسة الاداب العليا أمرين أساسيين :

١ ـ وحدة المشاكل بين مدرسة الاداب والجامعة اللبنانية : عمل المخريجين ، الصلة الضعيفة بين التعليم والاوضاع اللبنانية وحاجاتها ، المشاركة في تقرير مصير الطلاب داخل المدرسة ..

٢ ـ استحالة الابقاء على الشكل الحالي للرابطة . فالرابطة لا صلة لها بالطلاب ، وهي تقدم على خطوات لا تستشير الطلاب بشانها ، بالتعاون مع الادارة التي تمنع اي نشاط لا يتفق مع ما تريده وتفرضه . ومثال هذا الوضع دعم اضراب الجامعة اللبنانية : فقد أعلمت الرابطة الطلاب بموافقتها على الاضراب بواسطة ملصق لا يتضمن أية دعوة لجمعية عمومية يتم خلالها اعلام الطلاب بالوضع ، ويسمح لهم بان يشاركوا في النقاش والاقتراح . ولا يملك طلاب المدرسة واسطة للتعبير عن ارائهم الا اللجان ، وهي مستقلة تماما عن الرابطة . عندها تلجا الرابطة ، التي لا تملك اي مرتكز فعلي بين الطلاب ، الى وسائل الاعلام (التلفزيون ، « لوجور ») وتشتم «العناصر المخربة» ، وتستغيث برابطة مركز الدراسات الرياضية (التي يسيطر عليها الطلاب الوطنيون الاحرار) لاحلال « النظام » .

هذا البناء الهش تداعى كله عندما اندفع الطلاب للمشاركة في التحرك الجامعي ، الذي حمل مطالبهم ومشاكلهم . وانصبت مساهمة طلاب المدرسة في لجان موسعة ، مهمتها الاساسية هي صياغة نظام داخلي يسمح بمساهمة الطلاب في البت بالقضايا التي تعنيهم .

ويقوم النظام المقترح على مبدئين اساسيين :

١ ـ نظام انتخاب مباشر ، بوحدة انتخابية هي الصف . بذلك يعرض الطلاب من يمثلهم ، فيحاسبونه ، ويراقبون عمله ، وينزعون عنه صفته عند التقصير .

٢ ـ حق تقرير فعلي للطلاب ، مما يفترض الاستقلال عن الادارة .

ويتم ذلك بالتمييز بين ثلاثة مستويات في التمثيل :

ـ المستوى الاول : لجان الفروع وهي تجمع مندوبين عن صفوف فرع من الفروع ، وعددا مماثلا من الاساتذة ، ومهمتها النظر في قضايا التعليم في الفرع ، وادخال التعديلات الجزئية الممكنة .

ـ المستوى الثاني : المجلس الطلابي . ويضم عددا من الطلاب ممثلي لجان الفروع . وهو يملك البت في كل الامور الثقافية والسياسية العائدة الى المدرسة .

ـ المستوى الثالث : مجلس الادارة . ويضم ، مناصفة ، الطلاب والاساتذة . وهو الذي يقوم بادارة المدرسة ، ويملك صلاحية تعيين الاساتذة وتنظيم الامتحانات .

ان اللجان مستعدة لتقديم مشروعها هذا الى جمعية عمومية . ثم ينبغي تحديد الوسائل التي تؤدي الى فرض المشروع على الادارة ، التي سكتت حتى الان ، وقبعت وراء العراقيل التي تضعها الرابطة في وجه الطلاب : اجتماعات ليلية متاخرة ، اضاعة موضوع النقاش وتسريبه ، معارضة الاعلام الواسع ، تاجيل مستمر للجمعية العمومية .

كيف يستخدم الاقطاع السياسي أجهزة بلدية بيروت

في مختلف مصالح وادارات بلدية بيروت يتربع مجموعة من الرؤساء والموظفين ، الذين عينهم الاقطاع السياسي البيروتي وبصورة خاصة صائب سلام .

وبالطبع فان هؤلاء الموظفين ليسوا الا اداة طيعة بيد «صائببك» وغيره من المتنفذين السياسيين أمثال بيار الجميل ، وميشال ساسين ، يستخدمهم لخدمة اغراضه الانتخابية عن طريق تقديم المنافع للازلام والتجار والراسماليين البيروتيين الموالين له . وان تحصيل الرسوم البلدية يشكل مجالا واسعا أمام صائب سلام ، لاستخدام نفوذه خدمة وارضاء لمؤيديه.

ففي نهاية سنة ١٩٧٠ طلبت البلدية من « صالحة وصمدي » تسديد مبلغ ٤٠ الف ليرة رسوم مستحقة عن موقف السيارات في بناية « صالحة وصمدي » شارع بشارة الخوري ـ ولما لم يتم دفع المبلغ المذكور ، صدر قرار بالحجز على السادة « صالحة وصمدي » . عندها لجا هؤلاء الى الرئيس صائب سلام ، الذي اصدر بدوره قرارا ، بصفته وزيرا للداخلية، يطلب من البلدية وقف تحصيل الرسوم . وتجدد طلب صائب بك ثلاث مرات ، الى أن صدر اخيرا قرار بامضاء صائب سلام ، يقضي بعدم تحصيل المبلغ لحين انتهاء الدولة من تنظيم مواقف السيارات . هذا في نفس الوقت الذي ترسل فيه البلدية موظفيها وشرطتها لتحصيل الرسوم عن بيوت السكن من العمال والكادحين ، تحت طائلة التهديد بالحجز ، وغالبا ما يتم حجز راديو او براد او غيره من محتويات البيت في حال عدم توفر المبلغ لدى صاحب البيت .

وهكذا فقد تمتنع البلدية عن تحصيل الرسوم من « صالحة وصمدي » الى اجل غير مسمى فتسقط فيه الرسوم حكما بمرور الزمن ، بينما تتحمل الفئات الكادحة والفقيرة تغذية صندوق البلدية بما تقتطعه من دخلها المحدود .

مظاهرات شعبية كبيرة في بيروت ومختلف المناطق اللبنانية تأييدا للمقاومة

قامت مظاهرات شعبية كبرى في بيروت ومختلف المناطق اللبنانية تأييدا للمقاومة الفلسطينية واستنكارا لمؤامرة النظام الاردني لتصفية المقاومة. وقد ضمت مظاهرة بيروت أكثر من ١٥ الف متظاهر ، انطلقت التظاهرة من ساحة ٢٣ نيسان الى البرلمان فالسراي .

وكانت الاحزاب والقوى التقدمية اللبنانية قد عقدت اجتماعا مشتركا مع اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان قررت خلاله القيام بتظاهرة شعبية كبرى ، واقامة سلسلة من الندوات والمهرجانات.. وعلى «الغلاف» صورة عن مظاهرة بيروت .

فوز الاحزاب والقوى التقدمية وانصار الثورة الفلسطينية في انتخابات اتحاد طلاب الجامعة

بعد مضي ثلاثة اشهر على تاجيل انتخابات الجامعة العربية لاول مرة ، وبفعل تاثير التحرك الطلابي في الجامعة اللبنانية ، اعيد طرح موضوع الاتحاد مجددا على بساط البحث .

ففي حين وقف الاتحاد ضد اضراب طلاب الجامعة العربية مساندة لزملائهم في الجامعة اللبنانية ـ بسبب ارتباط اعضائه المباشر بعدد من الوزراء في الحكومة الحالية ـ ظهر تيار واسع تقوده الاحزاب والقوى التقدمية وانصار الثورة الفلسطينية دعا الى عقد جمعيات عمومية اعلنت الاضراب ورفض الاعتراف بشرعية الاتحاد القائم واعتبره بحكم المنحل .

وعندما دعي الى انتخابات جديدة ، خاضها اتجاهان متنافسان : الناصريون من جهة ، والاحزاب والقوى التقدمية وانصار الثورة الفلسطينية واسفر الاقتراع الذي جرى يوم الخميس الماضي عن فوز معظم لوائح تحالف قوى التقدمية ـ انصار الثورة الفلسطينية .

بيان من مكتب إعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية :

- اهداف النظام الرجعي الاردني من حملته الاخيرة
- الولايات المتحدة قدمت مؤخرا للاردن مساعدات عسكرية ومالية غير معلنة ..

صرح مكتب اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية في بيروت بما يلي :

تفيد المعلومات المؤكدة من مصادر موثوقة لا يرقى اليها الشك أن النظام الرجعي الاردني يهدف من شن حملاته الاخيرة الى توسيع رقعة القتال سياسيا بهدف التصفية الساحقة للحركة الوطنية الاردنية الفلسطينية) وجغرافيا (نقل رقعة المعركة الى خارج حدود الاردن عن طريق اغتيال قيادات المقاومة) .

فبينما يعزز النظام الرجعي الهاشمي حدوده بداخل عمان منذ صباح البارحة يندفع بوقاحة واضحة الى توسيع نطاق رقعة التصفية اذ يفتح نيران اسلحته الثقيلة ومدفعية دباباته ليلة امس وهذا اليوم على قواعد الفدائيين في عجلون وجرش بعد الانتهاكات التي مارسها في اليوم الاول ضد المدنيين العزل في اربد ثم عمان ، مترافقا كل هذا بجملة اعتقالات واسعة لعناصر الميليشيا باربد وحشد قوات الامن العام صباح هذا اليوم في السوق المركزي داخل عمان بالقرب من جامع الحسين « عمارة لبتون ، عمارة عاكف الفايز ، مقهى الجامعة » بقصد التحرش بالمواطنين واستفزازهم وجرهم الى معركة مكشوفة ، لقد قام رجال الامن العام صباح هذا اليوم باطلاق النار من حرش الكهرباء والمحطة وحاووز جبل عمان على مراكز الميليشيا وتجمعات المواطنين مما ادى الى ازدياد التوتر في عمان بالاضافة الى مواصلة قصف قواعد الفدائيين في احراش جرش وعجلون .

ان الرجعية الاردنية ليست وحدها بالمعركة بل تقف الولايات المتحدة الاميركية داعمة لها اقتصاديا وعسكريا ـ لقد وصلتنا معلومات اكيدة ومن مصدر موثوق ان الامبريالية الاميركية قد قدمت مؤخرا الى النظام الرجعي الاردني بشكل غير معلن مساعدات عسكرية بقيمة ٣ مليون دولار بالاضافة الى قرض مالي قيمته ٣٠ مليون دولارا مشفوعا بتقديم قرض اخر بالمستقبل بقيمة ٣٠ مليون دولار في سبيل ايقاف الانهيار الاقتصادي الذي يعاني منه النظام الرجعي .

ان طبيعة الاحداث المترابطة المتسارعة تؤكد للمرة الالف أن الرجعية الاردنية لن تقف هذه المرة الا عند طاولة المفاوضات الثنائية مع العدو الامبريالي والصهيوني وعلى جثة المقاومة .

كيف أجهض إضراب المهنيات :
بوليسية الادارة ولا ديمقراطية الرابطة

بعد أن حصل جان عقل على مديرية عامة للتعليم المهني والتقني ، تم التوصل الى صيغة التسوية التي تمت بينه وبين الوزارة حول مسالة الكلية التقنية ، والتي تنص على أن تعطى الدروس في المعهد الفني الصناعي في مديرية التعليم المهني والتقني وتشارك الجامعة اللبنانية في ادارته والاشراف عليه .

وبعد اتمام هذه الصيغة التي تتوافق مع طموحات جان عقل وتؤمن خداع الدولة للجامعيين بان تقول لهم انها فتحت لهم كلية تقنية في الجامعة اللبنانية (مع العلم ان المعهد الفني الصناعي موجود أصلا وليس جديدا عليه الا مشاركة الجامعة في ادارته والاشراف عليه) ، يوقف عملاء الادارة الاحتلال الذي اشروه بتحريض من جان عقل نفسه ويحاولون وقف الاضراب في مدارس التعليم المهني والتقني بافتعال المشاكل ومنع بعض الفئات الطلابية ، التي تنادي باستمرار الاضراب في المهنية العاملية ، من الكلام في الجمعية العمومية ، وبتدخل عناصر مسلحة من الكتائب بدفع من مدير مهنية بيروت الكتائبي ادمون ابو جودة ، وطرد طالبين من مهنية مشغرة (مديرها نقولا طرابلسي مناصر للحزب «الشيوعي») واعتقال الدرك لطالبين من مهنية دير القمر ، وطرد عشرين طالبا من مهنية عجلتون . ان هذه المحاولات جميعا لم تثن الطلاب في المهنيات عن متابعة الاضراب حتى صباح الاثنين الماضي ، اذ كان منتظرا ان يتم في التاسعة صباحا تجمع لجميع الطلاب المهنيين في المدينة المهنية بالدكوانة ، فماذا حدث صباح الاثنين ؟

وصل الطلاب صباح الاثنين الى المدرسة ففوجئوا بقوات من الدرك تقف قريبا من بوابات المعهد مستعدة للتدخل عند الحاجة . وفوجئوا بالادارة وقد جندت اكبر عدد من الاساتذة والموظفين والنظار ليرابطوا منذ الصباح الباكر أمام أبواب المديرية ويمنعوا طلاب المناطق والمدارس الخاصة من دخولها ، حاملين جداول باسماء طلاب مدرسة الدكوانة كانوا يتاكدون بواسطتها من هويات الداخلين ويجبرون الطلاب على دخول الصفوف.

مرة اخرى يجهض تحرك الطلاب المهنيين بالقمع البوليسي وبالتصرف اللاديمقراطي للرابطة . ان وضعا كهذا لا يمكن للطلاب المهنيين مواجهته الا بتنظيم انفسهم وانتظامهم في لجان طلابية تحمي ديمقراطية تحركهم

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم

المدير المسؤول: حسن فخر

مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية ـ محلة رأس النبع ـ بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

حول زيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية للعراق

ان زيارة وفد رسمي يمثل احدى منظمات حركة المقاومة الفلسطينية لقطر عربي ليست بحد ذاتها حدثا يستحق التعليق. والزيارة الاخيرة التي قام بها وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين للعراق ـ برئاسة امين عام مكتبها السياسي نايف حواتمه ـ تلبية لدعوة رسمية من القيادة القومية لحزب البعث الحاكم ، ليست هي الوحيدة التي تقوم بها منظمة فدائية لهذا القطر . فبعد أيلول ١٩٧٠ ، توافدت على العراق عدة وفود لـ «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (كان احدها برئاسة الدكتور جورج حبش) بالاضافة لوفد لمنظمة التحرير وجيش التحرير ..

الذي يبرر التعليق على زيارة وفد الجبهة الديمقراطية بالذات هو الضيف والمضيف في آن معا .

فمواقف الجبهة قد انطوت على نظرة متمايزة لنوع العلاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية من جهة والانظمة والجماهير العربية من جهة ثانية . ومنذ انبثاقها وهي تؤكد ـ مبدئيا ـ على أن احد الاخطاء المركزية لحركة المقاومة تكمن في تعاملها مع الجماهير العربية عن طريق الانظمة السائدة ، وتوزيعها « صكوك الغفران » لهذه الانظمة ـ تبرئة لتخاذلها او حتى خيانتها لقضية فلسطين ـ لقاء العون المادي الذي تتلقاه منها . وكبديل لذلك ، كانت الجبهة تؤكد ـ مبدئيا أيضا ، مع محاولات لوضع هذا التأكيد موضع التنفيذ ـ على ارتهان تحرير فلسطين باحداث تغييرات ثورية جذرية في مجمل الاقطار المتاخمة لفلسطين ، وعلى « الارتباط الجدلي » بين حركة التحرر الوطني الفلسطينية وحركة التحرر الوطني والاجتماعي العربية .

المضيف ، في المقابل ، نظام حكم امتهن العداء اللفظي للاستعمار لتغطية ممارسات متواطئة او مشبوهة : القمع الوحشي للحركة الوطنية والعمالية في الداخل ، تواطؤ شبه كامل مع « شركة نفط العراق » ، سياسته في الخليج العربي التي تلتقي ، في نهاية المطاف ، مع السياسة البريطانيه ، وتقوم على تأييد المؤسسة الاستعمارية الجديدة ـ «اتحاد الامارات العربية » ـ والعداء للحركة الوطنية ، الخ . بديهي أن ينسحب ذلك على مواقف البعث الحاكم في العراق من تضية فلسطين . فنظام حكم ضالع الى هذا الحد في علاقاته بشركات النفط والاستعمار لا غرابة ان يقف موقف المتفرج من مجزرة ايلول في الاردن ، رغم كل الادانات السابقة لمشروع روجرز والحل السلمي ، ورغم تأييد الفدائيين واعلان وضع القوات العراقية في الاردن تحت تصرفهم . ويشكل سحب القوات العراقية من الاردن النتيجة المنطقية لهذه السياسة .

ان زيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية للعراق تكتسب دلالاتها بناء على هذين الاعتبارين ، وتتلخص هذه الدلالات بما يلي :

اولا : بروز امكانية تغييب البديل الوحيد لسياسة المقاومة الرسمية الراهنة . ويتلخص هذا البديل بالمراجعة لتجربة العمل الفدائي الماضي ، اخراج الشعب الفلسطيني من صفقة الحل السلمي ، والبحث عن سبل تجديد حركة المقاومة وتأمين انطلاقتها الجديدة **خارج مظلة الانظمة العربية** . كان من نتائج انتكاسة ايلول ١٩٧٠ على حركة المقاومة الحاقها ـ عبر طرفها الغالب المتمثل بـ « فتح » ـ بمسيرة الحل السلمي بقيادة القاهرة ، ومحاولتها استغلال التعارض المؤقت بين الصيغة المصرية للحل السلمي والصيغة الاردنية. واذا كان ثمة من امل لبروز بديل لهذه السياسة ، من داخل حركة المقاومة ، فان زيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية قد سددت لهذا الامل ضربة شديدة.. اذ أنها تشير بوضوح الى احتمال انخراط الجبهة لاول مرة منذ قيامها بلعبة المحاور داخل حركة المقاومة عبر الالتجاء الى تحالفات يدعمها العراق والجزائر .

ثانيا : التبرئة الضمنية للبعث العراقي على تخاذله ، بل خيانته ، في أيلول . وهذا مايوحي به البيان المشترك بين الطرفين الذي يعلن ان المحادثات قد سادها « جو من الصراحة والموضوعية والوضوح » وانها انتهت باتفاق الطرفين « على متابعة النضال من اجل ترجمة هذه الموضوعات الى قضايا عملية وعلى تهيئة الظروف لبناء الجبهة الصدامية المطلوبة لدحر الامبريالية والصهيونية والرجعية على امتداد الارض العربية ».

ثالثا : لزيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية للعراق دلالة خاصة تتعلق بالوضع العراقي الداخلي . منذ انبثاقها والجبهة تلتقي مع الاتجاه الثوري داخل الحركة الوطنية والعمالية العراقية ، الذي رفض اي تعامل مع حكم البعث وشن معركة منتظمة وضارية ضده . من هنا ، فان زيارة وفد يمثل طرفا يساريا في حركة المقاومة لا يخدم في صرف الانظار عن حملات القمع والارهاب التي يشنها حكم البعث المشبوه وتبييض صفحته وحسب، وانما يشكل أيضا عملية بتر للعلاقة بين يسار المقاومة والحركة اليسارية في العراق ـ هذه الحركة التي تتعرض حاليا لاعنف الهجمات واشرس حملات العسف والتنكيل .

رابعا : كل ردود الفعل المسجلة حتى الان ضمن اوساط المقاومة تشير الى أن الزيارة حملت الماء الى طاحونة دعاة تصفية يسار حركة المقاومة وحرضت ضد الجبهة الشعبية الديمقراطية العناصر الرافضة لمنطق التصفية ، او حتى تلك التي كانت تلتقي معها حول عدد غير قليل من المواقف .

هذه هي الدلالات الرئيسية لزيارة وفد الجبهة الشعبية الديمقراطية للعراق والمحادثات التي اجراها مع القيادة القومية لحزب البعث الحاكم . واذا كان هذا هو الثمن الذي دفعته الجبهة مقابل زيارة وفدها للعراق ، لنا أن نتساءل : ماذا تبقى من تمايز هذا الطرف اليساري عن سائر اطراف حركة المقاومة على صعيد العلاقة مع الانظمة العربية ؟

« الحرية »

عمليات عسكرية للجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل واستشهاد المناضلة طفول وخمسة من رفاقها

قام ثوار الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بعدة عمليات شملت جميع مواقع العدو ومراكز تجمعه في قاعدة صلالة الجوية ومركز آنا ومدينة طاقة وام الغوارف ومركز المسيلة وشمال المنطقة الغربية والساحلية وجميع المناطق الاخرى التي تتواجد فيها قوات العدو ومرتزقته ..

وقد تكبد العدو خسائر فادحة في الارواح والمعدات والمنشآت العسكرية مما دفعه لاستخدام السلاح الجوي الملكي البريطاني في قصف المدن والقرى الامنة على كل الجبهات دونما تمييز ، وقد استشهد عدد من المدنيين وأصيب اخرون بجروح كما دمر عدد من منازل ومزارع المواطنين بقصد الارهاب وايقاف زحف الثوار .

هذا وقد اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل عدة بلاغات عسكرية بهذه العمليات ومنها :

- في جلبيب قتل وجرح ٣٥ جندي من بينهم ضابط بريطاني وتدمير جهاز لاسلكي ..
- افسد الثوار حقلا من الالغام كان قد زرعها العدو وقد اصيب احد الثوار بجروح طفيفة اثناء العملية ..
- اصابة سفينة للعدو اصابة مباشرة في المنطقة الشرقية ..
- اشتبك الثوار مع قوات العدو المعززة بالمدرعات والمحمية جوا وتم خلالها تدمير سيارة بدفورد محملة بالجنود وتدمير جهاز لاسلكي وقتل وجرح عدد من جنود العدو ولم يصب اي من الثوار باذى ..
- تصدت قوات جيش التحرير الشعبي لقوات تقدر بسريتين حاولت التسلل الى مواقع الثوار المحصنة واوقعت بها ٣٥ اصابة بين قتيل وجريح بينهم ضابط برتبة كبيرة (نكست عليه الاعلام) وقد استشهد من الثوار المناضلين سعد راعي واحمد النفاش واحمد سالم سليمان ..
- فقد العدو ١٥ جنديا من افراده في الاشتباك الذي وقع بينه وبين الثوار في منطقة « جوستون » ولم يصب احد من الثوار باذى ..
- اسقاط طائرة للعدو في منطقة « رخيوت » اثناء الغارات الجوية التي كان يشنها السلاح الجوي البريطاني على مواقع الثوار في المنطقة ، وقد فقد الثوار شهيدا واحدا وهو المناضل احمد سهيل سالم واصيب خمسة اخرين بجروح طفيفة .
- تم اسقاط طائرة للعدو اثناء غارة جوية وحشية على مواقع جيش التحرير الشعبي اثر العمليات الجريئة التي قام بها الثوار ضد قوات العدو ومراكز تجمعه وقد استشهد المناضل سعيد ستيهيل والمناضلة طفول سهل مطيع كما أصيب ثلاثة اخرون بجروح طفيفة ..

أخبار الخليج العربي

البترول والعمال في سلطنة عمان

■ المليونير الاميركي الدكتور فيلبس يحصل على أحد اكبر امتيازات النفط في الشرق الاوسط ■

نقلت وكالات الانباء في الاسبوع الماضي ان المليونير الاميركي الدكتور وندل فيلبس فاز باحد اكبر امتيازات النفط في الشرق الاوسط حيث حصل على امتياز للنفط في مياه سلطنة عمان . ولا يشتمل فقط على المياه الاقليمية وانما على الجرف القاري على عمق الفي قدم كذلك ..

وبعد تغيير سعيد بن تيمور وتنصيب قابوس حصلت شركة شل على حق التنقيب عن المعادن في كل عمان . كما بدات توسيع اعمالها النفطية لتشمل اجزاء واسعة من السلطنة . وزاد انتاج الشركة من ٥ر٤٧ الف برميل ـ في سنة ١٩٦٧ الى ٣٤٠ الف برميل ـ في بداية عام ٧١ .

وتحمل وكالات الانباء اخبار المزيد من تسليم ثروة المنطقة ومصالحها الحيوية للاحتكارات الاميركية والالمانية الغربية والاوروبية ، مبرهنة على انفتاح الوضع الجديد امام حركة الاستعمار الجديد بشكل واسع .

وفي الوقت الذي تحصل فيه هذه الشركات على افضل العروض في المنطقة تقوم السلطات العميلة بحملات قمع واسعة ضد المجاميع العمالية المتمركزة في الفهود وسيح المالح . فعلى اثر العمليات العسكرية التي قامت بها الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي في يونيو ١٩٧٠ اندلعت الاضرابات العمالية في الفهود مطالبة بتحقيق مطاليب اساسية للعمال تتلخص في زيادة الاجور ، توفير سكن لهم ، تقديم الطعام للعمال خلال ايام سكنهم في معسكرات الشركة . ولم تجد السلطات الاستعمارية الا اساليب القمع الوحشية حيث ارسلت فرقة من جيش المرتزقة لاعتقال «عناصر الشغب » واجبار العمال على الرجوع الى العمل . وتحت طائلة التهديد والوعود الفارغة التي دشن قابوس بها عهده عاد العمال الى عملهم على امل ان تتحقق مطاليهم بعد تغيير السلطان . الا انهم اكتشفوا بعد سبعة اشهر ان الامور تسير على ما كانت عليه وان أحوالهم تنتقل الى اسوأ من السابق . فاعلنوا اضرابا في بداية شهر اذار استمر اسبوعا حيث انهته السلطة بالوعود البراقة مرة اخرى .

وترافقت حركة الاضراب العمالي بتحرك سواقي سيارات الاجرة الذين احتجوا على زيادة سعر البنزين من ٣٥ الى ٤٥ بيزه دون مبرر الا تجميع المزيد من الاموال للاسرة الحاكمة ورصد المبالغ الطائلة لقمع تحركات الجماهير المستجدة والمطلبية المتزايدة.

انه رغم الارباح الهائلة التي تحصل عليها شركة شل (وصلت عائدات السلطنة من النفط ٤٠ مليون جنيه استرليني) فان اجور العمال لا تزال متدنية كما ان الشركة لا تسمح للعمانيين بالحصول على وظائف فنية بل هي حكر للاوروبيين .

شؤون محلية

موازنة ١٩٧١

«سابا سيستم» تنمية الكلام وهدر الموارد

ثار النقاش المالي والاقتصادي منذ مدة ولم يهدأ حتى الان ، فالموازنة التي كان يتوجب اقرارها قبل بدء العام الحالي ، اخرت الحكومة اعدادها وطرحها للنقاش أشهرا عدة تحت ستار أحداث تعديلات جذرية عليها تؤدي ، الى تمييزها عن موازنات السنوات السابقة أولا ، ولتكييفها مع اتجاهات « الثورة الفوقية » التي يدعيها الحكم ثانيا .. وهذا التعليق لن يتناول من كل هذه الادعاءات سوى جانب « محدود » : ادعاء السلطة العمل على تنمية القطاعات السلعيه ، صناعية وزراعة ، رغم تبذيرها للقسم الاكبر من الموازنة على نفقات غير مجدية .

التطورات الاقتصادية كما تراها السلطة

لا تتميز القضايا التي طرحها مشروع فذلكة الموازنة لعام ٧١ عن القضايا التي سبق أن طرحتها مشاريع السنوات السابقة من حيث الجدة ، بل ان ما تتميز به فعلا هو الصراحة التي طرحت بها المسائل في هذه المرة ، فالمشروع يعتبر أن الاقتصاد اللبناني لم يتمكن حتى الان من استعادة مستوى نشاطه السابق لازمتي انترا وحرب حزيران ٦٧ ، هاتان الازمتان اللتان انعكستا بصورة سلبية على مجمل الوضع الاقتصادي مما أدى الى تضعضعه وانكماشه ووقف نموه العادي ، واذا كان قطاعا الصناعة والترانزيت قد شهدا نشاطا متزايدا نسبيا فان الركود لا يزال مسيطرا على بقية القطاعات عموما . فقطاع الزراعة يعاني من الركود وتراجع نسبة مساهمته في اجمالي الدخل الوطني (من ١٢٪ الى ١٠٪) ، رغم اعتراف المشروع « بان نسبة كبيرة من اللبنانيين تقارب ٥٠٪ تعتمد عليه كليا « او جزئيا » . وقطاع البناء « لا يزال متأثرا الى حد كبير بمضاعفات أزمتي انترا وحرب حزيران ٦٧ فقد تدنى بنسبة كبيرة جدا عام ٦٧ . ثم عاد الى التدني خلال عام ٧٠) أما السياحة « فقد دلت الارقام على أنها قد تحسنت تحسنا ملحوظا عام ٧٠ وان تكن نسبة التحسن هذا اقل مما كانت عام ٦٨ » .

أما بالنسبة لقطاع المصارف فهو رغم ارتفاع موجوداته وتحسن اوضاعه بعد هزات انترا وحزيران ، يشهد خروجا مستمرا للرساميل خارج البلاد مما ادى في جملة ما ادى اليه الى « زيادة الطلب على القطع الاجنبي وانخفاض سعر الليرة اللبنانية » والتسليفات بالرغم من تحسنها التدريجي ما زالت تعاني من الانكماش والاجل القصير . وتؤكد فذلكة الموازنة على ان قطاعي الصناعة والترانزيت خلافا لاوضاع القطاعات الاقتصادية الاخرى كان تطورهما كبيرا وملحوظا « الصادرات الصناعية قفزت من ١٩ مليونا عام ٦١ الى ٢.٧ ملايين عام ٧٠ » والترانزيت زادت عائداته بمعدلات مرتفعة جدا وكانت الزيادة ١٢٣ بالمئة عام ٦٩ بالنسبة لعام ٦٤ . واذا كانت زيادة الترانزيت تعود بشكل رئيسي لاسباب طارئة هي انغلاق قناة السويس فان مشروع الفذلكة يعترف « بمحدودية حساسية القطاع الصناعي نسبيا للازمات الدولية » ويستنتج ضرورة السياسة المالية التالية :

— سياسة المدى الطويل : تحقيق نمو اسرع في القطاعات المنتجة للسلع (صناعية .. زراعية ..) .

— سياسة المدى القصير : تنشيط الحركة الاقتصادية بالتعويض من التدني في انفاق القطاع الخاص بزيادة الانفاق العام .

كان الغرض من استعراض اوضاع القطاعات الاقتصادية وتطورها ابراز هشاشة وميوعة مختلف قطاعات التجارة والخدمات وتعرضها للانتكاس والتراجع عند اي تحرك تحرري أو ثوري يطرأ على المنطقة العربية بينما تميز قطاع الصناعة باستمرار نموه النسبي وثباته في مواجهة هذه الاحداث ، اما الانتاج الزراعي فهو قد تراجع بالرغم من كونه قطاعا ثابتا نسبيا ، وبسبب ذلك بدائية الاستثمار التي لم تعمل الحكومات المتعاقبة على تحديثها أو تطويرها ، علما بان المهمة الرئيسية في هذا المجال لا تنحصر ببعض المشاريع الانمائية والتقنية بل تتعداها لتطرح مشكلة سيادة الانتاج السوقي الصغير وارتفاع كلفته من جهة ، وعلاقات الانتاج المتخلفة السائدة من جهة أخرى ، ولكن الحكم ، حكم تحالف البرجوازية والاقطاع السياسي بعيد جدا عن هذه المسائل . بالرغم من ذلك وازاء وقائع تراجع التجارة والخدمات ، يعترف الحكم ، ولو لفظيا ، بان لا بديل عن تطوير القطاعات السلعية صناعية وزراعية وذلك بغية ارساء الاقتصاد والدخل اللبناني على قاعدة ثابتة ومستقرة ، فكيف واجهت الحكومة هذه المهمة ؟.

التنمية احدى ادعاءات النظام المستحلية

أبرزت مختلف التقارير والاحصاءات الرسمية ، التي رافقت طرح مشروع الموازنة للنقاش ، وقائع فاضحة يستحيل التستير عليها واخفاؤها .

— فقد بلغت الاعتمادات المرصدة للنفقات الادارية والاجتماعية ٨٢ بالمئة من مجموع الموازنة بينما لم تزد اعتمادات الخدمات الاقتصادية من زراعة وصناعة وري ونقل عن ٨ بالمئة منها (بيان وزير المال في المجلس ٢٣—٣) وقد توحي المبالغ المخصصة للزراعة والصناعة على ضآلتها بانها مخصصة لانماء وتطوير هذه القطاعات الانتاجية ولكن الواقع مختلف ، فوزارة الاقتصاد الوطني المشرفة على الصناعة (يبدو ان الصناعة لا تستاهل وزارة مستقلة في نظر نظام الخدمات) بلغ اعتمادها مليونين وثلاثة ارباع المليون مخصصة بكاملها للرواتب والايجارات والمصاريف المكتبية والتجهيزات دون تخصيص اي مبلغ في باب المشاريع .

— واعتمادات الزراعة البالغة ٢٠مليونا ، خصص لها في الجزء الثالث من الموازنة — وهو الجزء المتعلق بمشاريع يمتد تنفيذها على عدة سنوات — ٣ ملايين ليرة ، بينما خصص الباقي اي حوالي ١٧ مليونا في الجزء الاول والثاني من الموازنة — وهما جزءان متعلقان بالرواتب والتعويضات والتجهيزات السنوية —

يتبين لنا من خلال هذه الارقام ودلالاتها ان الكلام الدائر عن دور الدولة في تطوير القطاعات السلعية ، الزراعية والصناعية ليس اكثر من حديث خرافة ، فجوابا على سؤال عن الزراعة ، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في ٢٥—٢ قال وزير المال :

« موازنة وزارة الزراعة بقيت على حالها ، لان الحكومة اعتمدت سلم الاولويات في مشروع الموازنة العامة وبنظرنا كان الاهم هو الوزارات التي نالت الزيادة » . مما دفع احد وجوه الاقطاع السياسي في البرلمان سعيد فواز ، وهو مقرر لجنة المال البرلمانية ، للقول « بان اعتمادات الجزء الاول من الموازنة والبالغة ٥٨٦ مليونا يضاف اليها ٧٥ بالمئة من اعتمادات الجزء الثاني ، استحالت الى رواتب وتعويضات ونفقات ادارية وبدلات ايجار ومساهمات ومساعدات » . أي ان تسعة اعشار الموازنة او ٦٦٧ مليونا من اصل مجموع الموازنة البالغة ٧٧٤ مليونا سوف يهدر على جهاز الدولة وملحقاته الادارية دون أن يصيب القطاعات الانتاجية شيء يذكر . أما العشر الباقي من الموازنة فقد خصص باغلبه لمشاريع وزارتي الدفاع والاشغال .

جدول باعتمادات بعض الوزارات والادارات .

وزارة الدفاع	١٧٢ مليون ل.
الاقتصاد (ضمنها الصناعة)	٢٫٧ مليون
الداخلية	٥٥٫٥ مليون
رئاسة الوزراء	٢٥ مليون
الزراعة	٢٠ مليون .

وبالرغم من الزيادة النسبية التي طرأت على مجالي التعليم والصحة العامة ، فان اجمالي اعتمادات الرواتب والنفقات التابعة ، زادت في هذه السنة بالمقارنة مع سابقتها ٧٥ مليونا ، بينما نقص الجزء الثاني من الموازنة ،المخصص للتجهيزات والانشاءات السنوية (٧٥ بالمئة منها رواتب ومصاريف ادارية) ٩٫٥ ملايين ، بالرغم من ذلك ، يدعي وزير المال في بيان الموازنة بان الدولة انتقلت « من طور عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية الى طور دولة التوجيه الاقتصادي والعناية الاجتماعية .. وان الموازنة اصبحت وسيلة فعالة في يد الدولة للتدخل .. » وان « سياسة المدى الطويل يجب ان تهدف الى تحقيق نمو اسرع في القطاعات المنتجة للسلع ، لتعميم الازدهار وتحقيق توزيع اكثر عدالة للدخل القومي » .

اذا كانت الوقائع السابقة كافية لكشف اضاليل الحكم ، فانها غير كافية لكشف ادعاءاته حول سياسته على المدى الطويل ، خصوصا عندما يلوح لنا بذراعيه ؤكدا على ضرورة تطوير القطاعات السلعية مبرزا دور الدولة في هذا المضمار ، لنتعقب اذن استاذ الجامعة الاميركية خطوة خطوة ، على طريق مشاريعه ومخططاته الطويلة .

تمخضت مشاريع الانماء فولدت ..

بعد تأكيده على دور الدولة والانماء والقطاعات السلعية والمدى الطويل ، يطرح وزير المال مشاريع « انمائية » يتوجب تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة ، ويحددها بما يلي :

— مشروع تجميع الابنية المدرسية الحكومية .

— مشروع تأمين الاسلحة الجديدة للجيش وقوى الامن الداخلي .

— مشروع تعميم مياه الشرب !!

هذه المشاريع التي يسميها استاذ الاقتصاد في الاميركية « انمائية » هل تحتاج الى رد ؟ لندع اقطاب الاقطاع السياسي الذين كثيرا ما تقودهم صراعاتهم التقليدية الى نشر الغسيل النتن وما يصدف أن يصحبه احيانا من نطق بعض الحقائق التي لا تخرج من افواههم الا في معرض الدبخيش والمزايدة على بعضهم البعض . يقول امين الحافظ — الصامت الاكبر خلال ١٢ سنة من عهود كرامي — « لقد تحدثت الحكومة عن مشاريع التسلح وتجميع المدارس وغيرها ووصفتها بانها مشاريع مجدية ، الا ان المشاريع المجدية فعلا هي التي تؤدي الى الانماء . فايصال مياه الشرب مثلا ليس من الاولويات ، لكن ايصال مياه الري هو العمل الانمائي لانه يزيد امكانات لبنان الانتاجية .. واقترح اقامة مصنع بتروكيمائي مثلا لانه هو مشروع انمائي » . ويتابع جنبلاط الكلام متناسيا اشتراكه في الحكم خلال العهدين السابقين فيعتبر « ان تسليف الريجي ١٠٠ مليون ليرة تواطؤا مستمرا حصل بين وزراء المال السابقين والشركة » . ويغيب عن باله مطالبته العنيفة بتسليح الجيش والتجنيد الاجباري خلال سنوات واستخفافه بنظرية الحرب الشعبية وتسليح الشعب معتبرا حاليا : « ان التسليح (تسليح الجيش) لن يمكننا من الصمود امام العدو اكثر من ١٠ دقائق ، وانه من مشاريع الاميركان » . ثم ينتهي الى رفض « برنامج الانماء المقدم ،الذي لا نقره لا في اولوياته ولا في ما خصص من اعتمادات .. وان الـ ٧٥٠ مليونا ستذهب هدرا .. » .

ملاحظات اولية

١ — اذا كانت النسبة الغالبة من الموازنة (٨٥ بالمئة تقريبا) تهدر على ادارات الدولة وملحقاتها سنويا فمن الطبيعي ان يكون لهذه الادارات ادوار محددة في اطار النظام القائم ، فما هي طبيعة هذه الادارات ، وما علاقاتها بتركيب الحكم واتجاهاته ؟

٢ — ان الموازنة السنوية التي تجبى من الطبقات الشعبية بواسطة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بينما تعفى منها الطبقات المالكة والمتمولة او تخفف عنها، تهدر وتضيع في مجالات غير مجدية ، تحت ستار « مشاريع الانماء » المزعومة ، مما يطرح على بساط البحث الشروط السياسية للانماء ، الشروط المتعلقة ببنية الحكم الفئوية وطبيعة تمثيله الطبقي ..

حركة الطلاب في الجامعة اللبنانية

اللجنة التنفيذية عاجزة عن طرح خط يوسع قاعدة الاضراب

يدخل اضراب طلاب الجامعة اللبنانية اسبوعه الخامس في جو من الركود الملحوظ ضمن الحركة الطلابية والتمييع الواضح في مواقف الدولة . سنتناول في هذا المقال ثلاثة امور رئيسية : التفاف الدولة حول المطالب ، الركود الذي يصيب التحرك الطلابي الراهن واسبابه ، الموقف المطلوب لمجابهة هذا الواقع .

التفاف الدولة حول المطالب : من خلال مسألة تنظيم مهنة المحاماة وقضية « الكفاءة » يتأكد لنا شيء اساسي : ان صاحب الاحتكار لا يتنازل الا اذا كفل لنفسه الموقع الذي يؤهله لان ينطلق بشراسة اكبر في المرات التالية .

ان مسألة الكفاءة بعد قرار مجلس الوزراء بشأنها ، وموافقة لجنة التربية النيابية ، لا تنتظر سوى اقرارها بصورة تلقائية في مجلس النواب (حيث تتمثل نقابة المحتكرين بثلث اعضاء المجلس تقريبا .)

● بالنسبة لقضية العلوم السياسية ، وافقت اللجنة والوزير على السماح لحملة الاجازة بتعليم التربية المدنية « لان الوزارة تطبق هذا المبدأ حاليا ولا خلاف في شأنه » (ولكن لماذا يخشى الوزير « المبدئي » تكريس الامر قانونيا ؟!) . ولكن الخلاف ما لبث رغم ادعاءات الوزير ، ان برز مع اللجنة الاستشارية التي شكلها « معاليه » من موظفي وزارة التربية ليبقي نفسه خارج الورطة . وليسهل عليه مجابهة الطلاب ملقيا على عاتق اللجنة صفة التقرير وهذا ما يؤكده كلامه : « انه لا يعارض اعتبار شهادة العلوم السياسية والادارية اجازة تعليمية لكنه لا يستطيع فعل شيء بعد فتوى اللجنة » .

هل تريد يا معالي الوزير ان تدجل علينا ؟ هل تريد أن تستخف بنا ؟ فاذا كنت يا هذا ، تؤيد المعادلة فلماذا لا ترفع الى مجلس الوزراء مشروع قرار بهذا المعنى دون الرجوع الى اللجنة ؟ (اذا كنت تقصد الطرافة فما اخالك استطعت الى ذلك سبيلا ولكن اذا كنت تدجل فعلى من ؟)

واذا ما عدنا الى حيثيات قرار اللجنة وجدناه يفتقد الى الحد الادنى من المنطق الذي يؤمن تماسكها .. كيف ذلك ؟

● « ان كون حامل الاجازة في العلوم السياسية مؤهلا لتدريس مادة التربية المعنية في الصفوف الثانوية لا يمكن اعتباره في حد ذاته عنصرا كافيا ومبررا لاعتبار هذه الاجازة اجازة تعليمية . فحامل الاجازة في الحقوق مثلا هو ايضا مؤهل لتدريس هذه المادة والاجازة التي يحملها لا تعتبر اجازة تعليمية » . رائع ! واروع ما فيه تناقضه الفاضح ، فاذا كان حامل اجازة العلوم السياسية مؤهلا لتدريس المادة فلماذا لا تلزم الدولة نفسها بمعادلة اجازته وتعينه في الملاك التعليمي بحيث لا يخضع هذا لمزاجها او لمتاعب اصحاب الوساطات على الحكم ، اما القول ان حامل اجازة الحقوق مؤهل بنفس القدر ، لا مانع ! ولكن حامل اجازة الحقوق يصبح صاحب مهنة حرة ويستطيع ان يعمل في سلك المحاماة (لو ازالت الدولة الحواجز من امامه) ، ولا يكون بحاجة الى تعليم مادة التربية . لكن الملاحظة الاساسية هي ان الدولة تتكلم ضمن الاطار الضيق ، اطار مصالح تجارها وسماسرتها . فهي حين تؤكد ان حامل اجازة الحقوق مؤهل لتدريس مادة التربية تنفي بنفس الحدة حقه في الانتساب الى النقابة ، وهي حين تقارن بين الاجازتين : العلوم السياسية والحقوق تنسى العوائق التي وضعتها في وجه حامليهما: حامل الاجازة في العلوم السياسية لا يجد عملا ، صاحب اجازة الحقوق لا يمارس المهنة ولكن ايا دولة السياحة والترانزيت والمقاولة اليس مطلب حامل اجازة الحقوق الغاء الكفاءة — شكلا ومضمونا — وليس تعليم التربية ،واليس مطلب حامل اجازة العلوم السياسية معادلة اجازته ليتسنى له التعليم وفسح مجالات العمل له في ملاكات الدولة الاخرى المحشوة بالمحاسيب ؟

ويتابع البيان — القرار قائلا : « ان منهج التربية المدنية الرسمي الذي يهدف الى تزويد الطالب اللبناني بمعلومات مختلفة ، لا يمكن حصرها في منهج جامعي واحد وهذا ما يجعل في الوقت نفسه حامل الاجازة في العلوم السياسية وحامل الاجازة في العلوم الاجتماعية وحامل الاجازة في العلوم الاقتصادية كلهم مؤهلين لتدريس هذه المادة» بليغ ! وابلغ ما فيه انه بمعنى اخر يريد أن يقول ان مادة التربية المدنية لا يستطيع تدريسها احد فهي ليست من اختصاص اي من حملة الاجازات في السياسة والاقتصاد والاجتماع فمن يعلمها اذن ؟ يريد القرار في محاولته افهام الطلاب ان اجازة العلوم السياسية لا يمكن معادلتها ان يهرب من مسألة معادلة اجازة العلوم الاجتماعية بالاجازة التعليمية حين يفهم منه : ان هؤلاء لا يطالبون مثل طلاب العلوم السياسية ، لكن النتيجة المنطقية برأينا فهي انه طالما كل حملة الاجازات مؤهلون فلتعادل اجازاتهم جميعا على أن يتم استيعاب من شاء منهم في الملاك التعليمي الثانوي ، بعد توسيعه وبنفس الوقت فسح مجالات العمل الاخرى لحملة هذه الاجازات في ادارات الدولة (الانعاش الاجتماعي ، الشؤون الاجتماعية..) على أن الحل الاساسي لمسألة استيعابهم تكمن في ايجاد الكليات التطبيقية وما ينتج عن ذلك ضمن التركيب الحالي للنظام الاقتصادي، بحيث يخف عدد المنتسبين الى الكليات النظرية وهذا طبعا ما تغفله الدولة .

اما مجلس الوزراء فقد طلع علينا بمقررات اتت لتؤكد قراراته السابقة التي كنا قد تناولناها في اعدادنا السابقة وهي تدل مرة اخرى على أن الدولة وصلت الى نقطة لا تستطيع تجاوزها من دون أن تضطر معها الى الاستغناء عن مرتكزاتها الاساسية تدريجيا (كأن تلغي الوساطة والتنفيعات ..) ولنلاحظ الالتفاف على المطالب من خلال هذه المقررات.

● « اقرار مبدأ زيادة عدد اساتذة التعليم في ملاك المدارس الثانوية بالنسبة الى عدد المتعاقدين فيها » . ولكن ما هي النسبة؟ فاذا كان المقصود الابقاء على التعاقد مع اصحاب المهن الحرة فهذا يعني الابقاء على عدد مواز من حملة الاجازات دون عمل .. انه هروب من مسألة اساسية : تعيين كل الخريجين بما يستتبعه من ضرورات (فتح ثانويات جديدة ...) .

● « اعطاء الافضلية لحملة الاجازة التعليمية في التعاقد ... » ولكن ما هي شروط الافضلية ، سكوت !

مرة اخرى يبرز حرص الدولة في المحافظ على مصالح ازلامها !

هكذا واجهت الدولة تحركنا برد مجتزأ على المطالب ، وهذا ما سعت اليه بخطى حثيثة منذ البداية مستندة على اسس واضحة : تمييع ، تحريك ازلام ، دجل اعلامي ... كما بينا في مقالاتنا السابقة .

الركود في الحركة الطلابية : اذا كانت نوعية المطالب المطروحة — ذات بعد سياسي واضح — هي التي دفعت الدولة للرد كما بينا وذلك ضمن المجال الضيق المتاح لها فهي قد استفادت ايضا لتسفر عن وجهها الحقيقي ، من حالة الهزال الذي وصل اليه التحرك نتيجة اهمال اللجنة التنفيذية للقاعدة الطلابية وما تأتى عنه .

اهمال القاعدة الطلابية : فقبل بدء تعليق الدروس قامت اللجنة التنفيذية باتصالاتها « الشهيرة » مع المسؤولين تقدم لهم مشاريع لابداء وجهة النظر فيها ، توافقهم على بعض الحلول التي يطرحون ، وذلك دون أن يتاح للقاعدة الطلابية مجال المناقشة وابداء الرأي ان بالنسبة للمطالب المعلنة : اهميتها وحلولها او بالنسبة لاسلوب تحقيقها .

وخلال مسيرة الاضراب استنكفت اللجنة التنفيذية عن طرح وسائل تصعيد الاضراب على الجمعيات العامة لتحديدها وتعيين ظروفها (عقدت جمعية عامة واحدة في الحقوق لم يتح لها حتى مجال التصويت على توصية) فاكتفت بالندوات الهزيلة التي لم تؤد الى نتيجة حاسمة على هذا الصعيد (كانت هزيلة نتيجة الاهمال منذ بداية التحرك) .

وتبعا لاهمالها تعبئة القاعدة الطلابية لجأت اللجنة التنفيذية الى اشراك طلاب الجامعات الاجنبية فاعطتهم وزنا لا يتفق مع طبيعة علاقتهم بالجامعة الوطنية : فمصالحهم لا تسمح لهم بدعم تحرك الجامعة الا بحدود ضيقة (ينبغي الاستفادة منها دون التعويل عليها) .

وقد راهنت الدولة فعلا على وجود اليسوعية لعلمها ان انسحابها في ظل عدم تعبئة سيمكنها من اجهاض التحرك كما راهنت على تعدد المطالب : الهامشي منها والهام ليتسنى لها الاختيار السهل .

الجمعيات العامة والدستور :

ما الاسلوب الذي كان من المفروض اتباعه؟ دعوة الجمعيات العامة في كليات الجامعة لتشارك « القيادة الواعية » على انه رغم ضرورة هذه الجمعيات فهي تصطدم بحاجز الدستور الذي جاء يمسخ دورها ولا يمنحها الا حق التوصية الى مجلس الفرع (الذي لم يدع الى الاجتماع مرة واحدة خلال الاضراب) توصية لا يمكن اطلاقا معرفة مصيرها .

ولنا ان نفيد من دروس التحرك الراهن : اذا كان طلاب الجامعات الاجنبية لا يستمرون حتى النهاية في التحرك فاصحاب المصلحة الفعليون هم الذين يستمرون ولاستمرارهم شروط : تأمين المشاركين عبر الجمعيات العامة (فارادة الطلاب التي كانت تمسخها الجمعيات العامة الهزيلة التي كان يوفرها الشكل الرابطي ، لم تعط مجال التعبير عن نفسها) التي يجب ان تعطى حق التقرير ، ولنلاحظ شيئا اساسيا ، هو انه في ظل انتساب حكمي للاتحاد (لو ارادت القاعدة ان تجمع التواقيع مع بداية الاضراب عندما كان هناك بعض الزخم) يقتضي جمع تواقيع ثلث اعضاء الهيئات العامة والمعروف ان هذه النسبة هي اقصى ما يمكن جمعه من تواقيع حتى ولو اجتمعت كل القوى في حين ان نسبة الثلث في ظل انتساب اختياري(ومع بداية التحرك) يمكن جمعها. درس رئيسي ينبغي استخلاصه : ان انتسابا حكميا تقرر فيه اغلبية غائبة (لوضع مجال التقرير) لا يمكن أن يؤمن مشاركة فعلية يتيحها انتساب اختياري (عدا عن المضمون الديمقراطي الذي لا تكتسبه النقابة الا من حوافز الانتساب اليها) .

من جهة أخرى فان الركود نتيجة اخرى لاهمال اللجنة التنفيذية الاتصال باصحاب المصلحة الفعلية ، فلقد صعقت بضخامة التظاهرات الاولى (السرية في حينه!) واغفلت قوة اساسية طرحت مطالبها التي تصب في الاتجاه ذاته الذي تسير فيه مطالب الجامعة اللبنانية (المهامة طبعا : الخريجون) .

● الثانويون : فعندما لاحظت اللجنة التنفيذية ان الجامعة اليسوعية بدأت تنسحب من التحرك دعت الثانويين للتنسيق على نفس الاسس التي نسقت فيها مع الجامعة اليسوعية ، اي دعوة للدعم . وعقدت اجتماعات عديدة (كانت تميعها اللجنة باستمرار) لاقناعهم بمطالب الجامعة دون أن تجيز لنفسها سماع مطالبهم . والواضح أن الثانويين لا « يدعمون » فقط ! انهم جزء من المعركة ويخوضونها وخوضها لا يكون بمطلق الاحوال الا على أساس قاعدة مشتركة (توسيع التعليم الرسمي ، الغاء البكالوريا وتنويع فروعها باتجاه كليات تطبيقية) .

ان هذا الاستبعاد للقاعدة المشتركة ادى بالنتيجة الى التخفيف من زخم التأييد الثانوي لتحركنا ووصل تحرك طلاب الجامعة الى النقطة التي تحدثنا عنها : هزال ملحوظ . وهذا الهزال لا يعني حتى تلاشي التحرك : فالاضراب لم يؤد الى شيء حاسم على صعيد المطالب والمفروض تصعيده باتجاه اشراك الحركة الثانوية على أساس متين يدفع الثانويين الى خوض المعركة مع طلاب الجامعة بفعالية .

● الحركة الشعبية : التي تشكل جزءا رئيسيا من معركتنا اذا ما تم الاتصال بها وتحديد العلاقة معها وكنا قد حددنا في المقالات السابقة رأينا في كيفية التوجه اليهم عبر الندوات والتظاهرات في الاحياء المهم انه تم اغفالها !.

ولنتكلم عن موقف الاساتذة : فبعد اجتماعين متعاقبين حدد اساتذة الجامعة موقفهم من أساليب الوصاية التي تريد الدولة فرضها على الجامعة اللبنانية كجامعة وطنية « يجب أن نتحمل مسؤولية التعليم العالي في لبنان » وقرروا مقاطعة المجلس الاستشاري لان الجامعة اللبنانية تتمتع فيه بصوت واحد من أصل خمسة ، صوت سيكون حتما غير مسموع (وهم محقون !) ولكن الاساتذة الذين يرفضون اشتراكهم الصوري في المجلس الاستشاري يقرون اشتراكا صوريا للطلاب في المجالس . ان الاساتذة الذين يقولون انهم ضد الوصاية على الجامعة اللبنانية لا يحددون رأيهم « بوضوح » بالنسبة للمطالب الطلابية ولا بالنسبة لشكل التحرك لدعمها . ماذا ينتظرون ؟

وفي هذه الاثناء التي وضح فيها موقف الدولة من المطالب ، وموقف الاساتذة الذي ينقصه الكثير ليصبح مساندا للطلاب ، كانت اللجنة التنفيذية تسجل تراجعا ملحوظا في ردها على الهجوم « اليسوعي » ولنورد بعض حيثيات بيانها :

● « ان اللجنة التنفيذية لا يسعها الا ان تشيد بالدور الطليعي الذي لعبته الجامعة اليسوعية في التعليم العالي في لبنان ، لكن ذلك لا يمنع ان يكون للبنان جامعة وطنية ذات مستوى رفيع » لماذا هذه المراوغة ؟ ما هو دور اليسوعية الطليعي ؟ هل هو مساندتها لاضرابات الجامعة اللبنانية في السنوات الماضية؟!

● « ونحن اذ نشدد على الوحدة الطلابية ... » اية وحدة طالبية ؟ هل هي على أساس مصالح مشتركة ؟ لسنا نرى على اي حال قاعدة مطالب مشتركة واسعة بين الجامعة اليسوعية والجامعة اللبنانية .

كفى طلاب الجامعة اللبنانية التحاقا في وحدة غير متجانسة !

ان الاضراب لم يصل الى نتيجة حاسمة : ارساء الحجر الاساسي للجامعة الوطنية الوحيدة . الموقف المطلوب : تصعيده الحقيقي في اطار قوتنا الذاتية ، والتصعيد الفعلي (اشراك الثانويين والحركة الشعبية ، التظاهر والاحتلال) لا زال الوسيلة الوحيدة الناجعة لدفع اضرابنا وايصاله الى هدفه في تحقيق المطالب ورفع وعي طلاب الجامعة اللبنانية بالنسبة لمطالبهم ووحدة مصالحهم .

مرحلة جديدة في نضال فلاحي عكار

«الهدنة الأخيرة» تكرس إنتصار البكوات والدولة

هناك ملاحظتان يتشكل توضيحهما اساس مهم التقرير الاني :

— الاولى والاساسيه هي انتقاليه المرحله التي تمر بها علاقات الانتاج واشكال تملك الارض في سهل عكار بحيث لم تكتمل بعد نهائيا مظاهر مرحله محدده (راسماليه) . مما يفسر ضبابيه وتميع هويه هذه الفتره ، ويجعل ان كل اطلاق لصفه محدده عليها خاطىء اذا لم يترافق مباشره مع تحديد نتوءات هذه الصفة اي طلائع المرحلة اللاحقه .

— الملاحظه الثانيه هي التفاوت في اوضاع السهل وهو ليس نتيجه الحركه الفلاحيه الماضيه ومدى تقدم عقد الاتفاقات بل هو حادث منذ فترة طويلة . لذا لا يمكن الحديث عن تجانس موحد لكل السهل من جهه وللمواقع الطبقيه لقاطني نفس القريه من جهه أخرى .

وللملاحظتان قاعدة أكثر عناصرها مشتركة :

١ — الامكانيات الاقتصادية التي لم تزل غير مستثمرة في سهل عكار مما يفسح المجال أمام علاقات اقتصادية تأتي بها عناصر جديدة تماما عن الوضع السابق . في هذه الميزة حيز هام في الاختلاف عن مناطق باتت واضحة ومستغلة جميع امكانياتها زراعيا ولم يعد يطرح سوى تحديث وسائل الاستثمار (هذه الميزة خاصة بعكار فلا موازي لها في أي منطقة زراعية لبنانية على ما يبدو) فزراعة الحمضيات مثلا والتي غطت الاراضي الممكن تغطيتها في المناطق الاخرى (الجنوب ، طرابلس ...) لا تزال تتمتع بقدرة كبيرة على النمو والانتشار في السهل حيث يؤكد تقرير وزارة الموارد انه لا زال هناك ألف هكتار من الاراضي يمكن استثمارها بشكل جيد في هذه الزراعة (اي اكثر بقليل من مساحة الاراضي المزروعة حاليا حمضيات !) وتأخذ هذه الامكانية أهميتها اذا علمنا ان هذه الهكتارات الالف تتوزع على المناطق العليا من السهل وان هذه المناطق هي بالتحديد مراكز الصراع الحالية . هذا من جهة بينما منجهة اخرى بات مألوفا أن تتحول الاراضي المباعة او المضمنة لمزارعين جدد قادمين من خارج السهل الى مشاريع حمضيات .

٢ — الاختلاف في جودة الارض وفي توفر شروط استثمارها ، الامر المحدد بشكل رئيسي لقيمة هذه الارض .

٣ — العلاقات مع « الخارج » — شروط وكيفية التسويق التي تتدخل في تعينها مسائل متعددة : وضعية الاقطاعي الحالية ، وضعية فلاحيه ، وضعية السوق التجاري نفسه .

٤ — الاختلاف الاجتماعي بين القرى . ولهذا العامل أهمية خصوصا في بيئة متخلفة ومنعزلة كما في سهل عكار . هذا الاختلاف يتحدد عند نقاط أساسية : البنية الحقوقية ، الانتماء الديني ، الاصول .

تشكل هذه الملاحظات نقاط الارتكاز الاساسية التي يحددها ويعمقها التقرير .

عكار منطقتان اساسيتان : الجبل والسهل هناك اختلاف نهائي بين المنطقتين بحيث ان الجبل الذي ليس وحدة متجانسة على اي حال لا يتعيش على استثمار الارض بشكل اساسي بل موارده تختلف باختلاف مناطقه : تهريب الدخان والسلاح في المناطق القبلية البعيدة ، الهجرة ، الوظيفة الحكومية ، (الجيش خصوصا) بينما لا يمثل استثمار الارض (المفتتة والصغيرة) الا مكانا ثانويا (مثال على تفتيت الارض في الجبل ان الوحدة القياسية الشائعة هي الدنم بينما هي الهكتار في السهل والذي يساوي ١٠ دنم) .

لذا لم نتناول سوى قرى المنطقة السهلية الخارجة لتوها من معركة تطرح بشكل حاد لاول مرة ، مسألة مجمل العلاقات الاجتماعية السائدة .

ما الذي «حول» معركة هي ببساطة مطلب حمله الفلاحون : مشاركة الاقطاعي تحمل نصف تكاليف الانتاج ضمن نظام المحاصصة السائدة حتى يعود له حق التمتع بنصف قيمة الانتاج ما الذي « حولها » الى مشكلة كل التطور الاقتصادي اللاحق للسهل ؟

عناصر المشكلة

في سهل عكار حوالي ٢٥ قرية تتوزع من حيث نمط استملاك الفلاحين لقطع متوسطة وصغيرة من الاراضي . وتتركز هذه القرى في المنطقة السفلى من سهل عكار حيث أفسحت عوامل القرب من المدينة (أي سهولة النقل والتسويق) بالاضافة الى نوعية التربة (رملية جيدة سمحت بزراعة حمضيات مبكرة اي منذ أكثر من عشرين سنة وذات مردود جيد قياسا للمنطقة الاخرى من السهل) . أفسحت هذه العوامل المجال لتراكم مالي صغير عند كل مزارع اتاح له شراء واستثمار قطعة أرض وبالتالي تعرف هذه المنطقة ثباتا في العلاقات الاقتصادية لا يبدو ان الواقع الحاضر يملك أدوات تحريكه .

نموذج اخر لقرى من هذا النوع ، قرية تل عباس ، حيث يسود نمط استثمار الارض الصغيرة ، والوظيفة (في القرية بعض الدوائر الحكومية) وللشيوعيين في هذه القرية بعض الوجود مما أملى مقالة عن القرية في النداء تطالب بتعبيد أجود للطريق وبالكهرباء ليس فقط في الطرقات الاساسية بل وفي المتفرعات لتسهيل المرور فيها . تطالب كذلك بأن تكون قساطل المياه أمتن بحيث لا تتعطل بسبب فيضان النهر . هذا بينما كان فلاحو سائر القرى يشربون من النهر مباشرة !!

— نموذج اخر من القرى تحرر نسبيا من علاقته بالاقطاعي أو على الاقل باقطاعي محدد هي القرى التي يملك سكانها البيوت التي يسكنون فيها (اشتروا الارض واقاموا عليها البيوت بأنفسهم بخلاف القرى التي يؤجر الاقطاعي البيوت الزراعية القديمة للفلاحين على أساس انهم فلاحون أي يعملون عنده) .

وراكم فلاحو هذه القرى المال اللازم لبناء البيوت انطلاقا من بيعهم لمواشيهم (يبرز واضحا في القرى التي كان قاطنوها من القبائل الرعوية سابقا مثل قرية حمد التي تقطنها احدى فروع قبيلة زريقة والتي باعت مواشيها لتستقر في قرية ملكها وليعمل افرادها عند الاقطاعي الذي يختارونه) .

أما النموذج الاخر للقرى التي يملك قاطنوها بيوتها . فهي القرى — التجمعات التي اقامها الهاربون او المطرودون من ملكيات الاقطاعي ، والذين اضطروا نتيجة لذلك (لفقدانهم لارض الرعاية ، عملهم كعمال زراعيين يوميين للتخلص من مواشيهم ، كذلك لاستغلال بناتهم كخادمات في المدينة .

مثالان على هذه القرى :

الاول وهو للعمال الذين يعملون في الزراعة — قرية سعدين — طردهم الاقطاعي من أراضيه ومن القرية الاصلية فاقاموا بيوتا على مقربة من قراهم الاولى ، تشكل نواة قرى جديدة ، وتحولوا للعمل كعمال زراعيين في الاراضي المحيطة بهم .

الثاني وهو للعمال الذين يعملون بالاضافة الى الزراعة ، في نقل رمل الشواطيء . تألفت هذه التجمعات من فلاحين سابقين هاربين من قرى الاقطاعيين أقاموا تجمعاتهم على مقربة من اماكن عملهم كاجراء — مثل القرية الشاطئين الصغيرة على مفرق حمص — وباتوا يعملون في أي عمل مأجور . وبالتحديد في تعبئة شاحنات النقل رملا يستعمل في البناء ، يتقاضون لقاء كل شاحنة ٤ ليرات (الفريق الذي يعمل في تعبئتها مؤلف من خمس رجال وبالتالي لا يصيب كل منهم سوى ٣/٤ الليرة !) هذه الظاهرة لا تزال جزئية في السهل .

واضح أن هذه النماذج المختلفة للقرى المتحررة بنسب متفاوتة من العلاقة مع الاقطاعي لم تشترك في التحرك الفلاحي الماضي أو على الاقل محضت تأييدها للحركة أحيانا دون أن تكون فاعلة وأساسية . ان التحديد اللاحق لهوية التحرك الفلاحي يبرز بجلاء أسس الغربة عن المشكلة في هذه القرى .

٢ — القرى التي لا يشكل قاطنوها وحدة متجانسة من ناحية الموقع الطبقي . اي القرى التي تحمل بنسب متقاربة عناصر فلاحية وأخرى « عمالية » .

نموذجان عن هذه القرى :

— تل بيبي : لعب عنصر ضيق رقعة الارض التابعة للقرية بعد بيع حوالي ١٥٠ هكتارا « لغبريال اده » من أراضي القرية ليقيم عليها مشروعا زراعيا رأسماليا (استثمار مباشر ، وموحد بالات ضخمة ،) الدور الاساسي في تحول قسم من فلاحي القرية الى عمال . ذلك أن الاراضي المتبقية شديدة التوزع على الاقطاعيين الذين كانوا يشرطون كل تسليم لقطعة أرض لفلاح ليستثمرها وفق نظام المحاصصة السائد ، بقدرة هذا الفلاح على تسليفهم مبلغا من المال او في أكثر الاحيان كان الاقطاعي يعطي الارض للفلاح الذي يقدم مبلغا أكبر من المرشوة المسماة « كرامية » او « هدية » او « عيدية » لا فرق .

اذا ، كان عنصر تنافس الفلاحين على أرض قليلة ، مباع قسم منها لمشروع ضخم ، ومضمن قسم اخر كبير لمزارعين من المنية ، يشكل عنصر الفرز الحاسم بين الفلاحين راكم قسم منهم على مواسم القدرة المالية على رشوة الاقطاعي وعلى الالتزام بمصاريف الارض بينما بقي قسم اخر متزايد العدد خارج حلقة هذه العلاقة . منذ سنتين كان عدد العائلات العمالية حوالي ٦٠ عائلة من أصل ١٠٠ — حاليا عددها ٧٥ عائلة — الزيادة حصلت مع مزيد من قدوم مزارعين من المنية يستطيعون الوفاء بسهولة أكبر بشروط البيك يزرع قسم منهم حمضيات وفق نظام المربع أي يتفق مع الاقطاعي انه بعد ٨ سنوات (عند بدء البستان بالاثمار) واذا كانت كل شجرة تثمر ما يقارب الـ ٨ كيلو ، يأخذ المزارع ربع الارض المزروعة له .

النموذج الاخر هو قرية شاطئية كبيرة — الشيخ زناد — تعتمد هذه القرية على ثلاث أساليب انتاجية متداخلة :

— العمل لقسم ضئيل منها (١٠ عائلات من أصل حوالي الخمسين) كفلاحين محاصصين لاراضي آل كرامي التي تبلغ حوالي ٧٠ هكتارا . لذا يصيب هؤلاء الفلاحين مساحة كبيرة من الارض (تصل احيانا لـ ٣٥ هكتارا لعائلة واحدة) .

— العمل في انتاج الملح حيث تكلف كرامي على انشاء الملاحات ٥٨ الف ليرة (ثمن الات الضخ والاقنية واستصلاح الارض) بينما يزيد دخله على ٨٠٠ الف ليرة سنويا مما يفسر اتجاهه نحو مزيد من تحويل أراضيه الى ملاحات — وهو يتجه لربط انتاج الملح في الشمال (ملاحات في القلمون — شكا) بملاحاته (سنتعرض لذلك في تقرير منفصل عن القرية) .

٣ — نوع العمل الثالث هو في تعبئة سيارات الرمل والبحص للمتعهدين او العمل كعمال زراعيين في أراضي السهل عندما لا يتوفر بشكل كثيف العمل الاول .

في هذه القرى شارك الفلاحون بالحركة الاخيرة خصوصا في القرية الاولى لعدة أسباب :

— توفر عدد الفلاحين بالحصة وكونهم مزارعين صغار بخلاف القرية الثانية .

— الانتماء الديني وصلات القربى التي تربط القرية الاولى بسائر القرى بخلاف القرية الثانية التي يقطنها « سنيون » . والحق أن الحركة الماضية استطاعت ان تتجاوز جزئيا هذا الانقسام لكنه لا زال يبرز في مقدار الزخم الذي شارك فيه القرية .

لكن المشاركة تمت أساسا بناء على توجيه من قيادة اللجان الفلاحية بعد العمال الزراعيين باعطائهم جزءا من الارض (أي بتحويلهم لفلاحين) . لذا كان العمال المشاركون في اللجان أول من لمس تراجع الحركة الماضية اذ أن مشاركتهم تقوم على أساس لا يتحقق ما لم تكن الحركة في قمة الزخم (قدرتها على انتزاع ملكيات وتوزيعها) فلما أصبحت الحركة تعقد الاتفاقات مع الاقطاعيين لتعيين شكل استثمار الارض للفلاحين القدامى ، تخلى العمال الزراعيون عن المشاركة لانهم لم يعودوا معنيين فعليا بالمشكلة .

٣ — المجموعة الثالثة من القرى هي المعنية أساسا بالمشكلة . وهي تشكل اكثرية القرى في السهل .

لا بد من ابداء عدة ملاحظات حول هذه القرى :

١ — ان تغيير علاقات الانتاج كان دائما مرتبطا بشكل رأس مال خارجي فان أي طرف من طرفي العلاقة الاساسية — الاقطاعيين والفلاحين — لم يملك يوما وسائل هذا التغيير (لم يراكم أي اقطاعي رأسمالا كافيا لنهج أسلوب استثمار متطور للارض نتيجة عدة عوامل منها توزع الارض على الاقطاعيين والوراثة ، والاسراف غير المنتج (مقامرة ، سبق خيل ..) ولتفاهة الاقطاعيين وتخلفهم الشديد ، بحيث فضل أحدهم (الدرباس) بيع جرارات آلية ضخمة كانت قد تركت على أرضه من قبل ضمان لم يستطع دفع اجار الارض فهرب ، باع الاقطاعي هذه الالات بدل استعمالها ، تعويضا عن الايجار !

— العلاقة الاساسية حاليا هي : علاقة الضمان مع متمولين من خارج السهل :

● فأراضي طرابلس لم تعد تقيم وبالتالي تؤجر او تباع وفق قيمتها الزراعية فقط بل دخلت عوامل اخرى باتت تشكل الاساس : قرب الارض للطريق العام ، صلاحها للبناء ، خطوط الانارة والمياه ..

● بالنسبة لبقية المناطق فان الارتفاع في سعر الارض هو العامل الاساسي للهجرة الى عكار (لا تحتاج الاراضي العكارية لمصاريف كبيرة لاستصلاحها للزراعة بخلاف الاراضي في المناطق الاخرى . فبينما تتراوح كلفة هذا العمل بين ٦٠٠ — ٩٠٠ ليرة في الهكتار تصل في الاراضي الاخرى — الجنوب مثلا — الى الاف الليرات) . هذا بالاضافة الى توفر هذه الارض ورغبة الاقطاعيين بتضمينها او بيعها لحاجتهم للنقود .

اما عن السبب في تفضيل المزارعين الجدد ضمان الارض وليس شراءها فهو :

— تقلب أسعار وامكانيات التسويق الزراعي بحيث يفضلون اختبار انتاجية الارض ومدى ربح التسويق لمدة معينة بدل التورط في مشاريع غير منتجة .

— عدم تجميد رؤوس الاموال في الارض بفضل الشراء وخفض القيمة الموظفة وذلك بواسطة الضمان .

— توسع قاعدة الضمانين الصغار (مزارعين صغار من المنية ، من الجرود ..) بينما لا يقوى على الشراء الا من يملك رأسمالا كبيرا .

كذلك لا بد من البدء باعطاء بعض التعريفات :

— ففلاح الضمان او علاقة الضمان ، تتم على الشكل التالي : يدفع المزارع للاقطاعي مقدارا محددا من المال — اما سلفا أو يمهل حتى بيع المحصول احيانا — لقاء استثماره للارض عاما أو أكثر .

اجرة الارض المروية تتراوح بين ٤٠٠ — ٦٠٠ ل.ل للهكتار الواحد .

اجرة الارض البعل تتراوح بين ٢٠٠ — ٣٥٠ ليرة للهكتار الواحد لذلك أن المزارع سيضطر اما لزرع زراعات بعلية (لا تحتاج لري) منخفضة المردود او سيضطر لشراء المياه التي يملك الاقطاعيون ، كل منهم ، امتيازا لاستعمالها ذلك أنهم يملكون وسائل ضخها من جهة والاراضي التي تمر بها من جهة أخرى .

ليس للاقطاعي اي علاقة بمصاريف الارض بعد تضمينها .

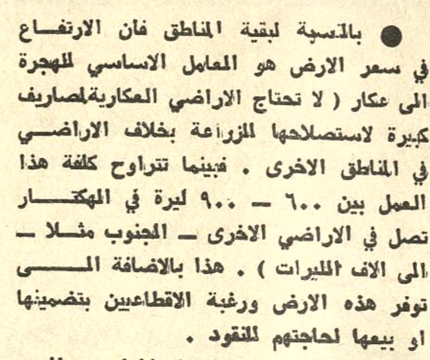
واضح أن هذا الشكل لا يفترض أي علاقات محددة وثيقة بين الضامن والاقطاعي . بخلاف الاشكال التي كانت سائدة قبله والتي يشارك فيها الاقطاعي ببعض تكاليف الارض ، والتي يحدد ربحه منها عند بيع المحصول . لذا يتدخل في كيفية استثمارها ومقدار انتاجها .

— فلاح الحصة او علاقة المحاصصة . وهي الاتفاق بين الفلاح والاقطاعي على أن يتكفل الفلاح بكل تكاليف الارض وبنصف تكاليف المياه والسماد مقابل اعطاء الاقطاعي نصف الانتاج كذلك العشر قديما والذي يساوي ١٢٪ من الانتاج — هذه الضريبة لم تعد تدفع في السهل — .

قلنا أن الاقطاعيين لم يراكموا رأسمالا كافيا لاحداث تغيرات في نوعية الزراعة وكيفيتها . كذلك لم يملك فلاحو الحصة لا الرأسمال البدائي ولا القدرة على الاستغناء عن انتاج الارض الموسمي القريب ، ليبادروا هم لزراعة رأسمالية من نوع الحمضيات .

هذه السمة — عدم قدرة الاقطاعيين على تغيير أنواع الزراعات وبالتالي علاقات الانتاج قوامهم — تكررت مرارا في التاريخ الاقتصادي للسهل — .

فالشكل الذي كان شائعا قبل المحاصصة هو نظام المرابعة والاجراء الذي تظهر فيه



سمات العلاقات « الاقطاعية » بشكل أشد وضوحا — الارجح ان هذا الشكل هو في أساس تشكيل القرى الحالية القائمة وسط أراضي الاقطاعيين — التي كانت لبضعة اقطاعيين قلائل قبل توزعها بفضل البيع والوراثة — اذ ان المرابعة هي اسكان الفلاح وعائلته في أرض الاقطاعي واعتبارهم جميعا يعملون حكما للاعتناء بهذه الارض بتكفل الاقطاعي بكل المصاريف (الحراثة ، البذار) ولا يحسب بالطبع أجر محدد للفلاح ولافراد عائلته بل يعطون ربع ربح المحصول عند حصاده وتقدير حصة المصاريف منه — اجرا عينيا على كل حال — مترافقا مع هذا الشكل كان تأجير الاولاد اما للخدمة في بيت الاقطاعي او لرعي ماشيته وذلك لقاء اجر سنوي قدره حوالي الـ ٩٠ — ١٠٠ ليرة حاليا — اذ ان هذا الشكل لا يزال قائما لكن بحدود ضيقة وذلك لعدم سكنى الاقطاعيين في الريف — في تلك الفترة كانت الزراعات الشائعة هي الذرة ، السمسم ، الحمص ..

تنتهي هذه المرحلة مع بداية الخمسينات حيث شهد السهل بكامله هجمة من متمولين ومزارعين على فترات متقاربة في مختلف مناطقه .

— في جوار تل حميرة (المنطقة الحدودية) شخصان : انطوان عجوري من زحلة ومحمود عدي من الشركة الخماسية السورية اتفقا مع الاقطاعيين على ضمان جميع الاراضي وذلك لمدة ١٢ سنة تبدأ سنة ١٩٥٠ . وكان الضمان عينيا اي انفق على ان تكون قيمة هكتار الارض البعل ٤٥٠ كلغ ذرة (سعر هذا المقدار) وقيمة الهكتار المروي ٦٠٠ كلغ ذرة .

زرعا الارض قطنا وقصب سكر (القطن كان رائجا في سوريا وقصب السكر في البقاع !) استعملوا الات حديثة كالقطافات والبزارات بالاضافة الى الجرارات وموتورات الفلاحة والتخطيط والري . كذلك مدوا شبكة بالقساطل تحت الارض لا تزال تستعمل لري معظم أراضي المنطقة وأصلحوا العديد من الاراضي بينها خمسين هكتارا في قرية تل حميرة نفسها كانت غير صالحة للاستعمال قبل مجيئهم .

لكن خسرت الارض بسبب تلف مواسم قطن عديدة وبسبب وضع السوق في تلك الفترة (العلاقة مع السوق العربية فترة حكم شمعون) فاذا بالشريكان يهربان بعد ست سنوات (حوالي ٥٦ — ٥٧) دون اكمال مدة الضمان المتفق عليها تاركين الارض بما عليها من الات باعها الاقطاعيون لاسترجاع جزء من أموالهم كان الشريكان لم يدفعاه لهم .

— في جوار قرية الحيصة (في منتصف السهل) حيث ضمن رشيد النملي (تاجر سماد والات زراعية طرابلسي) مع بعض الشركاء أراضي المنطقة وزرعوا فيها قطنا . ثم سنة ٥٧ — ٥٨ أتى زحلاويان (غرة وعكاوي) ضمنا الاراضي ٤ سنوات زرعا فيها بطاطا وقمح وعبيد وجزر .

— في نفس الفترة شهدت المنطقة الساحلية مجيء متمول هو غبريال اده . اشترى حوالي ٣٠٠ هكتار من مختلف القرى وأقام أكبر مشروع في المنطقة يديره بكامله بواسطة الالات الضخمة لا يزال يزرع فيه شتى أنواع الزراعات — تساعده على انتقائها التجارب التي يجريها المشروع الاخضر في أرضه — وكنا قد أشرنا الى تأثير هذا المشروع في تكييف العلاقات في قرية تل بيبي .

— أخيرا الضمانون الاقل قدرة اقتصادية القادمون في تلك الفترة من طرابلس والمنية (مثل ما حدث في قرية حكر الظاهري على الحدود الساحلية) الذين نصب قسم منهم بساتين ليمون منذ تلك الفترة (حوالي العشرة بساتين متوزعة في كل السهل) .

في تلك الفترة تحول المرابعون الذين كانوا يعملون بشكل منعزل وبدائي في أراضي الاقطاعيين وفي زراعات ضئيلة المردود ، الى عمال زراعيين يعملون في المشاريع الضخمة التي كان ينشئها القادمون الجدد .

كانت أجرة العامل ٢ — ٣ ليرات وأجرة العاملة ليرة واحدة . كان العمل يبدأ في الخامسة صباحا وينتهي في الخامسة مساء . وكان نصيب الكثيرين من الفلاحين الطرد من القرى اذا لم يتوفر لهم العمل . المطرودون هاجروا اما لسوريا او لطرابلس او لقرى اخرى . وفي المدينة عملوا كعمال بناء وحذريات .

عندما انتهت مدة الضمان وعادت الاراضي لاقطاعييها الاصليين وكانت قد شقت فيها الطرقات وأقيمت الاقنية والمضخات والابار ودخلت طورا متقدما في استعمال الالات — حيث اشترى بعضهم منها او نشأ بعض الملتزمين في المدينة تلبية لحاجة الزراعة في فترة الضمان يلتزمون فلاحة الارض على الموتورات لقاء اجر محدد للهكتار — مما سمح بالشروع بزرع الارض زراعات أكثر تطورا من المرحلة السابقة وتتطلب يدا عاملة أكبر وتتطلب تدخل عدة عناصر (الالات الاسمدة ..) لم يعد من الممكن للفلاح وعائلته القيام بها وحده فشرع الاقطاعي يعطي أرضه بالمحاصصة في أكثر الاحيان وبالضمان احيانا أخرى للفلاحين القادرين على ذلك مع بقاء بضع مرابعين صفوا تدريجيا .

وبقيت المحاصصة ، العلاقة القائمة بين الفلاحين والاقطاعيين طيلة فترة ما بعد ذهاب المزارعين الطارئين على السهل وحتى هذا العام حيث كانت المشكلة التي قامت ، الضربة القاضية النهائية لهذا الشكل .

— الضربة النهائية لان انهاء هذا الشكل لم يحصل دفعة واحدة هذا العام بل أن عناصر (الالات ، الاسمدة ..) لم يعد من فكلما كان يقام مشروع حمضيات جديد ، كان هذا يعني تقليص رقعة الاراضي المحاصصة وفي فترة الخمس عشرة سنة الماضية أقيم أكثر من ٤٠ مشروع حمضيات في السهل — تبلغ مساحة كل منها عدة هكتارات — وحول فلاحو هذه الاراضي الى عمال زراعيين .

خلال فترة ٢٠ سنة منذ البدء بنظام المحاصصة ولكنها وصلت الى قمة تأزمها خلال السنتين الماضيتين — لذلك عدة أسباب :

١ — وجود طلب على الاراضي في سهل عكار لمجمل الاسباب التي عددناها سابقا مضافا اليها احتلال الضفة الغربية بعد حرب حزيران مما يدفع الكثيرين من مزارعين الضفة الى ضمان الاراضي في السهل . وهذه ظاهرة تتوسع باستمرار في العديد من القرى .

يكفي ان نعلم مثلا أن هناك ٤٦ مشروع حمضيات لم تدخل بعد مرحلة الانتاج بينها ١٠ مشاريع أقيمت سنة ١٩٦٩ وحدها والمطلع عن كثب على أراضي السهل يكتشف عددا كبيرا من المشاريع التي أقيمت منذ أقل من سنة وغير الداخلة في مجموع الـ ٤٦ مشروعا .

٢ — عدم انتاجية الارض المزروعة وفق نظام المحاصصة بالتالي انخفاض ارباح الاقطاعيين منها .

٣ — تفكك العلاقات الاقطاعية نتيجة الهجرة الى المدينة . فالجيل الجديد من أبناء الاقطاعيين هم اما موظفون او يتعاطون مهنا حرة أو طلاب ، مما يدفع كبير العائلة للاعتناء بجميع حصص الاراضي وبالتالي يميل أصحابها الاصليون للتخلص منها لانها عبء على حياتهم بشكلها الحالي وهم غير قادرين ماديا ولا متفرغين لتحويلها .

الارض المستغلة وفق المحاصصة قليلة المردود للفلاح منذ سنوات (من البداية) . لماذا لم يتحرك الفلاحون قبل هذه السنة ؟؟

١ — لان البيع وبالتالي طرد الفلاحين من الاراضي المباعة او المضمنة تكاثر في الفترة الاخيرة للاسباب التي عددنا . مما جعل ظاهرة تقليص حصص الفلاحين وانهاء بعضها ظاهرة عامة كثيفة .

لكن العامل السياسي لعب دورا أساسيا في تحريك الفلاحين في هذه الفترة بالذات . هناك عنصران بارزان في هذا الوضع السياسي :

● سوريا ● حيث مد حكم « صلاح جديد » الفلاحين بالدعم المستمر والفعال وواضح ان هذا العامل ما كان ليفعل لولا وضع لبناني سمح بذلك :

● دخول المقاومة الى لبنان ● وانتشارها في المنطقة الشمالية لوجود مخيمين كبيرين للفلسطينيين واقامتها لقواعد تدريبها في المنطقة . مما جعل هذه المنطقة محررة من قبضة السلطة ووضع الاقطاعيين في موقع الضعف .

« البقية في العدد القادم »

كيف يُحمى مكسب استيراد الضمان للأدويـّـة ؟

بعد سلسلة التنازلات المتعلقة بالدواء من قبل صندوق الضمان أمام ضغوط المستوردين والصيادلة والتي تمت بحماية الدولة وتغاضي « ممثلي » العمال ، والتي طالما حذرنا من نتائجها .

جاءت احصاءات تكاليف الضمان الصحي لشهر شباط لتدق ناقوس الخطر على مسمع كل الاطراف المعنية بشؤون الضمان ، طارحة مشكلة الدواء بحجمها الطبيعي بعد أن طمست عمدا طيلة الفترة الماضية ، مما أدى بالاتحاد العمالي العام للمطالبة بتأميم استيراد الدواء، ولم يجد مجلس الوزراء بدا من « التأميم » « الجزئي المر » بعد ان أصبح استقرار الحكم مهددا بازمة لا تقل أهمية عن أزمة ما قبل الاول من شباط ، والتي رأى من الافضل تداركها قبل تضخمها ولو كان على حساب اصدقائه وحلفائه الاعزاء مستوردي الادوية ، بعد أن ترك لهم متنفسا لا بأس به نتيجة جزئية التاميم والعراقيل التي وضعت في وجهه منذ البداية .

نتائج تجربة الضمان الصحي لشهر واحد :

لقد بلغت تكاليف الدواء في شهر شباط حوالي ٥٥ بالمئة من مجمل تكاليف الضمان الصحي ، مع العلم أن الصندوق رفض دفع ثمن الكثير من الادوية غير المقبولة لديه والتي لو دفعت لكانت رفعت النسبة الى ما لا يقل عن ٦٥ بالمئة .

وتتضح أهمية ذلك اذا عرفنا ان تقديرات الصندوق لكلفة الدواء هي ٣٣٪ من مجمل التكاليف وعلى اساس هذه النسبة حسبت الاشتراكات التي لم تعد تقبل الزيادة لاي سبب كان بعد أن أصبح لدى العمال انفسهم نقمة على الضمان الصحي بسبب نسبة الاشتراك المرتفعة ٥ر١٪ ، وتعنت أرباب العمل وعلى رأسهم الصناعيون وامتناع الحرفيين عن الدفع ومشاكل الدولة المالية وهي احدى المساهمين بتكاليف الضمان الصحي .

وكان لهذا المؤشر الخطير تاثيره على مختلف المعنيين بأمر الضمان ، فدعا رئيس الحكومة الى اجتماع حضره وزير الصحة ونقيب مستوردي الادوية ونقيب الصيادلة ومدير عام صندوق الضمان ورئيس مجلس ادارته ، في التاسع من اذار لبحث امكانية تامين الادوية للضمان باسعار مخفضة لتدارك ما يعتزم الاتحاد العام المطالبة به وهو حصر استيراد الدواء كليا بصندوق الضمان ، قائلا انه « لا صحة على الاطلاق لما يتردد من معلومات عن وجود رغبة لدى الحكومة في تاميم الدواء وحصر استيراده بالدولة . » واضاف مشيرا الى مستوردي الادوية « ان هناك فئات قليلة تتصرف بشكل يوحي كان الجسم الذي تنتمي اليه فاسد » ! وشرح نقيب المستوردين اسباب غلاء الدواء قائلا انه ليس للتاجر اللبناني يد في هذا الغلاء انما تعود اسبابه الى الابحاث المكلفة التي تجريها المصانع !؟ (وقد كشف النقاب مؤخرا عن ان معدل الحسومات التي حصل عليها الضمان هو ٦٢٪ وقد وصل في حالة التيتراسيكلين الى ٨٩٪) فمن المسؤول عن الغلاء اذن ؟ . ان اضطرار الدولة لتقديم هذا التنازل هو لانقاذ الصندوق من الوقوع بعجز محتم لا تستطيع الدولة تحمل نتائجه السياسية والاقتصادية وبالتالي ارضاء الاتحاد العمالي العام . لهذا كانت موافقة مجلس الوزراء في ٢٢-٣-٧١ على تعديل الفقرة ٢ من المادة ٢٢ من قانون الضمان الاجتماعي التي كانت تعطي الصندوق حق الاستيراد المباشر من الخارج لما يحتاج اليه من مستحضرات صيدلية ومواد طبية او جراحية . باضافة ما يلي : « ويحق له ، بعد موافقة مجلس الوزراء ، ان يوزع هذه المستحضرات الصيدلية والمواد الطبية والجراحية ، بسعر الكلفة ، على المؤسسات العامة او ذات المنفعة العامة . » ويعني هذا التعديل أنه اصبح للضمان صلاحية استيراد الادوية لوزارة الصحة والجيش والبلديات وتعاونية الموظفين والحركة الاجتماعية والانعاش الاجتماعي اي حوالي ٨٥٪ من مجمل استهلاك الادوية في البلاد .

ماذا ينتظر هذا التعديل من عراقيل؟ ما هي حدوده ؟ وماذا يضمن فعاليته ؟

اولا : هنالك عقبة الموافقة على هذا التعديل من مجلس النواب خاصة بعد أن ارغى وازبد كل من يمت الى مجال العمل بالادوية بصلة ما عدا مستخدمي هذا القطاع الذين اعربوا عن تاييدهم لهذه السياسة شرط أن تؤمن لهم ديمومة العمل ، لانهم يرون النهب والجشع باعينهم ولا ينالون من الارباح الطائلة الا ما يكفي لاستمرارهم على قيد الحياة ، فاعتبرت نقابة الصيادلة هذا العمل منافيا للدستور الذي يحمي الاقتصاد الحر ، واخذت بالاشتراك مع المستوردين وعملائهم في وزارة الصحة ، في اعداد الدراسات المقارنة مع الادوية السورية وتبيان عدم جدوى الاستيراد المباشر وكيف أدى ذلك الى غياب عدد من الادوية الاساسية عن الاسواق في سوريا ، لابرازها أمام المجلس النيابي ولجنته المختصة في محاولة لافشال التعديل .

ثم ان هذا التعديل وان تم فهو مشروط وناقص اصلا لانه يرهن عمليات التوزيع على المؤسسات العامة بموافقة مجلس الوزراء وربما امتنع مجلس الوزراء هذا أو غيره مستقبلا عن أية موافقة كهذه أمام ضغوط واغراءات مستوردي الادوية ، وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا التعديل لم يكن ليأتي بهذا القصور لو حصل ثمة ضغط من الفئات الشعبية المستفيدة منه مباشرة عوض المفاوضات الفوقية مع الاتحاد العمالي العام في جو هادىء خال من أي ضغط فعال .

يبقى الامر الاساسي هو اشراف الفئات المستفيدة على عمليات الشراء وان بقي الكسب شكليا دون أي مضمون فعلي ، فاذا بقي شراء الادوية منوطا بلجنة الشراء الحالية والتي لمختلف عناصرها ارتباط وثيق ومصلحة مباشرة مع مختلف المستوردين والمعروفة بعدائها الاعمى للادوية المصنعة في الدول الاشتراكية ، وطالما أن وزارة الصحة تعتبرها المرجع الاخير في قبول الادوية فلا تسمح للضمان باستيراد ادوية غير مقبولة من لجنتها الفنية ولا يحق لشركة ان تسجل دواء الا بواسطة مستورد صاحب مستودع او صيدلية ، ولا يرضى هؤلاء باستيراد الادوية الاشتراكية بسبب تدني اسعارها فنصل بالنتيجة الى بقاء استيرادنا للدواء مقتصرا على الدول الغربية التي لن تقبل أن تبيع ادويتها لاي جهة كانت باسعار أدنى بكثير من أسعارها في أسواق بلدان الشرق الاوسط المختلفة مما يؤدي الى شراء الادوية بالتراضي كما قررت هذه اللجنة مؤخرا ان تطلب عروضا من ١٠٣ شركات غربية ليس فيها شركة واحدة من الدول الاشتراكية وحتى المصانع الوطنية التي لا تصنع بامتياز من شركات أجنبية لم تقبلها هذه اللجنة .

واخيرا لا بد من فتح مراكز توزيع خاصة بالضمان لكي توفر أرباح الصيدليات الفاحشة .

فلن يحمي القوانين العمالية مهما تعدلت لصالحهم ولن يضمن تطبيقها الا وعي جماهير العمال والكادحين لحقوقهم ونضالهم من اجلها من خلال نقابات ديمقراطية شريفة .

إضراب عاملات توزيع الهاتف .. وتهديدات الوزارة

عادت موزعات الهاتف الى اعلان الاضراب يوم السبت الماضي بعد انقضاء المهلة التي حددتها الوزارة أبان الاضراب ما قبل الاخير « لدرس المطالب » دون تحقيق أي منها .

وبذلك يكون هذا الاضراب هو الثالث عشر من نوعه تقوم به موزعات الهاتف لنيل مطالبهن المزمنة وهي :

- تثبيت المياومات .

- رفع الرواتب الاساسية من ١٧٠ ل الى ٢٠٥ ل.

- تطبيق القوانين حول التدرج للعاملات المثبتات منذ عام ١٩٥٦ اللواتي يحق لهن أربع درجات ترقي لم ينلنها حتى اليوم .

- تقديم التعويضات على الاضرار الناجمة عن استخدام السماعات . ومما يذكر أن العاملات استطعن انتزاع هذا المطلب أثر اضرابهن في آب ١٩٧٠ ، لكن الوزارة ما لبثت أن توقفت عن تقديم هذه التعويضات انطلاقا من ٨ كانون الاول من العام نفسه مما استدعى العودة الى الاضراب يومها . ومن المعروف ان الوزير الحالي كان قد تحجج ابان اعلان الاضراب الماضي انه « جديد على الوزارة » ولا يستطيع تحقيق المطالب ، لذلك يطلب مهلة « لدرسها » ، فكان أن اعطي مهلة تنتهي في ٢٠ شباط الماضي وكما كان منتظرا فقد انقضت هذه المهلة دون أن يتحقق شيء على الاطلاق . لذلك كانت العودة الى الاضراب الحالي كنتيجة لزيف هذه الوعود الكاذبة ولرفع المطالب من جديد .

حتى الان كانت ردة فعل الوزارة أن رفضت التباحث تحت ضغط الاضراب لان ذلك سيعد، على حد قول الوزير ، « سابقة خطرة على الدولة » !!! كما يتم اتباع أسلوب التهديد والتخويف تجاه المضربات بالطرق التالية :

- منع العاملات من الدخول الى مراكز عملهن بهدف التجمع وذلك بواسطة الفرقة ١٦ .

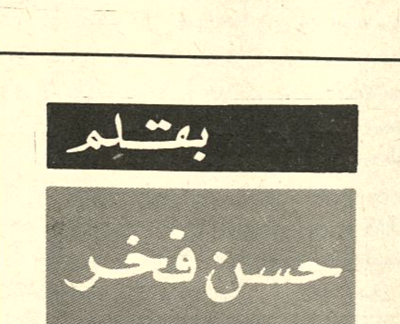
- محاولة الطلب من بعض عاملات التوزيع في صيدا للعمل في بيروت لقاء بدل يومي يبلغ ٥٠ ل بالاضافة الى المعاش . غير أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل .

- الاتيان بعناصر من الجيش (٣٠ عنصر) لتامين استمرار العمل .

ومن المعلوم ان اضراب عاملات توزيع الهاتف يشكل بحد ذاته عامل ضغط فعال على الدولة لما يلحقه بها من خسائر تبلغ الـ ٢٠٠ الف ليرة تقريبا من جراء انقطاع المخابرات الخارجية فقط . لذلك فان استمراره وتامين الفعالية له كفيلان بانتزاع المطالب .

فضائح الريجي ادانة صارخة للنظام

وراءها الصراع الأميركي - الفرنسي وخلافات الفصائل الحاكمة



طرح وزير المالية الياس سابا مؤخرا قضية شركة «الريجي» الاحتكاريه والديون المترتبة للدولة عليها وقدرها ١٠٠ مليون ليرة . وتبع ذلك ضجيج واسع حول أوضاع هذه الشركة والفضائح الكثيرة التي ترتكبها والعلاقات الوثيقة القائمة بينها وبين فصائل نافذة من الطبقة الحاكمة والتي تشكل حلفا مزمنا ضد مصالح جماهير الشعب .

ان فضائح شركة الريجي الفرنسية الكثيرة ومخالفاتها المستمرة منذ تاريخ حصولها على الامتياز وأساليبها الاستغلالية الصارخة في علاقاتها مع مزارعي التبغ في لبنان ، لم تكن في يوم من الايام خافية عن الراي العام . ولكن كل ذلك لم يحل دون استمرار الشركة في ارتكاب المخالفات والامعان في الاستغلال مستفيدة من حماية الدولة لها وتواطؤ فصائل النظام النافذة معها . فلقد كانت هذه الشركة الاحتكارية دائما مسرحا للفساد والفضائح ومجالا فسيحا لخدمة مصالح فئة واسعة من رجال السياسة التقليديين ، سواء عن طريق الخدمات المباشرة التي تمنحها لهم ، أم عن طريق توظيف الالاف من أنصارهم ، في دوائرها ومشاغلها دون أن يكون ثمة حاجة فعلية اليهم . وكثير من هؤلاء لا يزور الشركة الا عند قبض مرتباته .

وبالطبع ان اثارة قضية اوضاع شركة الريجي وفضائحها يلقى الاستحسان من قبل الاوساط الوطنية والتقدمية .. ولكن ذلك لا يمكن أن يشكل شهادة ايجابية بموقف الحكومة ولا يحجب الاسباب الحقيقية التي حدت بالدولة — ووزير المالية شخصيا — الى اثارة هذا الموضوع والتلويح بتصفية امتياز الشركة الذي لم يعد يعتبر قائما من الناحية القانونية .

والواقع ان هذه القضية تدخل في عداد مظاهر الصراع المحتدم فيما بين الدول الغربية الكبرى حول توسيع نفوذها وتوطيد مصالحها في لبنان . ويتركز هذا الصراع الان — ولا سيما منذ بدايه العهد الحالي — فيما بين المصالح الفرنسية والاميركية .

وقد رأينا مظاهر كثيرة لهذا الصراع برزت بشكل بشكل خاص مع بداية العهد الحالي الذي حظي بدعم أميركي واضح . وكانت اثارة فضائح الكابل البحري وراديو اوريان وتوسيع المطار التي تتعلق كلها بشركات فرنسية ، وكذلك قضية طرد مدير شركة البترول الفرنسية فيما بعد ، دلائل ذات مغزى على اتجاه الحكم لافساح المجال واسعا امام توطيد وتقوية النفوذ الاميركي السياسي والاقتصادي على حساب المصالح الفرنسية . والجدير بالذكر أن السيد الياس سابا وزير المالية الذي يحظى بدعم قوي من رئيس الجمهورية ، هو من دعاة توسيع العلاقات مع الولايات المتحدة وله في هذا المجال مواقف معروفة .

وبالاضافة الى هذه الجوانب الاساسية لاثارة قضية اوضاع شركة الريجي ، ثمة جوانب اخرى مهمة تدخل في نطاق حرص العهد الحالي الشديد على اعادة النظر في توزيع مغانم الحكم بالنسبة لحشد الانصار والمقربين في دوائر الدولة والمؤسسات المستقلة والشركات الكبرى التي لا تستطيع ان تتابع نشاطها بنجاح دون أن تكون على علاقة جيدة مع الدولة . وفي هذا الضوء جرت وتجري حركة تنقلات وصرف من الخدمة وتوظيف في مختلف دوائر الدولة وأجهزة الحكم . ويدخل ضمن هذا الاطار ما تم من خطوات مثل اعادة تشكيل المجالس الادارية للكازينو ومؤسسة بنك انترا والضمان الاجتماعي وغيرها من المؤسسات وكذلك اعادة النظر في اوضاع الموظفين التابعة لهذه الدوائر .

والمعروف ان شركة الريجي هي في مقدمة المؤسسات التي تعتمد ، في ضمان استقرارها وحماية مصالحها والتستر على مخالفاتها ، على علاقاتها الوثيقة بالسلطات الحاكمة . فهي من ناحية أخرى متنفس كبير للحكام وشركائهم من رجال السياسة التقليديين لتوظيف الانصار والمحاسيب . والمعروف ان هذه الشركة تضم أكثر من ٤ الاف موظف ومستخدم يبلغ مجموع مرتباتهم في العام ٢٠ مليون ليرة ، مع العلم أن نسبة كبيرة من هؤلاء لا يقومون بأية أعمال فعلية في الشركة . وفوق ذلك هناك عدد كبير من المحامين والمستشارين تتعاقد معهم الشركة مقابل مرتبات مرتفعة لا لحاجتها الى خدماتهم وانما لارضاء القوى النافذة التي توصي بهم .

ويبدو أن ادارة الريجي الفرنسية التي كانت تدفع ثمن التستر على مخالفاتها واستغلالها « خدمات » متعددة الاشكال تقدمها للحكام وانصارهم لم تكن في وضع يمكنها — لعوامل مختلفة — من ارضاء العهد الجديد .

فدوائرها ملأى بالموظفين من انصار العهود السابقة ولا سيما العهد الشهابي ، كما أن علاقاتها السياسية محكومة بهذه المعطيات والظروف . ولهذا فقد كان لا بد للحكم الحالي من طرح قضية أوضاع شركة الريجي دفعة واحدة واعادة النظر فيها بشكل شامل بحيث يؤدي ذلك الى ربط هذه المؤسسة — سواء عن طريق استلام ادارتها بشكل كامل على أساس انتهاء امتيازها منذ اخر عام ١٩٦٠ ، أم باعتماد تسوية يتم بموجبها تمديد الامتياز فترة اخرى — بمصالح العهد القائم الذي يريد — وهو أمر مفهوم بالنسبة لمنطقه — توظيف كل امكانات الدولة في خدمته .

وليس بدون مغزى ابدا ان ينبري بعض أركان العهد الشهابي ، وكذلك عهد شارل حلو الذي كان امتدادا لذاك ، للدفاع عن شركة الريجي ونفي ان تكون مدينة لخزينة الدولة كما جاء في تصريح وزير المال . لقد فعل ذلك كل من السيدين رشيد كرامي ، ورينيه معوض وقد سبق لهما ان توليا وزارة المالية صاحبة العلاقة المباشرة مع شركة الريجي .

وقد لفت النظر في اجتماع لجنة المال والموازنة البرلمانية يوم الاربعاء الماضي ان وزير المالية السيد الياس سابا لم يغلق الباب أمام امكانية تسوية موضوع فضائح شركة الريجي . فقد رد على اسئلة اعضاء اللجنة حول الموضوع قائلا : « لا أملك الان كل المعطيات والمعلومات ولم أفتح ملف الريجي بعد » ..

وهكذا فان مصير فضائح الريجي لن يكون أفضل من مصير فضائح الـ ٧٠ مليون ليرة التي اثيرت في مطلع هذا العهد والتي تتناول الكابل البحري وراديو اوريان . وكما هو معلوم تمت لفلفة تلك الفضائح ، كما أن « التحقيقات » التي اجريت لم تسفر عن شيء ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لحكم يعتمد أسلوب « الشانتاج » والمساومة في علاقاتها مع المؤسسات والدول ، وليس الاسلوب الذي يؤدي الى الكشف عن الحقائق الكاملة ويعيد الاموال المنهوبة الى خزينة الدولة وينزل العقاب باللصوص الكبار مختلسي أموال الشعب .

أما تفاصيل الدين المترتب للخزينة على الشركة وقدره بالضبط ٩٩ر٧٣٠ر٢٤٢ ليرة فهي كما يلي منقولة عن لسان وزير المالية :

- ٨ ملايين ليرة ناتجة عن تاخر الشركة منذ ١٩٦٧ عن تسديد المبلغ المقطوع الذي ينبغي ان تدفعه سنويا للدولة بموجب دفتر الشروط وقدره مليونا ليرة .
- ٣ر٧٨٨ر٧٥١ ليرة سلفة من الخزينة للشركة لتغطية نفقات الابنية الجديدة .
- ٦٣ر٣٦٤ر٨٠٢ ليرة حصة الدولة من أرباح الشركة منذ عام ١٩٦٧ .
- ٢٢ر٦٧٦ر٩٧٣ ليرة قيمة رسم طابع الجيش استوفتها الشركة .
- ٨٩٩ر٤٣٠ ليرة قيمة ضرائب على الواردات والرواتب ورسوم بلدية وغيرها .

والامر ذو المغزى ان احدا من أعضاء لجنة المال والموازنة الذين ناقشوا وزير المالية في موضوع شركة الريجي قد طالب باستعادة الامتياز على الرغم من انتهائه في اخر عام ١٩٦٠ . كما أن بعض النواب لم يتورع عن الزعم بان الشركة تخسر .. ومنذ أول كانون الثاني ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٤ استمرت الشركة في ممارسة الاستثمار بشكل لا قانوني. وفي ١٩ حزيران ١٩٦٤ اصدرت الحكومة « دفتر شروط » خاص بالشركة يمنحها حق الاستمرار في ادارة الاحتكار حتى ٣١ كانون الاول ١٩٧٣ . وقد حمل « دفتر الشروط » هذا تواقيع كل من رئيس الجمهورية فؤاد شهاب ورئيس الوزراء بالوكالة جبران نحاس ووزير المالية أمين بيهم . وقد احالت الحكومة في ذلك الحين مشروع قانون معجل الى مجلس النواب بالموافقة على « دفتر الشروط » ولكن مجلس النواب لم يبحث هذا الموضوع حتى الان ، وبالتالي فان مشروع القانون بالتجديد للشركة لم يقترن بتصديقه .

ان فضائح شركة الريجي هي مثل صارخ عن دور الشركات الاجنبية الاحتكارية في استغلال الجماهير الشعبية ونهب الاموال العامة وتواطئها مع أركان النظام والقوى النافذة فيه . واثارة هذه الفضائح الان التي يحاولون تصويرها بأنها خطوة اصلاحيه ومحاولة لتصحيح أوضاع الحكم ، ليست في الحقيقة سوى دليل على الفساد المستشري في الحكم ، وهي بالتالي ادانة صارخة للنظام بمجمله . فأسلوب خداع الجماهير وتضليلها لن يكتب له النجاح ومحاولات ترقيع هذا النظام المتهافت ستفشل في ستر وجهه الحقيقي المعادي للشعب .



ليبيا وشركات النفط :

الدولة المتخلفة تستطيع السيطرة على موارد الطاقة العالمية

الطاقة والبترول :

طرح احتدام النزاع في الاونة الاخيرة بين البلدان المصدرة للنفط والشركات المستثمرة له مسالة الطاقة في العالم ، كما أبرز الدور البالغ الاهمية الذي يلعبه النفط كعصب محرك للانتاج في العالم . فمن بين خمسة مصادر رئيسية للطاقة (١) يحتل النفط المرتبة الاولى اذ يشكل ٧ر٤٥٪ من مجموع الطاقة في العالم ، هذه النسبة التي يتوقع أن تزيد الى ٤ر٥٢٪ سنة ١٩٨٠ . بينما يأتي الفحم في الدرجة الثانية اذ يشكل ٧ر٣٠٪ من هذه الطاقة والمتوقع أن تتحول هذه النسبة الى ٢١٪ سنة ١٩٨٠ . في حين لا يتصور أن تزيد نسبة مساهمة الطاقة الذرية على ٨ر٣٪ في عام ١٩٨٠ . لذلك يبدو مفهوما جدا ما صرح به أحد ممثلي شركات النفط حين قال : « اننا لا نهتم بالنفط انما ما يهمنا هو الطاقة » .

هكذا فان شركات النفط تقوم بتامين الطاقة للبلدان الصناعية ، وقد ساهم تامينها للنفط باسعار منخفضة في تراجع مصادر اخرى للطاقة (كالفحم) والتباطؤ في تقدم بعضها الاخر (كالذرة) . وكانت هيمنة هذه الشركات على مراكز التصدير تطمئن البلدان المستوردة الى أن مصادر طاقتها في أيد أمينة ، وقد سارعت بلدان معينة زيادة في الاطمئنان الى تاسيس شركات خاصة بها (« ايراب » للحكومة الفرنسية ، و«اني» للحكومة الايطالية) . ذلك انه لا يبدو لمدى قريب وحتى متوسط أن يتخلف النفط عن أن يكون في رأس مصادر الطاقة وفي مقدمة المواد الاولية للانتاج . ولكن اتجاه البلدان المصدرة للنفط نحو سيطرتها على مواردها بدا يخل بتوازن العلاقة بين هذه البلدان من جهة والشركات والبلدان المستوردة من جهة ثانية . هذه العلاقة التي كرستها سيطرة البلدان الراسمالية المتطورة على المواد الاولية في البلدان المتخلفة بشكل جعلها تؤمن كلفة متدنية لانتاج بضائعها واسواقا استهلاكية لها، فتحل بذلك قسما هاما من المشاكل الناتجة عن علاقات الانتاج السائدة فيها .

وقد طرحت مع النزاع بين شركات النفط والدول المصدرة له مسالة امكان دول العالم الثالث أن تسعى الى لعب الدور ذاته بالنسبة لمواد أولية اخرى . ولكن من الواضح أن ظروفا عدة يسرت اجتماع الدول المصدرة للنفط لا يبدو انها متوافرة حول أي مادة اخرى . يكفي أن نشير هنا الى أن انسحاب الفحم لم يكن ليتم بهذه السرعة لو زيدت اسعار النفط باكرا ، كما أن بروز الكاوتشوك التركيبي واستبدال المعادن غير الحديدية بغيرها ، والنسيج الاصطناعي .. يحتم على الدول التي تملك المواد الاولية الطبيعية أن تؤمن تنوعا انتاجيا يحميها من اندفاع التطور الصناعي نحو التقليل من أهمية مواردها الطبيعية .

اتفاق طهران :

من بين الاسباب التي أدت الى تنازل شركات النفط في وجه البلدان المصدرة له : ذلك الموقف الموحد الذي التزمت به هذه البلدان عبر المنظمة الممثلة لها (اوبيب) بالاضافة الى أن القضية المتنازع حولها كانت تمس أساس الصناعة والاستهلاك الغربيين وأن ٧٥٪ من احتياط العالم من النفط موجود في الشرق الاوسط وأفريقيا هذا القطاع الاكثر تمركزا للتصدير في العالم .

وقد أصرت ليبيا والجزائر ان تحلا مشاكلهما مع شركات النفط العاملة في أراضيهما على انفراد ، لخصوصية وضع كل منهما .

وفي الحين الذي انتهى اتفاق طهران الى زيادة أسعار نفط الخليج بين ٣٥ سنتا و ٤٩ سنتا للبرميل ، والى ضريبة على الصادرات بنسبة ٥٥٪ ... وتوصلت الجزائر الى اتفاق انفرادي مع الشركات الفرنسية .. تاخذ المفاوضات الحالية بين ليبيا وشركات النفط طريقها نحو التسوية. والتسوية يقررها في النهاية مواقع قوى كل من الفريقين المتنازعين وقدرته على الاحتفاظ بها طويلا . وفي عمليات نزاع مشابهة بين بلاد العالم الثالث والدول الرأسمالية كان دفع النزاع الى نهايته ضمن الاطار الذي تفرضه العلاقات الرأسمالية ليس لصالح البلدان المتخلفة .

فحين أغلقت بوليفيا مناجم القصدير فيها ، أغلقت أميركا الشمالية أبواب الاستيراد منها ، فانخفض سعر الوحدة الانتاجية من ٤٢ر١ دولار الى ٦٢ر. دولار . وكان نتيجة انسحاب الخبراء الاميركان وبعض رؤوس الاموال الاميركية أن انخفض الانتاج من ٢٧٫٠٠٠ طن الى ٢٠ الف طن ، وأصاب الشركة الوطنية التي كان دخلها يساهم في الاصلاح الزراعي والتصنيع عجز بلغ ١٢ مليون دولار في السنة .

وحين تأميم النفط الايراني أدت مقاطعة الكارتيلات له الى بقاء ٣٠ مليون طن بدون مبيع .

كما أن التوصل الى تسوية كالتسوية الجزائرية (السيطرة على ٥١٪ من رأسمال الشركات) يعيد الى الاذهان ما فعلته زامبيا سنة ١٩٦٩ حين استولت على ٥١٪ من رأسمال شركات مناجم النحاس فيها ، فاستطاعت هذه الشركات بمساعدة الدولة لها (بما فرضته من تسهيلات لكونها طرفا في الموضوع) أن تزيد أرباحها وأن تحول هذه الارباح بسهولة الى الخارج ، بينما كانت الحكومة الزامبية تعلن أن الشركة حكومية وأن اية حركة لرفع الاجور تعني انتقاصا من مصالح الامة وتتعارض معها ..

واذا كانت المفاوضات الحالية في ليبيا تأتي بعد اتفاق طهران والجزائر ، بحيث يبدو أن الشركات تقف في مركز قوي ، فما هي خصائص وضع الموقف الليبي التي تعمل على اقرار حل دون آخر .

الوضع الليبي المتميز :

ان ما تطالب به ليبيا هو زيادة سعر البرميل من النفط الخام من ٥٥ر٢ دولار الى ٥٥ر٣ دولارا واعادة تثمير الرساميل في صناعة النفط وتقترح ان تعيد الشركات خلال السنوات الخمس المقبلة تثمير ٢٥ سنتا اميركيا من ثمن كل برميل يصدر ، كما تطالب باستيفاء متأخرات العائدات التي خسرتها بين أيار ١٩٧٠ واذار ١٩٧١ بمعدل ١٣ سنتا عن البرميل .

وليبيا اذ تتقدم بمطالبها هذه تنطلق من اعتبارات عديدة تدعم هذه المطالب ، منها :

— موقع النفط الليبي الممتاز ، فهو غرب قناة السويس ، وقرب مصادر الاستهلاك الرئيسية في أوروبا الغربية . ينجم عن ذلك سهولة في النقل واختصار للزمن وقلة في التكاليف (تبلغ تكاليف نقل البرميل من ليبيا الى أوروبا نحو ١/٦ تكاليف نقل مثله من نفط الخليج) .

— جودة هذا النفط : من حيث ارتفاع درجته وانخفاض نسبة محتواه الكبريتي ، ويعتبر بذلك من أفضل أنواع النفط في العالم .

— ارتفاع اسعار السلع المصنعة والذي بلغ ٣٤٪ سنة ١٩٦٩ على حين بقيت أسعار النفط الخام على ما هي تقريبا .

— مركز ليبيا المالي القوي ، اذ يقدر احتياطها بنحو ١٤٠٠ مليون دولار .

ما طرأ على أسعار النفط المعلنة من زيادات وما حققه اتفاقا طهران والجزائر من مكاسب .

ويتوجه النفط الليبي المصدر باغلبه الى السوق الاوروبية المشتركة (خاصة ايطاليا) التي تستورد ٧٥٪ من انتاجه .

واذا حسم النزاع لصالح ليبيا فان ذلك سيؤمن لها دخلا يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار وليبيا تعلق أهمية كبيرة على ذلك خاصة وأنها تعرف ان احتياطها من النفط سوف ينضب بعد ٢٥ سنة . هذا ما يدعوها الى تخصيص ٢٥٪ من موازنة تبلغ ٤٨٠ مليون دولار للزراعة ، في الحين الذي يتعاطى الزراعة والرعي ٤/٥ السكان .

هكذا تستعمل ليبيا ظروفا مناسبة في وضعها لتحاول وضع يدها على بعض ما تنهبه الشركات المغربية . ولكن المكاسب التي تستطيع الحكومة الليبية الحصول عليها تصطدم عند حدود لا يمكن لها أن تتعداها . ذلك أن السيطرة الفعلية على موارد البلاد لا يمكن أن تتم عبر مقاسمة الشركات المستغلة أرباحها . ان استمرار الشركات في استثمار النفط الليبي هو العنصر الهام في عملية النزيف المستمر لثروات البلاد . وتبقى مطالب الحكومة الليبية في هذا السياق بعيدة عن الحل الجذري للمسالة .

ان عملية الاستغلال المتعددة الاوجه التي تقوم بها البلدان الرأسمالية المتطورة من نهب المواد الاولية الى مبيع البضائع المصنعة بواسطة « المعونات » والقروض .. لا يمكن أن يكسرها الا حكم متحرر من جميع الارتباطات وأشكالها بهذه البلدان ، ويعتمد على قوى قادرة على خوض هكذا معارك من أجل استقلال اقتصادي وسياسي فعلي.. وما المطالب والتسويات وبعض المكاسب الجزئية الا اجتزاء مشوه للمعركة الفعلية ، حين تخاض تحت شعارات كبيرة تطمس الوعي الصحيح لمصالح البلد وتناقضها مع وجود الشركات واستمرار وجودها .

هناك تشبيه أورده صحافي فرنسي يقول بان البلدان المصدرة للنفط هي تجاه الشركات كالعمال تجاه أرباب العمل ، لا يحصلون على حقوقهم الا بالنضال من أجل انتزاعها . اذا صح هذا التشبيه ، فانه يستدعي تشبيها آخر يرى في معارك البلدان المصدرة الحالية معارك نقابية لا تحصل سوى على مكاسب جزئية ، وان النضال الفعلي الذي يجب أن تتوجه اليه هو نحو « الاستيلاء على السلطة » ، على مصادر الثروات النفطية لتكسر علاقة الاستغلال القائمة . هذه العلاقات التي تشوه التطور الاقتصادي للبلدان المصدرة بانمائها تحت رعاية الشركات جانبا وحيدا من الانتاج في الحين الذي تتردى فيه جوانب أساسية أخرى ، جاعلة من هذا الوضع تكريسا لهيمنتها المستقلة .

---

١ — هذه المصادر هي النفط ، الغاز الطبيعي ، الفحم ، الطاقة المائية ، الطاقة الذرية .

قضايا نظرية

الناصرية ٢

من وجهة نظر الجماهير

كانت « الحرية » قد نشرت في العدد السابق الجزء الاول من نص المقدمة الجديدة التي كتبها محمود حسين للطبعة العربية من كتابه « الصراع الطبقي في مصر » الذي يصدر عن دار الطليعة خلال نيسان ١٩٧١ .

ومحمود حسين مناضل مصري نشرت له «دار مسبيرو» في باريس كتابه المذكور .والكتاب يتناول ربع القرن الماضي من تاريخ مصر وفق تعبير المؤلف ، « من وجهة نظر الجماهير » .. وفيما يلي الجزء الثاني والاخير من المقدمة :

التبرير الايديولوجي للقمع

.. أما التبرير الايديولوجي الذي قدمته السلطة لقمع كل حق في التعبير السياسي الشعبي المستقل ، فهو يتلخص في ضرورة اجتناب الصراع الطبقي في الاطار الوطني بأي ثمن ، ذلك أن مبادرة الجماهير الخاصة ، حتى على مستوى الكفاح المعادي للامبرياليه والصهيونية ، كان لا بد لها أن تستحث مبادرة الطبقات المالكة المصرية في الاتجاه المعاكس ، أي أن تنمي صراع الطبقات . وكان المعنى المحتم لذلك ، في نظر السلطة ، أن تضعف الحركة القومية كلها وأن تشل .

والسلطة ، اذ أقصت الجماهير عن السياسة ، كانت تريد أن تقدم نفسها على أنها مستودع الوحدة الوطنية وكانت تنزع ، بالتالي ، الى شل كل تفكير طبقي من جانب الجماهير الكادحة أي كل تفكير في المشاكل الوطنية تنطلق فيه الجماهير من رؤيتها الخاصة ، الثورية جذريا ، للاشياء . كانت السلطة تدفع الجماهير الى القبول باستلابها الايديولوجي والسياسي على أنه ضرورة قومية ، اذ تقودها الى الاعتقاد بأن نقدها لحريتها الطبقية هو شرط كسبها لكرامتها القومية .

من جهة أخرى كان هذا الاستلاب يقدم على أنه شرط « الطريق المصري الى الاشتراكية » أي تمصير وسائل الانتاج الرئيسية وتاميمها . على هذا النحو كانت السلطة ترد الاشتراكية — وهي ما تتطلع اليه الجماهير المصرية الواسعة — الى سلسلة من الاجراءات الادارية . أو الى هدف يتيسر تحقيقه « من فوق » ، خارج الصراع الطبقي خارج كل مبادرة شعبية .

هكذا كانت الجماهير ، الى أجل ، عن العمل وعن التفكير بذاتها ، في الشؤون المتعلقة باختياراتها السياسية الكبرى أي النضال ضد الامبريالية والنضال ضد الرأسمالية .

والسؤال الذي يطرح هنا هو التالي : من ذا الذي استفاد ، في ظل هذه الشروط من مصادرة المبادرات الشعبية جميعا على يد سلطة الدولة ؟ ذاك هو السؤال الذي يجهد كتابنا هذا في الاجابة عليه مبينا أن المستفيدين الرئيسيين من النظام هما « النخبة » البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة ذات الارومة المصرية ، وكانتا مقهورتين نسبيا قبل عام ١٩٥٢ . فتحت قيادة « النخبة » البرجوازية الصغيرة ، وخاصة ملاكات الجيش المتوسطة ، قام هذا التحالف بالاستيلاء شيئا فشيئا على وسائل الانتاج القومية ، واستولت « النخبة » المذكورة اثناء هذا السياق على مراكز القيادة في الاقتصاد وتحولت الى برجوازية دولة .

على الصعيد الداخلي ، نجم امكان هذا السياق عن الازمة الايديولوجية والسياسية والاقتصادية التي كانت تجتازها الطبقة المسيطرة السابقة ، وقد تضافرت هذه الازمة، على اتاحته ، مع هشاشة المنظمات الشعبية التي كانت تقف في مواجهة السلطة الجديدة ، مما أتاح لهذه الاخيرة ان تضرب كل معارضة من اليمين وكل تمرد من اليسار ، وأن تحتكر لنفسها الرقابة على الحياة السياسية . أما على الصعيد الخارجي فقد استفادت السلطة من تردي الدولتين الامبرياليتين الرئيسيتين اللتين كانتا تسيطران على مصر حتى ذلك الحين (انكلترا وفرنسا) لتقوم بطردهما مستندة في ذلك على الامبرياليين الامريكيين وعلى قادة الاتحاد السوفياتي الذين كانوا يطمحون سوية الى خلافة الانكليز والفرنسيين في مصر . لكن السلطة ، حين استعملت في الوقت نفسه ما بين الامريكيين والروس من خصومة ، استطاعت أن تمنع كلا منهما من وضع يده بسرعة على البلاد ، واستطاعت أن تكسب على هذا النحو لسياستها الخارجية ، هامش مناورة واسعا جدا ، في اطار السوق الامبريالية العالمية ، ونالت أيضا من المعسكرين المتنافسين مقادير ضخمة من المساعدة المالية .

واستعملت السلطة في آن معا احتكارها للمبادرة السياسية الداخلية وهامشها المؤقت للمناورة الخارجية ، فاستطاعت ان تزعزع امتيازات البرجوازية التقليدية وعاداتها وأن تفرض تدريجيا وصول البرجوازية الجديدة الى المراكز القيادية في الدولة وأن تزيل الحجز نسبيا خلال عقد واحد (٥٥ — ٦٥) عن نمو الرأسمالية المصرية مستفيدة في ذلك من الدعم الاجنبي الكثيف في الحقلين المالي والفني .

تلك هي المرحلة التي اكتسبت مصر خلالها، عبر الدولة ، مرونة في الحركة ، على الصعيد الدولي ، ومكانة سياسية لا تقاسان بامكاناتها السياسية والاقتصادية المستقلة . وقد استطاع عبد الناصر ، باستخدامه جميع هذه الارصدة ، الدولي منها والمحلي ، أن يظهر على أنه « الحكم » بين الطبقات المالكة والطبقات الكادحة وأن يضطلع بدور الكابح لصراع الطبقات .

فهو قد أتاح للجماهير ان تشهد المحتل وهو يطرد ، واسرائيل وهي تتحدى (بضم الفاء) والبرجوازية التقليدية وهي في الرغام . أما المالكون المصريون الذين كان يحميهم من الخطر الشعبي وأما برجوازية الدولة التي أوصلها الى مكانة الطبقة المسيطرة الجديدة، فقد فرض على كليهما وصاية سياسية واقتصادية صلبة لم يكن ليتاح دونها اجراء التحولات الضرورية لنمو رأسمالي تتولاه الدولة .

واذ قدم عبد الناصر نفسه على انه « المرجع الاعلى » للجميع ، فعاقب تجاوزات الطبقة الجديدة مثلما اقتص من التمردات أو من المبادرات الشعبيه ، استطاع لذلك أن يظهر لمعظم المصريين خلال هذا العقد على انه مستقل ، في آن معا، عن الطبقات القائمة داخل مصر وحر من أي قيد بين الدول الامبريالية وغيرها ، في النطاق العالمي .

فكان ان توطدت بذاك هيبة السلطة ، وهي التي هبطت الى أدنى الدرجات خلال الاعوام الاخيرة من العهد الملكي ، الا أن هذه الهيبة كانت تنزع نحو التركز المتزايد في شخص عبد الناصر . فالواقع ان الوسطاء بين عبد الناصر والجماهير الشعبية — من معاوني الرئيس المباشرين حتى رجال الشرطة حتى العمد في القرى والنظار في المصانع والمسؤولين في قواعد الاتحاد الاشتراكي العربي الخ .. كان ينظر اليهم جميعا على انهم رجال قمع ، فتتبلور حولهم نقمة الشعب لتنصرف عن السلطة العليا .

كانت عيوب النظام المحلية او اليومية توضع على عاتق صغار الموظفين بينما توضع الاخطاء السياسية وهزائم النظام على عاتق المسؤولين الكبار من حاشية عبد الناصر . لذا فان كل واحد من الضباط الاحرار الذين اضطلعوا بدور من الدرجة الاولى في اعداد انقلاب ١٩٥٢ ، قد فقد حظوته حين أزفت ساعته .

عبد الناصر وحده بقيت عليه هالة الانتصارات وغفرت له الكوارث فاحتفظ بهيبة لا جدال فيها . مقابل ذلك كانت الهيبة المذكورة تمنح ممثلي النظام الرسميين شرعية معينة ، فهم بلا حظوة بما هم حملة لسلطات قمعية ، الا أن الجماهير تحتملهم بما هم حملة لفلذة من هيبة عبد الناصر . هذه المماثلة أعطت النظام ، في مجمله ، صلابة مؤقتة ووفرت الحماية الايديولوجية لصعود برجوازية الدولة الجديدة من غضب الجماهير المتنامي .

والخلاصة ان ثنائية العلاقة الايديولوجية بين عبد الناصر والجماهير ، وقد عاشتها هذه الاخيرة على أنها مزيج من الشعور بالمحبة والشعور بالعجز ، قد وافقت الضرورات الملموسة لمرحلة التفتح التي اجتازتها « النخبة » البرجوازية الصغيرة والمراتب البرجوازية المتوسطة ، بعدما عانته من القهر في الفترة السابقة لعام ١٩٥٢ . بقي أن ننظر في حصيلة هذه المرحلة .

حصيلة المرحلة

لم يستطع طريق الاصلاحات الاجتماعية الداخلية والانماء الصناعي القائم على تمليك وسائل الانتاج الكبرى للدولة ، ان يرفع الحجز عن الرأسمالية المصرية الا نسبيا ولعقد قصير من الزمن . فما أن امتلكت البرجوازية الجديدة سلطاتها السياسية والاقتصادية الرئيسية حتى باتت لها مكانة وامتيازات رأسمالية ، فتحالفت مع البرجوازية القديمة وقلدت سلوكها وانتهى بها الامر الى وراثة أزمتها المعنوية والاقتصادية .

فاذا بأموال الدولة ، المجنية من استغلال الجماهير الكادحة او المحقونة بفزارة من الخارج ، تحول ، على نحو متزايد الخطورة ، عن مجراها الرسمي ، وهو الانماء الوطني المتسارع ، لصالح البرجوازيين الجدد ، الذين أخذوا ينشئون بواسطتها شبكات للاثراء الخاص ، « المشروع » أو الممنوع ، ويزيدون من فوضى الانتاج ويثخرون ثروات بحالها على نفقات الترف — هذا بينما كان شغيلة المدن والارياف الذين لم تخفف عنهم وطأة الاستغلال، يشهدون مستوى معيشتهم وهو ينخفض بانتظام، بعد فترة قصيرة من التحسن ، في بداية الستينات .

من ناحية أخرى ، أسفر التارجح المصري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة عن سبق حاسم احرزه الاول ، فاذا هو يتعلل « بدعم مصر ضد الامبريالية والصهيونية» ليحتل ببطء المكانة التي كانت بريطانيا العظمى تحتلها سابقا في حياة البلاد .. فان « معونته الاقتصادية » التي أشبعت الشهوات الرأسمالية الجديدة لدى الطبقة القائدة أكثر بكثير مما دفعت البلاد نحو نمو متنوع الجوانب متسارع ، قد جعلت مصر ترزح تحت وطأة دين متزايد . هكذا بات الجيش والتجهيز العسكري كله ومعهما البنية التحتية الصناعية تحت رقابته الفنية ، بينما رهن القطن المصري لحسابه طوال نصف القرن المقبل . هذا كله جعل له حق رقابة لا جدال فيه على موازنة مصر ودبلوماسيتها .

ما هي على صعيد آخر حصيلة سياسة التوحيد العربي التي اتبعها النظام الناصري ؟

هذه السياسة بوشرت على أساس مماثل لذاك الذي قامت عليه سياسة « الوحدة الوطنية » في مصر ، أي طبقا لمصالح برجوازية الدولة العامة . وارتكزت على شعار « وحدة العرب جميعا ضد اسرائيل » ، لتعبىء طاقة العالم العربي الاقتصادية والعسكرية ، تحت قيادة السلطة الناصرية ، ولتقوي ، تبعا لذلك ، مركز البرجوازية المصرية الجديدة ، سياسيا ودبلوماسيا ، تجاه مجمل أعدائها .

وفق هذه الترسيمة ، كانت كل مبادرة وطنية لا تخضع خضوعا وثيقا للاستراتيجية العامة — فتضع بالتالي موضع الجدل هيمنة القيادة العامة المصرية على « النضال ضد اسرائيل » — تعتبر ضربا من الخيانة لهذا النضال ولتحرير فلسطين وللنهضة العربية . ففي أعقاب انتصارات النظام الكبرى بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ، بات الخط السالبد

الناصرية من وجهة نظر الجماهير

في مشروع التوحيد العربي هو أن الموقف من عبد الناصر ونظامه وجيشه يشكل مقياس الامانة لهدف الوحدة العربية والمعيار الذي يتيح التمييز ، دون مراجعة ، بين أنصار الوحدة العربية وأعدائها .

وكان الضغط الايديولوجي الهائل الذي مورس منذ ذلك الحين على الحركات الوطنية العربية المستقلة عن النظام الناصري يجد تبريره الاول في هذه الموضوعة ، أكانت الحركات المعنية من أقصى اليسار أي من تلك التي تحركها أحزاب او فئات تضع نفسها في صف الماركسية ، (مثلا : الحزبان الشيوعيان السوري والعراقي) أو كانت حركات قومية تقدمية تقاوم الوصاية الناصرية (مثلا : حزب البعث في بعض الفترات ، نظام عبد الكريم قاسم في العراق) .

هذا الضغط أدى ، على الجملة ، الى افقاد التنظيمات اليسارية حظوتها لدى الجماهير – نهائيا او الى أجل – لانها كانت تقدم نفسها على أنها قوى معارضة للناصرية دون أن تعرض على الجماهير العربية طريقا جذريا في ثوريته يكون هو البديل . ثم أن الضغط نفسه أدى الى انشقاقات متفاوتة الحجم ، بين صفوف القوى البرجوازية الصغيرة القومية ، تبعا لاختيار بعض النزعات طريق الولاء للنظام الناصري ولاختيار نزعات أخرى مقاومة القبضة الناصرية والبحث بقليل أو كثير من الاقتناع ، عن وسيلة تنتزع بها منه مشعل الوحدة العربية المعادية للصهيونية.

هكذا اكتمل شيئا فشيئا هذا الفراغ السياسي الذي حاولت مصر ان تنشئه ، في العالم العربي ، حول السلطه الناصريه ..

فالواقع ان الجماهير الشعبية العربية بدأت تضع في عبد الناصر ثقة أعظم مما كانت تعطيه للقوى السياسية المحلية المتوجهة اليها ، (مع بعض الاستثناآت) . بيد أن نتيجة سياسة من هذا النوع لم يكن لها أن تكون الا كارثة ، وذلك لان السلطة المصرية لم تكن تقدم آنذاك الى الشعوب العربية أي توجيه سياسي ملموس ينصب عليه حماسها وحاجتها الى المشاركة في النضال ضد اسرائيل وضد القوى الامبريالية المختلفة في المنطقة . كانت السلطة تطلب الى الجماهير ان تمنحها ثقتها وأن تقبع في الانتظار السلبي ثم أن تدعم ، حتى الجنون ، كل واحدة من مبادراتها .

وحينما كانت الجماهير ، من جهتها ، تقوم بمبادرات مستقلة ، معلنة ، على اي حال ، انها تستوحي السلطة الناصرية ، كانت هذه الاخيرة تبذل الغالي والرخيص في سبيل تحطيمها .

ففي سوريا ، من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦١ ، اضطرت جميع المنظمات السياسية التي رفضت حل نفسها وجميع التجمعات الطلابية والعمالية اليسارية وعناصر كثيرة جدا من الديمقراطيين والتقدميين ، الى قضاء فترة الوحدة المصرية – السورية في السجن او في السرية – هذا بينما كانت المؤسسات السياسية « الموحدة » في الجمهورية العربية المتحدة تتعرض لاقتحام من اقل القوى السياسية ميلا الى التجديد، وبينما كانت الجماهير ، خلال سنوات ثلاث قصار ، تعبر من الفرحة المحمومة الى الخيبة المرة .

وفي اليمن كان على الحملة العسكرية المصرية ان تساند النظام الجمهوري المنبثق من انقلاب ايلول عام ١٩٦٢ ، فسلكت مسلك الجيش الفاتح ، مظهرة احتقارها للسكان ومستعدية عليها عناصر يمنية تقدمية ، فكان أن خاضت حربا تقليدية ضد قوى الامامة البائدة – المتكئة على المملكة السعودية والمدعومة بالمرتزقة الاوروبيين – واذا بها تغوص ببطء في وسط معاد لها ، سياسيا وجغرافيا ، وتضطر ، في نهاية المطاف ، الى الانسحاب بلا أمجاد والاعتراف باحراز القوى الرجعية انتصارا لا يكاد يترك محلا للبس .

وبين التدخل والانسحاب كانت الحرب قد نخرت جانبا من طاقة مصر الاقتصادية والعسكرية وزعزعت هيبة الجيش المصري في العالم العربي وسهلت لاسرائيل تهيئة عدوانها في حزيران عام ١٩٦٧ .

خلال الفترة نفسها ، أخذ النظام على عاتقه انشاء منظمه التحرير الفلسطينيه ، وهي جهاز فلسطيني يتبع الجامعة العربيه في تمويله ويؤطره بيرقراطيون ويقوم جيش التحرير المنبثق عنه ، في تنظيمه ، على الاصول المتبعة لتنظيم الجيوش التقليدية ، وذلك بغيه احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة التي كانت « فتح » قد بدأت تتجه بها نحو الكفاح الشعبي المسلح في فلسطين .

ولم يكن من شان هذه السياسة أن تشارك في تقوية الطاقة السياسية العسكرية الفلسطينية ، آن كانت اسرائيل تعد لتوسع جديد ، بل انها ، على العكس من ذلك ، قد اتجهت الى تجزئة تلك الطاقة فأبعدت قسما من القوى الوطنية الفلسطينية عن ميدان المعركة الفعلي ، لتجنده في الثكنات وتستعرضه في المناسبات .

على هذا النحو حملت السياسة المصرية الى النطاق العربي أكثر مما حملته الى النطاق المحلي من بذور الشقاق في صفوف القوى القومية ومن التدعيم للنزعات العربية المحافظة . وعلى هذا النحو وجد العالم العربي نفسه يواجه اسرائيل وهو في حالة من الضعف والتردد قاتلة .. اسرائيل التيتبلورت ضدها جميع آمال الوحدة العربية والنهضة العربية وجميع الجهود المبذولة لاستنهاض الكرامة العربية حول عبد الناصر .

وفي خمسة أيام تمت فصول الكارثة العسكرية المصرية ، فوضعت حدا لاثني عشر عاما من آمال شعبية بلا حدود وبدأت تكشف المصالح الحقيقية للطبقة القائدة المنبثقة من النظام الناصري : فلا باس من كلام عبد الناصر عن النضال ضد اسرائيل وضد الامبريالية ما دام ذلك يخدم الهيمنة السياسية لهذه الطبقة وطموحها في العالم العربي .. ولكن اذا حلت ساعة النضال ، فلا باس من مغادرة ساحة المعركة والمطالبة بالصلح مع اسرائيل .

أفول النظام .. والكارثة القومية

بدأ أفول النظام الناصري ، خلال الاعوام ١٩٦٥ – ١٩٦٧ ، مع تسلم البرجوازية الجديدة ، نهائيا ، مقاليد جهاز الدولة الاقتصادي ، و – على الصعيد العربي – مع تخبط الجيش المصري في اليمن . أما عام ١٩٦٧ فبات لهذا الافول حجم الكارثة القومية ، وأخذت مكتسبات النظام جميعا ، ابتداء من هذا التاريخ ، توضع على بساط البحث من جديد .

هكذا بوشرت سياسة التسوية مع اسرائيل تحت ضغط مزدوج : ضغط هزيمة النظام المعنوية وضغط الاوصياء الجدد على مصر ، قادة الاتحاد السوفياتي ، الذين اعادوا تجهيز الجيش المصري ليتيحوا لمصر المفاوضة، انطلاقا من ميزان للقوى يكون اقل رجوحا بعدوها ، وليدعموا كثيرا – وخاصة – اثناء ذلك ، مواقعهم الاقتصادية والعسكرية داخل النظام .

عليه لم يعد الوضع يسمح باستعادة استقلال مصر الكامل وبتحويل الهزيمة الى نصر ، دون تعبئة القوى القادرة فعلا على الدفاع عن الاستقلال الوطني ، أي الجماهير الشعبية المسلحة . فحضور اسرائيل على القناة وتبعية النظام سياسيا وعسكريا للاتحاد السوفياتي يفرضان خيارا لا مناص منه : اما أن تنظم الجماهير صفوفها وتسلح نفسها لتخوض نضال تحرير مديدا ضد المحتل وضد جميع القوى الاجنبية والمحلية المستعدة لمالأته ، واما ان تقمع الجماهير ويدخل النظام في سياق مفاوضات مديدة سوف تقوده الى اعتراف مباشر او غير مباشر بالامر الواقع الاسرائيلي والى التخلي عن السيادة العربية على فلسطين وعلى مراكز حساسة من الارض المصرية (قناة السويس وشرم الشيخ وقسم من سيناء) يعرض النظام منذ الان ان يمنح حق الرقابة عليها للدول الامبريالية .

كان محتما على النظام ان يسلك هذا الطريق الثاني ، لانه يوافق التطلب الملزم لتوطيد برجوازية الدولة التي اهتزت مواقعها الطبقية بشدة ، في حزيران عام ١٩٦٧ . فغداة الهزيمة لم تعد هذه البرجوازية متهمة بالفساد فقط ، بل ايضا – وهذا أخطر – بالتفريط بالمصالح القومية وبانعدام الفعالية المطلق على الصعيد الاقتصادي . كان ما وضع على بساط البحث موضوعيا هو قدرة البرجوازية بما هي طبقة قائدة ، وذلك في اللحظة التي كانت الجماهير الشعبية فيها على أدنى درجة من الاستعداد للعفو عن جرائمها ، بل ان الجماهير كانت تريد ، على العكس من ذلك ، ان تدفع عبد الناصر الى مسلك لا رحمة فيه مع البرجوازية والى استئناف الحرب باشكال جديدة شعبية مستقلة عن التاطير البرجوازي التقليدي .

في ظل هذه الشروط كان انهاض الجيش النظامي وقطاع الدولة الاقتصادي على أقدامهما ، بأي ثمن ، تحت شعار « كل شيء للمعركة » ولكن في اطار سيادة النزعة هو – أي الانهاض – الامر الوحيد الذي يكفل احتفاظ النظام بدعامتيه الرئيسيتين . وكان ان كفرت بعض أكباش المحرقة عن ذنوب الطبقة كلها . الا أن الطبقة نفسها ما لبثت ان عادت من جديد الى موقعها الاول .

مذ ذاك لم يعد يكفيها ان تدفع السلطة في اتجاه التنازلات المتعاظمة لاسرائيل وبالتالي في اتجاه التخلي عن ملحمة التوحيد العربية. بل أنها جهدت أيضا في توطيد مكانتها الطبقية نهائيا ، وذلك بالتحول الى فئة مغلقة من الموظفين الكبار الذينيدينون بمراكزهم لنزوات السلطة والى طبقة من الرأسماليين الذين يملكون ، في آن معا ، مواقع مسؤولة في جهاز الدولة أو منافذ مأمونة اليه ووسائل قانونية لتوظيف الرساميل الشخصية (في القطاعين المختلط والخاص) ويملكون ايضا ، على نحو متعاظم ، حقوق رب العمل على الشغيلة . أخيرا زودت البرجوازية نفسها بوسائل جديدة للضغط على السلطة التنفيذية ، اذ كونت معاقل حقيقية حول الشخصيات القيادية في النظام .

ذاك أهم ما ينطوي عليه الطريق الذي سلكه النظام غداة الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ ، وذاك أهم ما يفسر نفاذ الصبر المتعاظم بين صفوف الجماهير المصرية . فهذه الجماهير، اذ ووجهت بعودة برجوازية الدولة الى موقعها الاول وبتواصل المخطى نحو الاستسلام – بينما كانت تنتظر تعبئة عامة تفضي الى حرب فعلية – قد عبرت تعبيرا عنيفا عن نفاذ صبرها وعن سخطها ، وذلك باشكال معزولة او جماعية (اثناء التمردين الشعبيين في شباط وتشرين الثاني من عام ١٩٦٨) ،وهي قد انتقلت مرارا من الغضب الى الانكفاء ثم من الانكفاء الى الغضب . لكنها ، اذ لم تشهد نهوض آية خلافة شعبية للنظام ، لم تضع موضع الجدل ، على نطاق واسع ، دور عبد الناصر القيادي . بل انها ، على العكس من ذلك ، قد نزعت ، في بعض الاحيان بفعل مزيج من الخيبة والعجز ، الى انتظار المعجزات على يديه والى القبول ، اثناء الانتظار ، بواقع تتنامى فيه دوافع الخيبة والحزن .

فابتداء من حزيران ١٩٦٧ ، باتت علاقة الثقة التي تشد الشعب الى الرئيس اشد تعقيدا واقرب من ذي قبل . ذلك ان الشعب هو الذي أعاد عبد الناصر الى مسؤولياته العليا في التاسع من حزيران ، بينما كانت جميع شخصيات النظام الكبرى وجميع العناصر البرجوازية الجديدة التي أثرت في ظله ، قد تخلت عنه . اذ ذاك حسب الشعب انه انتزع عبد الناصر من البرجوازية وفصله عن النظام . فراح ينتظر منه ، بكثير أو قليل من نفاد الصبر تبعا للظروف ، تنظيم الحرب واستعادة الكرامة المصرية بمواجهة اسرائيل .

من ثم بات للشعب قبضة معنوية أشد وثقل أعظم ، غداة الحرب ، على قرارات عبد الناصر ، وكان الشعب يشعر بذلك ، على نحو ما . الا انه لم يكن يملك من وسيلة لفرض ارادته على عبد الناصر وكان يدرك ان عبد الناصر يريد التفلت من هذه القبضة والعودة الى الاحتكار المطلق لتوجيه سياسة البلاد . فالحال أن الجماهير ، وان كانت قد خرجت من وضع الخضوع ، لم تخرج من وضع العجز . فوعيها للواقع السياسي الذي تعيشه يزداد وضوحا ، لكن عجزها عن تغيير شيء ما في هذا الواقع يصرفها ببطء نحو التعلق بالامل في تحويله تدريجيا ، انطلاقا من القمة وعلى يد عبد الناصر . عليه نجدها تستكين للانتظار ، ظانة انها ، بذلك، تمنح عبد الناصر الوقت والامكانات ليروغ عن المأزق . وتعود ترسيمة « الوحدة الوطنية » السلبية حول عبد الناصر لتملأ شيئا فشيئا وظيفتها في القسر الايديولوجي : فاذا كانت كل مبادرة مستقلة قد تخدم العدو ، فلنرص الصفوف خلف الرئيس ولنمنحه ، مرة أخرى ، ثقة كاملة .

بعد ايلول عام ١٩٧٠

الا ان عبد الناصر قد مات ، ومع نهاية ايلول من عام ١٩٧٠ بدأ كل شيء يتغير . فان على الشعب من الان فصاعدا ان ينظر الى الامور وجها لوجه . ذلك ان تخليه السياسي وقبوله بالعجز لم يستقيما الا لقاء ثقته بعبد الناصر . اما الان فلم تعد المهمة مهمة «الترميم» داخل النظام ولا الاتكال على خلف عبد الناصر ليعيد الى مصر عظمتها السالفة .

ان الوطن في خطر . والخيار بين طريق الاستسلام وطريق التعبئة العامة لحرب تحرير مديدة ضد اسرائيل ، لم يعد يمكن أن يجتنب بالامل في معجزة تقوم الوضع « من فوق » . ولم يعد للسياسة القومية أن تترك في يد انور السادات . فالواقع ان السادات لا يملك اية شرعية في نظر الجماهير الواسعة . من ناحية أخرى ، ترى برجوازية الدولة لنفسها عليه حقوقا لم تكن لها على عبد الناصر . فعبد الناصر هو أبوها الروحي وهو ، بمعنى ما ، صانعها ، وهي لم تكن تملك ، في حياة عبد الناصر ، الا أن تقدم مطالبها ، بكثير من الالحاح أو قليل ، ولم تكن تملك ان تفرض هذه المطالب . اما مع السادات فالامر مختلف ، لان السادات صنيعتها . فهي التي اختارته وهو القاسم المشترك المؤقت لتطلباتها التي تعبر عنها بواسطة ما لها من الفئات الضاغطه في القمة . هكذا يتبدى لعيون الجميع تناقض استقلال السلطة النسبي عن ممثلي الاجنحة المختلفة من البرجوازية . في الوقت نفسه ، تبدأ التناقضات في الظهور علنا بين هذه الاجنحة المختلفة التي يطمح كل منها الى احتكار السلطة ، رغم الحلف المؤقت الذي عقدته في ما بينها غداة موت عبد الناصر .. كان عبد الناصر قد أجاد التحكيم في هذه النزاعات، بسبب الهيبة التي كانت له في عين الجميع . اما السادات فعاجز عن مثل ذلك ، وعجزه يجعل تفتت السلطة وفقدانها لحظوتها لدى الجماهير أمرا محتوما .

في ظل هذه الشروط ، تعود الجماهير المصرية لتعي مسؤولياتها في مواجهة العجرفة الاسرائيلية ، والنفوذ الروسي وخيانة البرجوازية القائدة ، فالجماهير وحدها هي القادرة على الرد من الان فصاعدا . وهي تعود لتجد نفسها ، دون أي وسيط ، مستودع الكرامة الوطنية . ولقد بدأت أكثر العناصر تقدما تحل تمييزا أساسيا حيث دأب النظام على تغذية الخلط ، تمييزا بين تصورين للكرامة الوطنية . ففي عين البرجوازية، لم تكن الكرامة الوطنية الا شعارا مؤقتا عبر عن مستلزمات وصولها الى مكانة الطبقة القائدة لتحل فيها محل الطبقات اللاوطنية السائدة قبل ١٩٥٢ . لذا فان هذا الشعار قد اتخذ مضمونا برجوازيا اذ توجه الى كبرياء المصريين جميعا وليس الى مبادرة الجماهير المعادية للامبريالية .

أما في عين الجماهير ، فان الكرامة الوطنية ليست الا نقطة ارتكاز في البنية الفوقية للاستقلال الوطني الناجز الذي يطابق وحده مصالحها الاساسية .

عليه يتبدى ، أكثر فأكثر ، ان الكرامة الوطنية ليست مرادفا للاستقلال الوطني . فالحديث عن الاستقلال الوطني يتناول ميزان قوى موضوعيا شاملا بين الامة المقهورة وأعدائها الخارجيين .

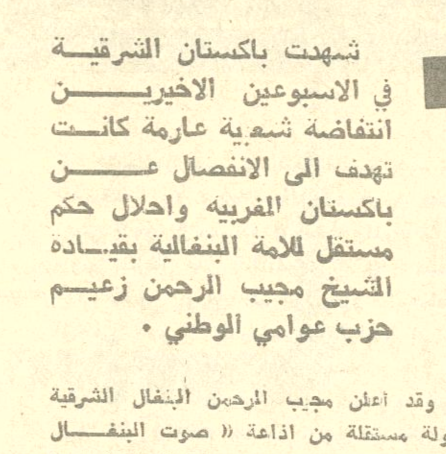
فاذا كان لامة ان تنال استقلالها الوطني ، فلا يكون ذلك الا بتعبئتها ايديولوجيا وسياسيا وعسكريا على نطاق جماهيري ، لتكون القوى الامبريالية التي تقاتلها عاجزة بمجموعها عن تحطيم مقاومتها او عن تخريب نموها المستقل . دون هذا يظل الاستقلال الوطني وهما . فاذا استعاضت دولة ما عن الحرب الشعبية المديدة بلعبة التأرجح بين الدول الامبريالية الكبرى وحطمت كل مبادرة جماهيرية معادية للامبريالية ، فان «استقلالها» لا يكون – في أحسن الاحوال – الا فترة انتقال قصيرة بين تبعيتين . وما تسفر عنه هذه الفترة من شعور بالكرامة الوطنية ، لا يمكن ان يكون بدوره سوى تحد ذاتي يتزايد تعارضه مع الوقائع ويحجب مصالح طبقة مستعدة لكل مساومة .

واليوم بدأت أكثر العناصر تقدما ، في مصر ، تنظر الى الواقع في عينيه وتنكر الوحدة الوطنية المصطنعة بين المصريين الذين يريدون الاستعداد لتحرير بلادهم بالحرب الشعبية والمصريين الذين يستعدون للاعتراف بالامر الواقع الاسرائيلي ولخيانة الحركة الوحدوية العربية خوفا من الحرب الشعبية .

هذه العناصر بدأت تضع في حسبانها الكفاح دون هذا الفريق الاخير وضد هذا الفريق الاخير، وهي قد بدأت تدرك الصلة بين النضال ضد اسرائيل وحماتها الامريكيين والنضال ضد برجوازية الدولة المصرية وحماتها السوفييت ، أي بين النضال في سبيل الاستقلال الحقيقي وصراع الطبقات .

ان ساعة النهضة الشعبية قد دقت .

في ٢١ شباط ١٩٧١



العالم

الباكستان

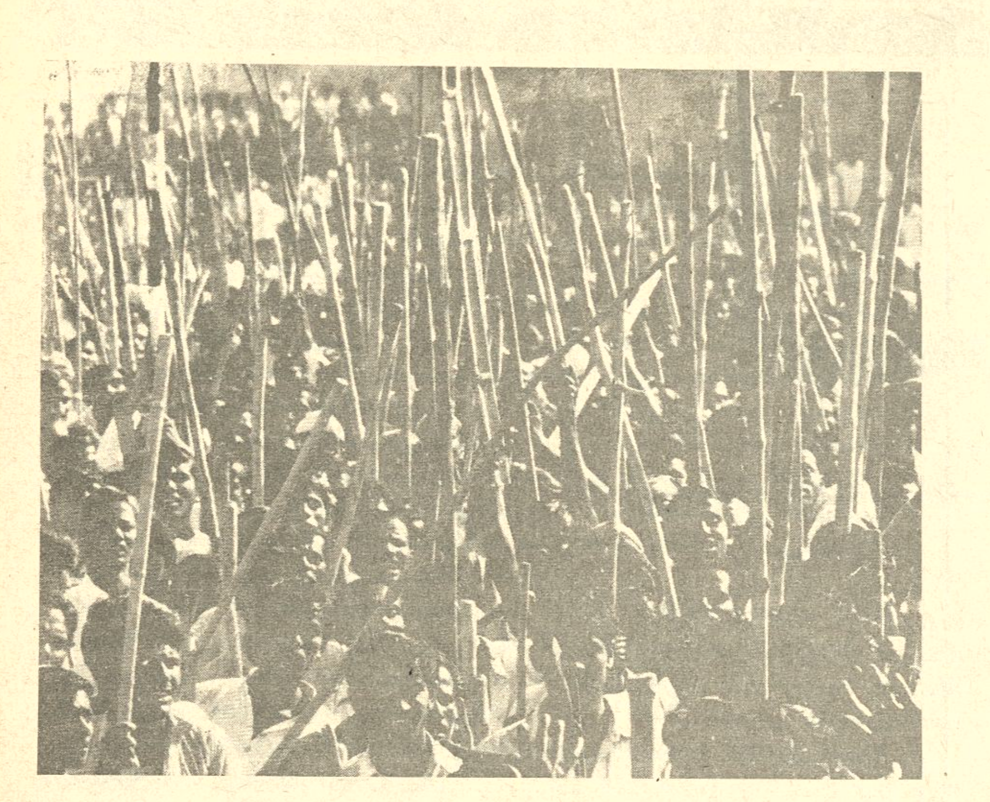
"بنغلادش" : التحرر القومي والطبقي

شهدت باكستان الشرقية في الاسبوعين الاخيرين انتفاضة شعبية عارمة كانت تهدف الى الانفصال عن باكستان الغربيه واحلال حكم مستقل للامة البنغالية بقيادة الشيخ مجيب الرحمن زعيم حزب عوامي الوطني .

وقد أعلن مجيب الرحمن البنغال الشرقية دولة مستقلة من اذاعة « صوت البنغال الحرة » وقد بدأت بوادر هذه الانتفاضة في ٢ اذار ، قبل موعد افتتاح جلسات الجمعية الوطنية بيوم واحد عندما اعلن رئيس جمهورية باكستان يحيى خان تأجيل هذا الموعد الى ٢٥ اذار . وكان ذلك نذيرا بأن يحيى خان لن يرضخ للمطالب الرئيسية التي اجمع عليها شعب البنغال الشرقية عندما اعطى ثقته المطلقة (١) لمجيب الرحمن وحزبه الذي طرح تلك المطالب في برنامج انتخابه . وقد تضمنت هذه المطالب رفع الحكم العسكري فورا عن باكستان الشرقية ، الحكم الذي بقي سائدا منذ أن طرد الديكتاتور ايوب خان وان حل يحيى خان مكانه ، وان تعطى باكستان الشرقية استقلالا اداريا واقتصاديا بحيث يكون الجيش والسياسة الخارجية فقط بين الحكومة المركزية وقد جابت الحكومة المركزية في باكستان الغربية هذه الانتفاضة بقمع وحشي مارسه جنود حملتهم الطائرات من باكستان الغربية عبر الف ميل . وقد فتح هؤلاء نيران رشاشاتهم ودباباتهم وطائراتهم على المدنيين العزل وقتلوا منهم الافا لم تحص بعد .

أخذت باكستان شكلها الحاضر عندما اعطت بريطانيا الهند استقلالها عام ١٩٤٧ فاتحدت باكستان الغربية وشرق البنغال ، المقاطعتين الاسلاميتين ويكاد الدين الاسلامي يكون اللحمة الوحيدة ما بين باكستان الشرقية والغربية . وبالاضافة للمسافة الشاسعة التي تفصل بينهما (حوالي ١٦٠٠ كيلو متر) هناك اختلاف في اللغة والحضارة وعدم تكافؤ في النمو في مختلف المجالات . أما في الشرق فقد ناضل من اجل الوحدة الفلاحون المسلمون الذي يشكلون اكثرية السكان . وقد ثار هؤلاء ضد المالكين الكبار والمرابين الذين كانوا هندوسا بأكثريتهم فأخذ الصراع طابعا طائفيا لم يلبث اعوان « الرابطة الاسلامية » وهو احد الاحزاب القليلة التي كان الفلاحون منتظمين فيها عام ١٩٤٧ ، لم يلبث هؤلاء ان تزعموه وعندما اعطى البريطانيون باكستان الغربية وطنا للهنود المسلمين انضمت بنغال الشرقية الى باكستان . وطبعا رحبت البرجوازية الصاعدة في باكستان الغربية بهذه الوحدة اذ وجدت في باكستان الشرقية مجالا رحبا لممارسةاستغلالها الرأسمالي لشعب البنغال الشرقية أملاه تخلف هذا الاخير بالنسبة للشوط الذي قطعته الباكستان الغربية .

يمكن اعتبار ان باكستان الغربية تمارس اضطهادا قوميا واستعمارا اقتصاديا باسلوبه الجديد على باكستان الشرقية : والموظفين الحكوميين وافراد وضباط الجيش الباكستاني هم باكثيرتهم الساحقة من الباكستانيين الغربيين . والسبب في ذلك يعود الى تقدم الوعي السياسي عند الفئات المتوسطة من البنغاليين الشرقيين الذين خاضوا نضالات ضد الامبريالية البريطانية وضد ملاكي الاراضي الهندوس لم تعرفها الفئات المماثلة في باكستان الغربية . وبرر الفئات الحاكمة هذا الاستعباد بشكل عنصري : ان البنغاليين قصار القامة واجسامهم ضعيفة ولذا فهم غير صالحون للجيش وهم بطبيعتهم قاصري الذكاء ولذا فلا يمكن أن يعطون وظيفة في الادارة !!..



جماهير داكا : الثروة والسلاح في الغرب

وتكرس الخطط الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة المركزية الباكستانية اضطهاد الغربيين للبنغاليين . فبرغم الهجرة الدائمة لرأس المال الصناعي من باكستان الشرقية لباكستان الغربية وبرغم ان البروليتاريا الصناعية لم تنم خلال العشر سنوات ١٩٥١–١٩٦١ الا بنسبة ٢ر١ بالمائة في باكستان الشرقية بينما ازدادت بمعدل ٣ر٦ بالمائة في السنوات نفسها في المقاطعة الغربية ، برغم ذلك فان الخطة الخماسية الاولى والثانية قد خصصت أموالا لتنمية القطاع الاقتصادي في الغرب اكثر منه في الشرق . هذا وتصرف العملة الصعبة التي تفيض في الميدان الاقتصادي التجاري في المشرق لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية في الغرب . واخيرا فالسلع المصنوعة فيباكستان الغربية تباع بأسعار اعلى في الباكستان الشرقية .

ان هذه المقارنة ما بين المقاطعتين يجب ان لا تحجب بؤس الجماهير الفلاحية والبروليتارية في غرب باكستان ولكن عدم تكافؤ النمو في المقاطعتين والاستعمار الجديد الذي تمارسه البرجوازية الباكستانية الغربية على الجماهير الواسعة في المقاطعة الشرقية قد انضج الوعي القومي عند هذه الجماهير وجعل الثورة فيها اكثر نضجا . ولكن نمو راس المال المتسارع في غرب باكستان وما يرافقه من ازمات وبطالة قد بدأ بدوره يخلق قيادة بروليتارية مناضلة خاضت معارك متقدمة هذه السنة ونالت مكاسب مطلبية اساسية .

ويسيطر على الحياة السياسية في باكستان بقسميها احزاب برجوازية قومية . ففي باكستان الشرقية لم يبرز حزب يساري مستقل بل انضمت الفئات اليسارية بمختلف اجنحتها تحت لواء حزب رابطة عوامي الوطني الذي قاد الانتفاضة الاخيرة . ويؤطر هذا الحزب الفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في باكستان الشرقية التي تطمح للاستقلال القومي في سبيل ازاحة سيطرة البرجوازية الباكستانية الغربية السياسية والادارية التي تعيق نموها وتقف في طريق طموحها لان تصبح هي برجوازية كبيرة . ان حزب عوامي لا يطمح الى ازالة الاستعمار الباكستاني الغربي على البنغال لاحلال سلطة اشتراكية مكانه ، بل يريد استبدال هذا الاستعمار بسيطرة البرجوازية الوطنية البنغالية . من هنا فان مصلحة الفئات الكادحة والفقيرة لا يعبر عنها برنامجالحزب الا بمقدار ما يطلقنمو البرجوازية الوطنية هناك قوى البروليتاريا وينظمها .

ان الانتفاضة الاخيرة لم يقدها مجيبالرحمن ولا حزبه ولكنه كان ذيلا لها وهو عندما هدد باعلان الانفصال لم يتصور أن يتعدى ذلكوسيلة للضغط على يحيى خان وخصمه السياسي ذو الفقار بوتو زعيم الحزب الباكستاني الشعبي لتحقيق شروطه هو في تأليف الوزارة المركزية الجديدة التي كانت ستنبثق عن البرلمان المنتخب اخيرا . ولكن الجماهير البنغالية المسحوقة هي التي دفعته الى تجسيد المواقف الجذرية التي اعلنها . من هنا فان الهزيمة التي منيت بها الجماهير سوف تطرح على بساط البحث قيادة النضال القومي والطبقي في باكستان الشرقية . ولذلك فان استقلال الفئات اليسارية التي انضوت تحت لواء الاحزاب القومية في الماضي اصبح ضرورةملحة لتنظيم الفلاحين والكادحين الشرقيين وقيادتهم الى التحرر الطبقي والقومي .

١ – نال حزب عوامي ١٦٧ مقعدا في باكستان الشرقية من اصل ١٦٩ ، وهذا يشكل الاكثرية المطلقة في البرلمان الوطني الذي يضم اصلا ٣١٣ مقعدا . بينما نال حزب الباكستان الشعبي بقيادة ذو الفقار بوتو ٨٨ مقعدا .



الحلقة الأولى

في سبيل الشيوعية

موضوعات مجموعة "المانيفستو" حول الخط العالمي

على اثر عام ١٩٦٨ ، الذي شهد اعنف معارك عمالية في اوروبا منذ ١٩٣٦ ، أصدرت مجموعة من الشيوعيين الايطاليين مجلة نظرية وسياسية دعتها ((المانيفستو)) تيمنا بعنوان اول وثيقة شيوعية : ((البيان الشيوعي)) . لم يلبث الحزب الشيوعي الايطالي ان تحرك وطلب من المشرفين على المجلة ، ومنهم اعضاء في اللجنة المركزية وعدد من نواب الحزب في المجلس التشريعي ، ايقافها . فرفضوا . فما كان من الحزب الا ان شطب اسماءهم . واتسعت المجموعة ، التي استقطبت مجموعات اليسار المستقل ، عدا قواعد متزايدة من الحزب الشيوعي نفسه . واتجهت لتوفير الاطار النظري والتنظيمي الذي يتيح بناء الحزب الشيوعي الجديد الذي تتطلبه المعارك العمالية المتجددة ولم يقتصر الجهد الذي تبذله المجموعة على القضايا الايطالية او الاوروبية ، بل تعداها الى القضايا العالمية . والموضوعات التي نبدأ نشرها في هذه الحلقة ، هي حصيلة جهد هذه المجموعة في المجال العالمي .

و ((الحرية)) لا تنشر هذه الوثيقة لمجرد الرغبة في الاطلاع عليها . فالوثيقة تمثل خطا يمت بأكثر من صلة الى المواقف العربية الثورية ، والى محاولة اكساب هذه المواقف تماسكا نظريا وسياسيا واضحا . لذلك فان مواجهتها بالمسائل التي تطرح على النضال العربي أمر حيوي . وستحاول ((الحرية)) ، في تعقيب على الوثيقة ، البدء في هذه المواجهة .

١ — يفتقد اليسار الاوروبي ، والايطالي ، منذ سنوات الى استراتيجية واضحة ومتماسكة . لقد تزعزعت الفرضيتان الرئيسيتان اللتان تشكل اليسار الاوروبي انطلاقا منهما : الفرضية الاصلاحية التي حملتها الاشتراكيات الديمقراطية الكبيرة في اوروبا الشمالية لا الاشتراكية الديمقراطية الايطالية الهزيلة فقط ، والفرضية التي يمكن تسميتها بالجبهوية والتي نشأت في كنفها كبرى الاحزاب الشيوعية الغربية بعد فشل الثورة في العشرينات .

٢ — ان ازمة الاستراتيجية الجبهوية لا تخص هذا البلد او ذاك ، هذه المرحلة او تلك . فقد هوت كل المقدمات التي راهنت بها الاصلاحية على تطور الرأسمالية الحديثة .

٣ — أصبح من الواضح ان الازدهار الاقتصادي ، في اطار الرأسمالية ، لا يشكل تماما قاعدة التقدم الاجتماعي والمدني . بل ، على العكس ، فان هذا الازدهار يعطل التقدم المعني . فالمساواة في الدخل والسلطة ، والاستخدام الكامل لقوة العمل ، وتحسين شروط المعيشة في المصانع والمدن ، والتعليم والثقافة الجماهيرية ، وتحرر المرأة ونمو المناطق المتكافيء ، كل أهداف ((الدولة الحديثة)) ومجتمع الرفاه لم تتحقق مع النمو الاقتصادي . بل انها تبدو ابعد منالا من قبل . وعندما يقدر العمل الاصلاحي على تصحيح منطق النظام لصالح احد الاهداف ، فان هذا المنطق نفسه قد حول عناصر المشكلة وجعلها اكثر خطورة .

٤ — لم يتسع امكان التاثير على التطور الرأسمالي بواسطة السلطة السياسية بل تقلص . ان ازمة المؤسسات التمثيلية ، والتداخل بين النخب التكنوقراطية والمجموعات الاحتكارية ، وتفكك المجموعات الدائرة في فلك الاجهزة السياسية ، كلها امور تجعل النمو الكمي للادارة في الاقتصاد والمجتمع منفصلا الى حد ما عن الاستقلال الفعلي للسلطة العامة . مما يجعل مهمة هذه السلطة مهمة وساطة وتعويض في آلة لا تسيطر عليها . وممارسة سيادة الشعب بواسطة الجهاز السياسي الذي كان ثمرتها ، ارتدت على نفسها . فقد انقلبت هذه الممارسة الى الوسيلة التي يلجأ اليها النظام بامانة ليقف في وجه أي تغيير حاسم ، كما أصبحت مصدر استتباب مستمر للاوضاع .

٥ — تواجه هكذا سلطة سياسية ، مدجنة ومنهكة ، الية اجتماعية — اقتصادية متزايدة الضخامة والصلابة ، تسيطر عليها قوى موضوعية لا رادع لها . فارتفاع التوظيفات والتخطيط لها على مدى بعيد ، وانخراط البحث العلمي في الجهاز الرأسمالي ، والتوجيه العالمي لرأس المال والاسواق والنقد ، وترابط القطاعات الانتاجية ، وتوجيه الاستهلاك والتنظيم الاجتماعي : كل ذلك يحول دون تغيير نمط النمو بواسطة تأثير متدرج وقطاعي . وتجاه كل تأثير يطال مصالحه يرد النظام بأزمة تستبعد المحاولة الاصلاحية . هذا هو تاريخ السنوات العشرين الاخيرة من تجربة حكم الاشتراكية — الديمقراطية . مما يفسر تساوق خطوط التطور الرأسمالي في البلدان ذات القيادات والانظمة القانونية العميقة الاختلاف .

٦ — وليس فشل الاشتراكية — الديمقراطية على صعيد القضايا الدولية اقل بداهة فقد توهمت الاشتراكية — الديمقراطية طوال سنوات ان الاتجاه العدائي للرأسمالية مرتبط بتأخرها وباستمرار العناصر التقليدية المتخلفة في بنيتها . ولقد اتضح اليوم الدور الذي لعبه التسليح في توازن الرأسمالية ((الناضجة)) ، واستحالة أن تقضي هذه الاخيرة على استغلال المناطق المتخلفة ، والتجدد الدائم للنظام داخل اطاره هو ، والحمى البيروقراطية — العسكرية ، والقومية الضيقة والعرقية .

٧ — لهذه الاسباب مجتمعة ، لم تعد الاصلاحية ، ومنذ زمن طويل ، استراتيجية سياسية للحركة العمالية . فهي ، عدا انها بطلت ان تكون امكانا معقولا للحركة الاشتراكية قادرا على التنظير لتجاوز الرأسمالية ، لم تعد قوة سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة . فالاشتراكية الديمقراطية لم تنقذ هذه الازمة الا بتحولها الى جهاز كبير للحكم وللتوسط بين المصالح المهنية ، داخل النظام الموجود وضمن دينامية تطوره .

ازمة الاستراتيجية الجبهوية

٨ — لا يمكن رد الاستراتيجية الجبهوية الى الاصلاحية حتى لو اشتركا في عدد من السمات : ولا سيما فيما يرجع للوزن الذي اعطي لتأخر الرأسمالية الايطالية والاوروبية ، وتركز النضال على التناقضات الناتجة عن هذا التأخر ، ورفع علم ((التطور الاقتصادي الوطني ، و ((الحريات الديمقراطية)) .

٩ — قامت هذه الاستراتيجية ، اولا ، على بناء صلب لحركات مطلبية جماهيرية تدور حول اكثر المطالب مباشرة ، وفي كل قطاعات المجتمع : مستوى المعيشة ، الاحتلال ، احترام الحقوق الدستورية . وتمت قيادة هذه الحركة بصورة تحول دون تعمق محتواها ونمو أشكالها فلا يظهر القصد الثوري وتتسارع الازمة السياسية العامة ، وبصورة تحول دون الارتداد الى افق محض اصلاحي . كان الهدف الاستراتيجي استثارة توتر لا يستطيع النظام تحمله ، ودفع وعي الجماهير في طريق النضوج ، والعمل على تغيير علاقات القوى السياسية .

١٠ — ان استكمال هذا النمط من الحركة الجماهيرية يستدعي التشديد على النضال الانتخابي والبرلماني . ولا ينتج ذلك عن اقتناع بأنه من الممكن ان تحل على هذا الصعيد مشاكل المجتمع الاساسية . لكن عن اقتناع بان هذا الصعيد يشكل اداة اختلال متدرج للتوازنات السياسية البورجوازية ، واداة تشكيل لتجمع سياسي تقدمي يلتئم حول برنامج اصلاحات ديمقراطية .

أما مصب هذه النظرة فهو اقامة حكومة موحدة لقوى اليسار تقبل بطرح مسالة ازمة النظام وتحوله ، في افضل الشروط . حل نهائي مؤجل دائما لارتباطه بنضوج علاقات القوى العالمية الملائمة للكتلة الاشتراكية بصورة لا تستدعي المواجهة المباشرة (بين الكتلتين) .

١٢ — في كنف هذا الخط الاستراتيجي ، تعايشت ممارسة سياسية عميقة الطابع البرلماني وخط تحرك اقتصادي ومعالجة للتحالفات دون اية فكرة مسبقة ، مع نظرة تقليدية للاستيلاء على الحكم وممارسة تنظيمية عميقة الانتماء للاممية الثالثة وسياسة دولية متصلبة في التحاقها بالاتحاد السوفياتي .

١٣ — ان هذا الخط السياسي افصح عن عجزه المطلق عن انجاز الثورة في الغرب ، حتى عندما كان في ابانه . وحتى في ذلك الحين ، وعندما كان يملك هذا الخط قيمة دفاعية كبيرة ضد العدوان الفاشي ، لم ينجح في بناء معارضة ثورية في البلدان الرأسمالية المتقدمة (الولايات المتحدة ، انكلترا ، اوروبا الشمالية) ، كما انه لم ينجح في اعداد شروط الحل الثوري للنضال المعادي للفاشية في اوروبا ، بل انه كشف عن حدوده العضوية حتى على صعيد مقاومة الفاشية ، اذا صح أن الفاشية قضي عليها في الحرب العالمية وبواسطة التحالف بين الاتحاد السوفياتي وكبريات الدول الرأسمالية .

١٤ — لكن الجبهوية احتفظت بقوة جذبها ، حتى بعد الحرب ، وذلك استنادا الى افتراضين : الايمان بالنمو المتصل للثورة الروسية ضمانة تحول دون الانزلاق الانتهازي ، وعنصرا في توازن القوى يتيح الانتقال شبه السلمي الى الاشتراكية في الغرب ، والتأخر الاقتصادي والسياسي المزمن للرأسمالية الايطالية كحقل موضوعي يقوم عليه تحالف الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة والصفة الثورية للنضال من اجل النمو الاقتصادي والديمقراطية . لقد اغضت الاحزاب الشيوعية طويلا عن تهافت هذين الافتراضين لان ذلك يمس اسس نظرتها الاستراتيجية .

١٥ — غير أن تراجع وضع الاتحاد السوفياتي مرجعا للثورة العالمية من ناحية ، والتغييرات التي طرأت على الرأسمالية الايطالية من ناحية ثانية ، ما لبثت ان بانت بجلاء كامل . منذ ذلك الوقت تحولت دلالة العناصر المكونة للخط الجبهوي . فامتزجت النظرة التقليدية للحزب الجماهيري ، والمبالغة في تقييم البرلمانية ، وبيروقراطية الحزب (وقد كانت منفصلة عن الفرضية الاستراتيجية الاصيلة) في كل واحد ، كممارسة اصلاحية محض تصاحبها عملية تحريف ايديولوجي . ولما كانت الفرضية الاصلاحية نفسها مستحيلة ، بقيت الاحزاب الشيوعية بدون خط متماسك للانتقال الى الاشتراكية .

١٦ — لقد أمسى ((الطريق الايطالي الى الاشتراكية)) صيغة فارغة يمكن ان تحمل على اكثر المعاني انتقائية : من البرلمانية الوقحة الى الاستفزاز (بطرح شعار) المجالس العمالية ، من التفاهات الاصلاحية الى الجملة القصوى حول السلطة ، من البحث عن صيغة حكم مع الاحزاب البورجوازية الى الخطابة عن اعادة بناء اليسار . المحور الفعلي الوحيد الممكن : المنحى التاريخي ، الايمان المجرد في التطور التاريخي ، تتوجهما شطارة تكتيكية ، تقنع بدورها تخليا استراتيجيا . بذلك ، يذكر اليسار الايطالي اليوم بصورة مخيفة يسار ما بعد الحرب العالمية الاولى : التداخل بين ((قصوية)) وبين اصلاحية يتساويان غموضا وعجزا .

جذور التحريفية

١٧ — لهذا الموضع جذور تاريخية بعيدة وجذور اجتماعية عميقة . اذا كان العنصر الثوري في الحركة الغربية ، اي الاحزاب الشيوعية الكبيرة التي ولدتها ثورة اوكتوبر وتعليم لينين ، والتي خاضت معارك جماهيرية وصراعا بطوليا ضد الدكتاتورية الرجعية ، اذا كان هذا العنصر قد حافظ على استراتيجية دفاعية وغير ملائمة حتى الارتداد الذي نشهده ، فلا يرجع ذلك الى خيانة القادة او الى فقدان المبادىء الصلبة . ان اسس التحريفية المعاصرة ، ان في الغرب او في الاتحاد السوفياتي ، هي موضوعية .

١٨ — ينبغي البحث عن هذه الاسس ، اولا ، في هزيمة الثورة الاوروبية في العشرينات . وقد نتجت عن هذه الهزيمة ضرورة بناء الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي في شروط بالغة الصعوبة ، كما تولدت عنها ازمة عميقة في الاحزاب البلشفية الاوروبية التي اختبرت في ظروف قاسية حدود عمل دعائي في الدرجة الاولى ، بانتظار انهيار النظام . وقد نشأت الجبهوية ، بالتحديد ، من الحاجة الملحة لبناء جبهة لتحالفات امية من اجل الدفاع عن الاتحاد السوفياتي ، وفي سبيل ايجاد صلة سياسية فعلية مع الجماهير وحاجاتها . لقد مثلت الجبهوية التخلف القاتل للحركة العمالية التي لم تعرف ان تستعمل تجربة اوكتوبر بصورة خلاقة من اجل تحديد استراتيجية ملائمة لبنية الرأسمالية الاوروبية .

١٩ — لكن ينبغي البحث عن أسس التحريفية بصورة خاصة ، في التحولات العميقة التي نتجت عن أزمة العشرينات ، في النظام الرأسمالي . والفاشية مظهر من مظاهر هذه التحولات ، وهذا المظهر ليس اهمها . فهي ارتبطت بتوسيع وازدهار الرأسمالية المتغلغلة بين الجماهير ، وباصلاحات الحدود الجديدة (النيو ديل) في الولايات المتحدة . هذا هو النمط الرأسمالي الجديد ، الذي انتشر في كل اوروبا فيما بعد ، والذي تجاهلته الاحزاب الشيوعية طويلا ، قبل ان تضطر اخيرا الى التعامل معه .

٢٠ — طابع هذا النمط هو النمو السريع والكثيف لقوى الانتاج . نمو يصاحبه استعمال واسع للعلم في الميدان الاقتصادي ، كما يصاحبه تخطيط متعاظم للاستثمارات ، وتركز قوي للسلطة الاقتصادية ، واستعمال منتظم للدولة اداة ضبط للدورة الاقتصادية واداة وساطة للصراعات الاجتماعية ، وانتاج واسع للسلع الاستهلاكية المتجانسة والجماهيرية ، وتوسع مستمر لقطاع الخدمات في الاقتصاد . وقد حول ذلك عددا كبيرا من المعطيات التي تلاءمت معها الاستراتيجية التقليدية للحركة العمالية .

٢١ — فقد توارى انتظار الازمة الكارثية للاقتصاد ، كما توارى انتظار ركود الانتاج . وتمت تصفية الفئات البورجوازية الصغيرة التقليدية ، بالتدريج ، لكن نمت فئات متوسطة جديدة ، تتمتع بامتيازات متعددة ومرتبطة بأشكال التطور الاحتكاري . والطبقة العاملة نفسها ، بدل أن تشكل جزءا متناقضا احيانا من مجموع العاملين ، تنوعت في داخلها . وتعددت ادوات الامتصاص الايديولوجية كما تعددت أنماط التكييف الاستهلاكي التي يفرضها النظام . وقد طرأت على قوى الانتاج (العلم ، التقنية ، المقدرة المهنية ، الحاجات) تحولات عميقة بفعل الاختيارات الرأسمالية .

٢٢ — لهذه الاسباب مجتمعة ، امست الصورة التقليدية للحسم الثوري ، وهي صورة اقلية واعية تنخرط في وضع متداع للمجتمع ، وتستعمل مطالب الجماهير الاولية للاستيلاء على السلطة وقلب نظام الملكية ، لقد أمست الصورة مستحيلة . ان هذه الازمة لا تقع ، او أنها اذا تراءت من بعيد كانت الاكثرية في حالة من التردد تجاه الحل الثوري ومن التكيف ، مما يجعلها تتراجع الى مواقع معتدلة وتعيد الموضع الى ما كان عليه سابقا . على هذا الواقع الاساسي قامت هيمنة الاشتراكية — الديمقراطية و (حزب) العمالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، وعليه تخلت الاحزاب الشيوعية ، تدريجيا ، عن الفرضية الثورية . حتى ان فكرة الحسم والازمة ومواجهة النظام ، بدت لهذه الاحزاب مساوية للمغامرة والهزيمة .

٢٣ — لهذه الاسباب يبدو النضال ضد التحريفية والذي يضع جانبا هذين الجذرين الموضوعيين او الذي لا يعمل على اعطاء جواب للمشاكل التي تحدرت منها ، يبدو غير مجد : فهو نضال لا يقترح الا العودة الى مبادىء ومواثيق ١٩٢١ ، او الى مبادىء ومواثيق المرحلة الستالينية ، كما لو أن التحريفية ليست ايضا ثمرة نجوات هذه المواثيق . ان النضال ضد التحريفية لا يتم بانكار خصوصية ثورة عصرنا في بلدان الرأسمالية المتقدمة وجدتها ، بل بالاعتراف الكامل بهما وبالاجابة النظرية والعملية عليهما .

الاممية الجديدة

٢٤ — ان الفهم الكامل لوجود وطبيعة ونتائج المرحلة الجديدة في المواجهة العالمية ، شرط من شروط الاستراتيجية الثورية الجديدة . ومحور هذه المرحلة انتقال الاتحاد السوفياتي من معسكر الى اخر ، وتكامل الثورة الصينية نقيضا تاريخيا جديدا للامبريالية . وتجدد الموجة الثورية في النقاط الحارة من النظام الرأسمالي .


Manifest
der
Kommunistischen Partei.
Veröffentlicht im Februar 1848.
Proletarier aller Länder vereinigt euch.
London.
Gedruckt in der Office der „Bildungs-Gesellschaft für Arbeiter"
von J. E. Burghard.
46, Liverpool Street, Bishopsgate.

غلاف بيان الحزب الشيوعي (طبعة ١٨٤٨)

٢٥ — ان العالم الذي نشهد هو وليد تطور تاريخي تسمه ثورة اوكتوبر . فبناء دولة كبيرة بقيادة بروليتارية وجبهة عالمية حول هذه الدولة ، بالاضافة الى الانتصار في المعركة مع الفاشية ، هذه الامور نقضت السيطرة الكاملة للدول الامبريالية ، واعطت الصراعات الطبقية بعدا قوميا ، كما عجلت في تفكك الانظمة الكولونيالية التقليدية وفي تدعيم الشعوب الجديدة ، وفرضت على الرأسمالية التسارع والتحول في نمط التطور .

٢٦ — لكن الحدود التاريخية للثورة الروسية ولعناصرها الاجتماعية ، والى جانب المجهود الهائل الذي كان عليها ان تتحمله نتيجة عزلتها طوال فترة كاملة ، والانحرافات الذاتية التي نتجت عن ذلك ، كل ذلك حال دون أن ينتج عن هذه المجموعة من الانقطاعات (الثورية) زخم ثوري جديد وعام ، كما كانت تتوقع الاستراتيجية الستالينية . بعد الحرب العالمية لم تنجح البروليتاريا الاوروبية في تحويل الانتصار على الفاشية الى انتصار على الرأسمالية . وبرزت القوة الاميركية دعامة للامبريالية ، واستبدلت المواقع الكولونيالية الهرمة بأشكال جديدة في السيطرة . وبدا الاتحاد السوفياتي مكبلا في نموه اللاحق ببنية اقتصادية ، تقنع المركزية فيها ، التناقضات الاجتماعية الخطيرة ، بدل أن تحلها . كانت الحرب الباردة ثمرة هذا المازق : جهد عنيف يبذله الاتحاد السوفياتي والاحزاب الشيوعية للحيلولة دون محاولة ثأر الامبريالية ومن اجل دفع نمو موجة جديدة من التناقضات والثورات على حدود النظام ، دون المقدرة على صياغة استراتيجية من اجل المرحلة الجديدة من المبادرة الثورية .

المؤتمر العشرون

٢٧ — في منتصف الخمسينات ، جعلت عوامل مثل نهاية الاحتكار الذري الاميركي وانتصار الثورة الصينية الراسخ ، ونمو حركات التحرر في اسيا وافريقيا ، ونمو القوى الانتاجية في المجتمع السوفياتي ، هذه العوامل مجتمعة جعلت الخروج عن الخط الستاليني ضروريا وممكنا . وقد اعطى المؤتمر العشرون ، ثم القيادة الخروتشوفية ، المسالة ، الجواب التالي :

أ — انماء سريع للاقتصاد السوفياتي مع استعمال اليات السوق ، تمثل واسع للتكنولوجيا ولقيم المجتمع الرأسمالي المتقدم ، اللجوء الى الحوافز المادية والى التفاوت الاجتماعي المتزايد .

ب — دعم البورجوازيات الوطنية والفئات البيروقراطية الجديدة في البلدان المتخلفة كمرحلة ضرورية وعامل حاسم في المعركة المعادية للامبريالية وفي حل مشكلة التخلف .

ج — المشاركة الروسية — الاميركية كمحور لاستقرار عالمي يجد فيه السباق الاقتصادي اطارا ملائما .

٢٨ — او ان ما تم هو خروج الاتحاد السوفياتي من الحقبة الستالينية ((باتجاه اليمين)) ، خروج استتبع تخلي الاتحاد السوفياتي عن أكثر الاهداف جذرية في بناء النظام الاجتماعي الجديد او استبعاد هذه الاهداف لزمن اخر ، وقد شق هذا الخروج للاحزاب الشيوعية الغربية طريق التفاهم مع الاشتراكية — الديمقراطية ، كما انه عزل لحقبة كاملة بلدانا وقوى (والصين على رأسها) انكر عليها هذا الاتجاه حاجتها الملحة في الحرية والنمو .

هذا الاختيار الاستراتيجي الذي يشكل مصدر التنظيم الحالي للعالم ، لا يمكن رده الى عملية صياغة ، قام بها فريق فاسد في الحكم ، او الى ثأر عناصر بورجوازية استطاعت أن تنحاز ، سياسيا وايديولوجيا جهة بناء المجتمع الجديد . ان هذا الاختيار يمثل ، في قيادة المجتمع السوفياتي والاحزاب الشيوعية ، مصالح اجتماعية ومواقع نظرية غذاها الخط الستاليني في بناء الاشتراكية ، بحدوده وتناقضاته .

٢٩ — يرتكز هذا الخط الى التمييز بين مرحلتين في حقبة الانتقال : في المرحلة الاولى يتم ارساء ((القواعد المادية)) للاشتراكية ، وفي المرحلة الثانية تتم مواجهة مسالة ثورة عميقة وشاملة في العلاقات الاجتماعية للانتاج . من هنا تم تجميع الزراعة كانتزاع عنيف للفائض الزراعي ، وبنية المراتب الهرمية والايديولوجية الانتاجية اللتان حكمتا هيأة المصانع ، والتصفية والصيغة التقنية الحادة للتربية ، والمركزية الصارمة للسلطة السياسية والنمو المتزايد للطغيان البيروقراطي . وتركت العناصر الحاسمة في البنية السياسية والاجتماعية الرأسمالية ، حية ، وذلك في محاولة احتواء تفوقها بجهد ارادي ومركزي (يعقوبي) ، وفي اللجوء الى التصفيات والى الحكم المطلق وسيلة دائمة الضرورة ، وفي النهاية وحيدة . أدى هذا الاستعمال المتطاول للارهاب الثوري الى تحطيم مشاركة الجماهير ، والقضاء على الطابع البروليتاري للحزب ، وعلى المقدرة على تحول المبشر الذاتي في المعارك الاجتماعية ، امور كلها هي في اساس الثورة الشيوعية .

٣٠ — ولد المنعطف الخروتشوفي على هذه التربة ذات الطابع المزدوج — نمو قوى الانتاج في دائرة علاقات انتاج لم تضرب فعلا ، ونشوء سلطة بيروقراطية متباعدة باستمرار عن اصولها الثورية ومستعدة لاستخدام امتيازها السياسي بقصد توليد امتياز اجتماعي ، ولد مصبا لاتجاهات موجودة لكنها غير مسيطرة بعد في المجتمع السوفياتي ، وخطا مرشحا لاستعادة الرأسمالية .

٣١ — ان الجانب الذي يتجاوز في الاهمية اصول هذا التغيير ، هو تقييم نتائجه على الطبيعة الاجتماعية والدور الدولي للاتحاد السوفياتي . وقد بدا مع اوائل الستينات ان هذا الانعطاف يشكل دفعا لخط تطور عالمي من نمط ((اصلاحي)) ، مزيج مركب من النظامين المسيطرين يستعيد الديمقراطية والنمو الاقتصادي ، حل سلمي للنزاعات بين الدول ، حل تقدمي لمسالة التخلف . وبدت الولايات المتحدة الاميركية بقيادة كنيدي ، والاتحاد السوفياتي بقيادة خروتشوف ، بدا البلدان متسابقين في صراع سلمي ، ولكل منهما الثقة في مقدرته الخاصة على النمو وفي التطور الايجابي للخصم . وبدا حلم الثورة كتغيير حاسم ، وقد وضع جانبا في مختلف مناطق العالم ، مقابل امل تقدم مشترك . وكان كل من الطرفين مقتنعا بمقدرته على الانتصار في الصراع ، دون مواجهة مباشرة ، ولكن كل منهما اخذ يطبع الصراع بطابع اتفاق اساسي لم تحسم ضمن مسالة الهيمنة .

٣٢ — في سنوات قليلة ، امست خيبة هذه الامال واضحة . فقد افلست الاصلاحية والتحريفية ، على الصعيد العالمي ، قياسا لاهدافهما نفسها . فانفجار الاختلالات ضمن النظامين ، وارتفاع حرارة التوتر ، وبعث المنطق القمعي ، كلها امور تطبع الموضع العالمي بطابعها : تجدد الخيار بين الثورة والكارثة الذي سيطر على قرننا .

فشل الاصلاحية

٣٣ — تجتاز المجتمعات الرأسمالية ازمة خطيرة ومعقدة ، تطال قيمها وبناها الاساسية :

أ — ليست الازمة ناشئة عن توقف عوامل النمو ، بل عن النمو نفسه . ان هذا النمو ، الذي يهدف الى تزايد الارباح فقط ، يغذي دوائر متسعة من الفضولية والتبذير ، يضع جانبا فئات اجتماعية بكاملها ، ينتج حاجات متزايدة لا يستطيع تلبيتها ، وهو بذلك يجعل ظواهر التفكك في المجتمع تتكاثر ، ويشدد التوتر والانتفاضات التي لا يستطيع ضبطها الا جهاز قمع وتحريك هائل . وترسم هذه اللوحة انتفاضة الطلاب وحركة السود في اميركا وازمة الوحدة السياسية لهذا المجتمع ، واتساع النضال الطلابي في اوروبا ، واسترجاع النضال العمالي لحدته بالاضافة الى مضامينه الجديدة ، استرجاع ادى الى انفجار ((ايار)) في فرنسا ، والى الازمة الاجتماعية العاصفة في ايطاليا ، والى استرجاع بعض عناصر التحرك في المانيا .

ب — تتناول الازمة الالية التي تحمل النظام . مما يجعل تغييره مستحيلا بدون تجاوز هذه الالية ، وبدون فعل افكار وقوى قديرة ان تقوم بهذا التغيير . وفي غياب او قصور هذه القوى وهذه الافكار ، تغذي الازمة تيارا من اللاعقلانية والعنف لا ترى عقباه ، وصورة هذا المنحى النموذجية هي اميركا نيكسون ، على عتبة حرب اهلية مستشرية عقب احدى اطول حقبات النمو الانتاجي ، وعلى باب اتساع المواجهة الاسيوية وحملات تدخل عنيف في اماكن اخرى .

((البقية في العدد القادم))

الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

AL-HOURRIAH - No. 562 - 12 - 4 - 1971 - BEYROUTH • بيروت - ١٢ - ٤ - ١٩٧١ - العدد ٥٦٢ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل

موضوعات مجموعة «المانيفستو» حول الخط العالمي :

قضايا النضال البروليتاري في البلدان الرأسمالية المتقدمة

■ التنظيم الديمقراطي والمطالب المشتركة في الحركة الطلبية الأخيرة

■ مواقف الاتحاد العمالي العام : تنظيم القاعدة العمالية هو الجواب على تواطؤ الاتحاد

■ دولة المصارف والوكالات تحل مشاكل التعليم : حلول الدولة تخدم طلاب الجامعات الخاصة





التصميم على تصفية نهائية للمقاومة على أرض الأردن والصيغة الأردنية للحل السلمي

المعركة الاخيرة التي خاضها النظام الاردني ضد المقاومة هي العملية النهائية لتصفية وجود المقاومة على أرض الاردن .. فالمعارك السابقة انتهت الى ابقاء تشكيلات الفدائيين في منطقة جغرافية محصورة تمتد ما بين اربد وجرش وعجلون . وكانت المعركة التي جرت في اربد منذ فترة قد ابقت على توازن عسكري في المدينة بين المقاومة والجيش الاردني ، تتيح لحركة المقاومة تأمين طريق مواصلات وتموين لمعاقل الفدائيين في احراج عجلون .

من هنا تبرز الاهمية العسكرية ، وبالتالي السياسية ، للمعركة الاخيرة في اربد .. فهي تهدف الى محاصرة الفدائيين في قواعدهم تمهيداً لعملية نهائية في التصفية ، وكانت النتيجة الاولى لمعركة اربد هي ما اعلنته مصادر المقاومة من أن القوات الاردنية قد فرضت حصارا شديدا على قواعد الفدائيين في منطقتي جرش وعجلون، وحالت دون وصول التموين لها .

واذا كانت السلطة الاردنية تعتمد في مضيها لتصفية المقاومة على توازن عسكري أصبح لصالحها بعد معارك ايلول ، فان ما ابرزته الاحداث الاخيرة من طاقات نضالية ومعنوية عند جماهير الشعب الفلسطيني حين خرجت مظاهرات نسائية — وسط النار — من قلب مخيم اربد ، ومظاهرات اخرى في العاصمة عمان ، تتحدى قوة السلطة.. ان ما أبرزته هذه المظاهرات لهو تأكيد على ارتفاع المعنويات النضالية التي تعيشها الجماهير بالرغم من كل حملات التصفية المستمرة .

ولكن لماذا يستمر النظام الاردني في عملية تصفية المقاومة ، ولماذا ينفرد عن الانظمة العربية، حتى المعنية منها بالتسوية السلمية ، بموقف منعزل لا يأبه للاستنكار الشامل الذي يحيطه الان ؟

كان النظام الاردني ، في البداية ، يطرح صيغة للتسوية السلمية لا تختلف باطارها العام عن الصيغة العربية الرسمية : الموافقة على قرار مجلس الامن ، ومن ثم القبول بمشروع روجرز .

الا ان للنظام الاردني حسابات داخلية تختلف عن الحسابات العربية ، فهو يريد حسم التناقض الداخلي بينه وبين المقاومة المسلحة ليكون الطرف المسيطر على الاردن ، والطرف الوحيد في مفاوضات التسويه السلمية ، فالحفاظ على « وحدة المملكة الهاشمية » هو هدف عملية التصفية وضرب المقاومة .

ومن هنا فان الصيغة الاردنية للحل السلمي تتضمن ، في داخلها ، عملية حسم التناقض الداخلي مع المقاومة الفلسطينية لصالح السيطرة الكاملة للنظام الاردني الهاشمي .

أما الصيغة العربية للحل السلمي ، فقد كانت تعتبر أن التوازن الدقيق بين النظام الاردني وحركة المقاومة هو وحده الذي يحافظ على « العامل الفلسطيني » ضمن حدود التسوية العربية الشاملة او ما سمي بالحل العربي : لا الحل الفلسطيني ، او الاردني او المصري او السوري .. فوجود « العامل الفلسطيني » ضمن مظلة التسوية الشاملة ضروري لاعطائها «شرعية فلسطينية » لا يمكن ان تحصل الا بايجاد حل لمصير الفلسطينيين .. لذلك كان الوضع العربي الرسمي يريد ارجاع المقاومة الى حجمها الطبيعي من ناحية ، ويريد « تحولا سلميا » ومن داخلها — بواسطة القوى المؤهلة في صفوفها — للقبول بالتسوية عبر القبول بمشروع دولة فلسطينية من ناحية اخرى . كانت الصيغة العربية للحل السلمي — اذن — تتضمن ضرورة الدولة الفلسطينية ، بينما كانت الصيغة الاردنية تتضمن تصفية المقاومة نهائيا ، والحفاظ على وحدة المملكة الهاشمية

— يطرح الملك حسين في رسالته المشهورة للرؤساء والملوك العرب انشاء كيان فلسطيني تمثله جبهة تحرير فلسطينية تشترك مع الطرف الاردني في المفاوضات ، وتتحدد العلاقات بين الضفتين الشرقية والغربية بصيغة اتحادية ضمن وحدة المملكة — .

هذا هو التناقض الذي برز بين النظام الاردني والوضع العربي الرسمي بعد معارك ايلول . فالوصاية العربية التي انتهى اليها مؤتمر القمة في ايلول بوجود لجنة المتابعة برئاسة الباهي الادغم في الاردن ، كان المقصود بها ابقاء التوازن المطلوب بين النظام الاردني والمقاومة .. الا ان النظام الاردني اخذ يستغل الموقع العسكري الداخلي الذي اصبح لصالحه بعد ايلول ، ليمضي في خطة تصفية المقاومة .

وهكذا بدأ النظام الاردني منذ شهرين واكثر يضع العراقيل تلو العراقيل امام اللجنة العربية حتى طلب انهاء مهماتها وتجميد اعمالها .

وبانتهاء الوصاية العربية اصبح الملك في «موقع مستقل » يطرح صيغته الاردنية في التسوية السلمية . ولكن ثقل التسوية الرئيسي هو في مكان اخر .. في الجبهة الغربية حيث تمثل القاهرة الطرف الرئيسي في التسوية . وانصرفت الجهود العربية والدولية الى المفاوضات الدائرة بين مصر واسرائيل عبر يارينغ ، واخذ الملك حسين يعتبر انه عزل عن مفاوضات التسوية .. الا ان الصيغة المصرية للحل السلمي جابهت ، في النهاية ، التصلب الاسرائيلي في مسألة تعديلات الحدود ، والشرط الاسرائيلي لمصير قطاع غزة والضفة الغربية برفض الدولة الفلسطينية . واذا كان الموقف الاميركي يتباين في مسألة تعديلات الحدود بشأن سيناء وشرم الشيخ ، الا انه بالنسبة للضفة الغربية والاردن يترك الباب مفتوحا للموقف الاسرائيلي .. كما ان الموقف الاميركي بشأن مشروع الدولة الفلسطينية غير حاسم ، فهو يتردد بين دعم الموقف الاردني في الحفاظ على وحدة المملكة وبين صيغة فلسطينية مستقلة ، وبدأ يميل لصالح الموقف الاردني بعد ايلول .

وأمام المأزق الاخير للمفاوضات ، نتيجة التصلب الاسرائيلي ، وتعذر الدخول الى « مدخل عملي » للتسوية ، عاد الملك حسين للتحرك لتصفية المقاومة نهائيا .. فالصيغة الاردنية أكثر انفتاحا على الشروط الاسرائيلية ، واسرائيل تشير بوضوح الى أن مصير قطاع غزة مرتبط بالاردن عبر ممر في داخل اسرائيل ، كما أن النظام الاردني في موقعه الضعيف قابل لتقديم تنازلات بشأن الحدود . واذا كان النظام الاردني غير قادر على اجراء تسوية منفردة ، الا أن صيغته وموقفه من تصفية المقاومة تدخل ضمن حسابات التصلب الاسرائيلي ، وتجعل موقفه مرهونا بقدرة اسرائيل على فرض الشروط التي تريد على الصيغة العربية للتسوية .

•••

هذا هو الاطار السياسي للتحرك الاردني الاخير ضد المقاومة . وهذا يفسر التناقض بين المواقف العربية الرسمية للانظمة العربية المعنية بالتسوية وبين النظام الاردني ، فالوضع العربي يرى أخطار ما يحدث في الاردن من تصفية شاملة ونهائية للمقاومة ، فهو يريد أن تظل المقاومة في مواقعها ، كما أنه اصبح بحاجة لها كورقة ضغط مطلوبة — من جديد — أمام مأزق التسوية السلمية والطريق المسدود الذي وصلت اليه . لذلك عم الاستنكار والسخط الموقف العربي الرسمي ، وانطلقت الاذاعات العربية في موجة تأييد دعاوية للمقاومة أعادت للاذهان « مرحلة ما قبل أيلول » حين كانت المقاومة بالنسبة للانظمة العربية ، ورقة ضغط مطلوبة .. ولكن هل يستطيع الوضع العربي الرسمي ان يتدخل باكثر من حملات الاستنكار الدعاويه ، لوضع حد للمخطط الاردني في تصفية المقاومة ، وما هي مواقع المقاومة في كل ذلك ؟

هذا ما سنتناوله في العدد القادم .